

وثائق العطاء النموذجية للمناقصات التنافسية العامة

لעقود تصميم وتنفيذ الأشغال العامة

مقدمة

أعدت هذه الوثائق للمناقشات التنافسية العامة لعقود تنفيذ الأشغال الحكومية بأسلوب التصميم والتنفيذ و لمشاريع البنى التحتية عندما:

- يتضمن العقد أعداد التصاميم و تجهيز المواد والمعدات و التنفيذ و النصب و التشغيل التجريبي للمعدات التخصصية .
 - تكون كلفة المعدات الداخلة في الأشغال تشكل نسبة عالية من كلفة المشروع .
 - أن تكون طبيعة المعدات و الأليات الداخلة في الأشغال من التعقيد التي لا تسمح لصاحب العمل أستلام المشروع بدون فحوصات شاملة و إجراءات الاختبار ما قبل التشغيل و التشغيل التجريبي و إجراءات الأستلام للأشغال.
- أن هذا النوع من العقود يضمن ألتزام المقاول بأكمال المشروع متضمنا أعداد التصاميم وتصنيع المعدات و التجهيز و تنفيذ الأشغال و نصب المعدات و الفحوصات و التشغيل التجريبي و قبول الأشغال من صاحب العمل و صيانة الأشغال و التدريب كمسؤولية كاملة ، عدا الألتزامات التي من مسؤولية الأطراف الأخرى، مثال على ذلك (التصاميم الأولية أو تهيئة الموقع أو غيرها) .

وثائق المناقصات العامة

لعقود تصميم و تنفيذ الأشغال العامة
(أدخل تعريف بالأشغال)

رقم المناقصة التنافسية العامة: [أدخل رقم المناقصة]

المشروع: [أدخل أسم المشروع]

صاحب العمل: [أدخل أسم صاحب العمل]

نموذج اعلان مناقصة / دعوة مباشرة

العدد:
التاريخ:

/الى
/م

١. يسر [ادخل اسم جهة التعاقد] دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم للعمل الخاص [ادخل وصف مختصر للأشغال المطلوب تنفيذها].
٢. سيتم العمل وفق الآلية المعتمدة للمناقصات العامة والتي تتيح لمقدمي العطاءات كافة من الدول المؤهلة بالاشتراك بها كما محدد في النشرة التوضيحية الصادرة عن الأمم المتحدة (الخاصة بتعريف الدولة المؤهلة).
٣. على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات اضافية الاتصال [ادخل اسم جهة التعاقد واسم العنوان الالكتروني للموظف المسؤول] [ادخل ساعات الدوام] وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات.
٤. متطلبات التأهيل المطلوبة [ادخل قائمة من المتطلبات الفنية والمالية والقانونية الخ] هل تخضع العطاءات لاعطاء الافضلية لمقدمي العطاء المحليين [ادخل نعم او لا] كذلك [ادخل نسبة الافضلية لمقدم العطاء].
٥. بإمكان مقدمي العطاء المهتمين شراء الوثائق للعطاء باللغة [ادخل لغة الوثائق] بعد تقديم طلب تحريري الى العنوان المحدد في التعليمات لمقدمي العطاء وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة [ادخل المبلغ بالدينار] او [ادخل القيمة بالعملة الاخرى القابلة للتحويل]. ان اسلوب الدفع سيتم من خلال [ادخل اسلوب الدفع] وسيتم ارسال الوثائق [ادخل اسلوب ارسال الوثائق].
٦. يتم تسليم العطاءات الى العنوان الآتي [حدد العنوان المشار اليه في التعليمات لمقدمي العطاء] في الموعد المحدد [ادخل الوقت وتاريخ التقديم] التقديم بالبريد الالكتروني [ادخل مسموح او غير مسموح]. العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي [ادخل العنوان المحدد في التعليمات لمقدمي العطاءات] في الزمان والتاريخ [ادخل الوقت والتاريخ]. كل العطاءات يجب ان تتضمن ضمان للعطاء [ادخل خطاب ضمان بنكي او صك مصدق] وبمبلغ [ادخل المبلغ بالدينار] او بالعملة المكافئة القابلة للتحويل.
٧. العناوين المشار اليها انفا هي [ادخل العنوان / العناوين التفصيلية متضمنة اسم جهة التعاقد، القسم المختص، اسم الشخص المسؤول، رقم المبنى، رقم الزقاق، رقم المحلة، المدينة، الدولة، ادخل العنوان الالكتروني اذا يسمح بتقديم العطاء الكترونيا].

ملاحظة (بإمكان جهة التعاقد اضافة بيانات اخرى تتلائم مع طبيعة المناقصة بشرط ان لا تتعارض مع التشريعات القانونية المنظمة لاجراءات التعاقدات الحكومية في العراق)

التوقيع

أسم الممثل المخول عن جهة التعاقد

منصب الممثل المخول عن جهة التعاقد

الجزء الاول – اجراءات التعاقد

القسم الاول – التعليمات لمقدمي العطاء

القسم الثاني- ورقة بيانات العطاء

القسم الثالث- معايير التقييم والتأهيل (بدون تأهيل مسبق)

القسم الرابع- استمارات العطاء

القسم الخامس- الدول المؤهلة

الجزء الثاني- متطلبات التشغيل

القسم السادس- متطلبات صاحب العمل

الجزء الثالث- شروط العقد وأستمارات العقد

القسم السابع- الشروط العامة للعقد

القسم الثامن- الشروط الخاصة بالعقد

القسم التاسع- الملاحق الخاصة بالشروط الخاصة بالعقد وأستمارات العقد

**الجزء الأول – إجراءات التعاقد
لعقود تصميم و تنفيذ الأشغال**

**القسم الأول – تعليمات لمقدمي العطاءات
لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال**

القسم الأول – تعليمات لمقدمي العطاءات

لعقود تصميم و تنفيذ الأشغال

الفهرست

أ. عام	٩
١. نطاق العطاء	٩
٢. مصادر التمويل	٩
٣. الفساد والاحتيال	٩
٤. مقدمو العطاءات المؤهلون	١٠
٥. المواد والمعدات والخدمات المؤهلة	١١
ب- محتويات وثائق المناقصة	١٢
٦. أجزاء وثائق المناقصة	١٢
٧. توضيح وثائق المناقصة و زيارة الموقع ومؤتمر ما قبل تقديم العطاء	١٣
٨. تعديل وثائق المناقصة	١٣
ج- إعداد العطاءات	١٤
٩. كلفة وثائق المناقصة	١٤
١٠. لغة العطاء	١٤
١١. الوثائق المكونة للعطاء	١٤
١٢. خطاب العطاء والجداول	١٥
١٣. العطاءات البديلة	١٥
١٤. الوثائق التي تؤكد أهلية المواد والتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات	١٥
١٥. الوثائق الداعمة لتأهيل مقدم العطاء	١٥
١٦. الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد لمتطلبات صاحب العمل	١٦
١٧. المقترح الفني والمقاولون الثانويون	١٦
١٨. اسعار العطاء والحسومات	١٧
١٩. عملات العطاء والدفعات	١٨
٢٠. فترة نفاذ العطاء	١٨
٢١. ضمان العطاء	١٨
٢٢. نموذج العطاء وتوقيع العطاء	١٩
د- تقديم وفتح العطاءات	٢٠
٢٣. تسليم وإغلاق وتأشير العطاءات	٢٠
٢٤. الموعد النهائي لتسليم العطاءات	٢٠
٢٥. العطاءات المتأخرة	٢٠

٢٦	سحب وتبديل وتعديل العطاءات	٢١
٢٧	فتح العطاءات	٢١
هـ -	تقييم ومقارنة العطاءات	٢٢
٢٨	السرية	٢٢
٢٩	توضيح العطاءات	٢٢
٣٠	الأنحرافات ، التحفظات، والحذف	٢٢
٣١	تحديد الاستجابة	٢٢
و-	إحالة العقد	٢٦
٤٠	منهجية الاحالة	٢٦
٤١	اعلان الاحالة	٢٦
٤٢	توقيع العقد	٢٧
٤٣	ضمان حسن الاداء للعقد	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.

التعليمات لمقدمي العطاءات

عام أ.

١. نطاق العطاء:

١-١ بالإشارة إلى الدعوة إلى تقديم العطاءات فإن "صاحب العمل" الذي تم تعريفه في القسم الثاني "ورقة بيانات العطاء" قد اصدر هذه الوثائق لتنفيذ الأشغال وكما مبين في القسم السادس "متطلبات الأشغال". ويتم إدراج اسم ورقم المناقصة في ورقة بيانات العطاء وشروط العقد الخاصة.

١-٢ تعتمد في وثائق المناقصة، ما يأتي:

- أ - تعبير "تحريرياً" يعني أي وسيلة من وسائل الاتصال الكتابي (البريد، البريد الإلكتروني، الفاكس) ، مع إثبات استلامها.
- ب- مالم يتطلب السياق خلاف ذلك، تستخدم صيغة المفرد لوصف الجمع والعكس صحيح.
- ج- "اليوم" يقصد به يوم في التقويم الميلادي.

٢. مصادر التمويل:

١-٢ الموازنة الفدرالية لحكومة العراق

٣. الفساد والاحتيال:

٣-١ يشترط صاحب العمل ان يلتزم مقدمو العطاء والمقاولون ومقاولوهم الثانويون والمجهزون والاستشاريون المتعاقدون معهم بأعلى معايير الاخلاق خلال عملية التعاقد وتنفيذ العقد. وفي سبيل تحقيق هذه السياسة

أ- يعتمد صاحب العمل التعاريف الآتية لهذا الغرض:

١. "الممارسات الفاسدة" وتعني تقديم أو إعطاء أو استلام أو التماس بشكل مباشر أو غير مباشر أي غرض ذي قيمة للتأثير على عمل مسؤول في موقع مسؤولية عامة خلال عملية التوريد أو تنفيذ العقد.
٢. "ممارسات احتيالية" تعني أي سوء تمثيل أو حذف لأي من الحقائق بهدف التأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقد
٣. "ممارسات التواطؤ" تعني أي تخطيط أو تنسيق بين اثنين أو أكثر من مقدمي العطاء، بعلم أو دون علم صاحب العمل بهدف وضع أسعار وهمية وغير تنافسية.
٤. "ممارسات قهرية" تعني إيداء أو التهديد بإيداء سواء كان بشكل مباشر أم غير مباشر الأشخاص أو ممتلكاتهم للتأثير على مشاركتهم في عمليات التوريد أو التأثير على تنفيذ العقد
٥. ممارسة الأعاقة وتعني ما يأتي:

اولا- الائتلاف المتعمد أو التزوير أو التغيير في الوثائق وحجب الأدلة اللازمة للتحقيق أو الأدلاء بشهادة زور للمحققين لأعاقه إجراءات التحقيق من صاحب العمل في ممارسات الفساد الادارية أو الاحتيال أو التواطؤ أو الممارسات القهرية أو التهديد أو التحرش أو أعاقه أي طرف ومنعه من تقديم أية معلومات تتعلق بالتحقيق أو منعه من متابعة إجراءات التحقيق.

ثانيا - الممارسات التي تعيق صاحب العمل من متابعة إجراءات التدقيق والمراجعة أستاذاً الى البند (٣-١-د) من التعليمات لمقدمي العطاء.

ب- سيرفض مقترح إرساء العطاء إذا تبين أن مقدمه الذي تم اختياره لإرساء العقد عليه قد تورط، بشكل مباشر أو من خلال وكيل، في ممارسات فاسدة أو احتيالية أو تواطئية أو قهرية أو أعاقه أثناء تنافسه للحصول على العقد المعني.

ج- ستفرض عقوبات على أية مؤسسة أو فرد تم اختياره لإرساء العطاء عليه، بما في ذلك إعلان عدم الأهلية، سواء لأجل محدد أو غير محدد ، إذا تبين في أي وقت أن المؤسسة قد تورطت سواء كان بشكل مباشر أم من خلال وكيل، في ممارسات فاسدة أو احتيالية أو تواطئية أو قهرية أو أعاقه أثناء التنافس للحصول على العقد و/أو أثناء تنفيذ ذلك العقد.

د- أضافة شرط في وثائق العقد، والعقد الممول من صاحب العمل ينص على قيام مقدمي العطاءات، من المجهزين أو المقاولين أو الاستشاريين بالسماح لصاحب العمل بالكشف عن حساباتهم، وسجلاتهم، ووثائقهم ذات العلاقة بأجراءات التعاقد وتنفيذ العقد والسماح بتدقيقها من قبل المدققين المعيّنين من صاحب العمل.

٣-٢ أضافة الى ما تقدم على مقدم العطاء أن يكون قد أحاط بالشرط الوارد في الفقرة (١٥-٦) من الشروط العامة للعقد.

٤. مقدمو العطاءات المؤهلون:

٤-١ ان مقدم العطاء اما ان يكون شخصاً طبيعياً أو شركة خاصة أو شركة عامة (مملوكة للدولة) أو ائتلاف (شراكة) بموجب عقود مشاركة مصدقة حسب الاصول تقدم مع العطاء ما لم تطلب جهة التعاقد تقديمه بعد رسو المناقصة ((مع الاخذ بنظر الاعتبار المحددات المذكورة في الفقرة (٤-٥) من هذه التعليمات)) وفي حالة المشروع المشترك والائتلاف :

أ- ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء يتحمل الشركاء كافة في المشروع المشترك المسؤولية الكاملة والتضامنية لتنفيذ العقد بموجب شروطه.

ب- يتولى المشروع المشترك (الائتلاف) بتسمية ممثل ينوب عن الشركاء كافة المساهمين فيه ويخول الصلاحيات اللازمة لتنفيذ العقد ابتداءً من اعداد وتقديم العطاء الى ارساء العطاء، وخلال فترة تنفيذ العقد.

٤-٢ يحق لمقدمي العطاء والشركاء كافة في المشروع المشترك من حاملي جنسية أية دولة ، المشاركة في المناقصات بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ او اي قانون يحل محله والتعليمات النافذة على إن يتم العمل بالمحددات المؤشرة في الفصل الخامس من هذه الوثائق (الدول المؤهلة).

ان مقدم العطاء الحامل لجنسية دولة ما ، اما يكون مواطناً فيها او قام بتأسيس او المشاركة او تسجيل الشركة فيها وعمل بموجب متطلبات وشروط قانون تلك الدولة. ويتم اعتماد هذا التعريف لتحديد جنسية اي مقاول ثانوي أو مجهز ساهم في تنفيذ جزء من العقد.

٣-٤ يجب ان لا يكون لمقدمي العطاء أي تضارب في المصالح ، حيث سيتم أستبعاد أي متقدم يثبت تورطه في أي من حالات تضارب المصالح المدرجة في أدناه وأعتبره غير مؤهل:

أ- اذا كان احد الشركاء الاساسيين مساهماً في اكثر من شركة متقدمة للمشاركة في المناقصة

ب- اذا قام مقدم العطاء باستلام او سيستلم اية معونات بصورة مباشرة او غير مباشرة من اي من الشركات الاخرى المشاركة في المناقصة.

ج- اذا كان لأكثر من مقدم عطاء ممثل قانوني واحد مشترك ينوب عنهم في متابعة اجراءات تقديم العطاء

د- اذا كانت هناك علاقة بين مقدمي العطاء بصورة مباشرة او من خلال طرف ثالث مشترك تسمح لأي منهم بالحصول على أية معلومات او التأثير على تقديم العطاء لمقدم عطاء اخر، او التأثير على قرارات صاحب العمل خلال اجراءات التعاقد

هـ- اذا أتضح بان مقدم العطاء قد ساهم في اكثر من عطاء في المناقصة الواحدة، وستعتبر العطاءات كافة التي ساهم بها غير مؤهلة. الا ان هذا لن يشمل المقاولين الثانويين في المساهمة باكثر من عطاء.

و- اذا أتضح بأن مقدم العطاء أو أي من من منتسبيه قد شارك في أعداد التصاميم أو مواصفات المشروع (المعدات و الخدمات) موضوع المناقصة.

هـ- اذا كان مقدم العطاء او اي من منتسبيه قد تم التعاقد معه (أو قد تم اقتراح التعاقد معه) من صاحب العمل للقيام بمهام المهندس لادارة العقد

٤-٤ أن مقدم العطاء غير المؤهل من صاحب العمل حسب الفقرة (٣) من التعليمات لمقدمي العطاء ، سيتم استبعاده عند ارساء العقد و تتوفر قائمة بالمؤسسات المستبعدة على العنوان الإلكتروني المحدد في ورقة بيانات العطاء

٤-٥ تعتبر الشركات الحكومية في جمهورية العراق مؤهلة فقط اذا أثبتت انها(١) مستقلة قانونيا و ماليا ، (٢) تعمل وفق القانون التجاري وقانون الشركات العامة ، (٣) كذلك يجب أن لا تكون هذه الشركات وكالات تابعة لصاحب العمل .

٤-٦ يتوجب على مقدمي العطاء اثبات استمرار اهليتهم بما يرضي صاحب العمل كلما طلب صاحب العمل ذلك.

٤-٧ يتم استبعاد مقدمي العطاءات اذا:

أ- وجود قوانين او تعليمات صادرة من دولة صاحب العمل تحظر التعامل التجاري مع دولة مقدم العطاء.

ب- أستنادا الى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من إعلان الأمم المتحدة،و التي تحظر على دولة صاحب العمل استيراد او التعاقد على الاشغال او الخدمات، أو الدفع لأفراد ، أو مؤسسات في دولة مقدم العطاء.

٤-٨ اذا تم أجراء التأهيل المسبق قبل الدعوة لتقديم العطاءات فتكون الدعوة موجهة فقط لمقدمي العطاءات المؤهلين.

٥. المواد والمعدات والخدمات المؤهلة:

٥-١ يجب ان تكون الآليات و المواد، والمعدات والخدمات المجهزه بموجب هذا العقد الممول من صاحب العمل من منشئ لدول مؤهلة (دول مؤهلة موجب المحددات المؤشرة في القسم الخامس). وان صرف المبالغ كافة يجب أن لا يتناقض مع ذلك . على مقدم العطاء تقديم الأدلة التي تثبت صحة المنشئ الآليات والمواد والمعدات، والخدمات حال طلب ذلك من صاحب العمل.

٢-٥ ان المقصود بالمنشأ المشار اليها في الفقرة (١-٥) انفاء، هو الموقع الذي تم أستخراج اوتعدين أوأنتاج أو تصنيع المصنع والمعدات والأجهزة أو تجهيز الخدمات منها، اولاجزاء المصنع والمعدات المنتج من خلال عملية تجميع رئيسي أو شامل والذي ينجم عن ذلك ناتج متميز ذو علامة تجارية معتمدة تختلف بوصفها وخصائصها عن المكونات المكونة لها.

ب- محتويات وثائق المناقصة

٦. أجزاء وثائق المناقصة:

٦-١ وثائق المناقصة هي تلك الأجزاء ١، ٢، ٣ المدرجة لاحقا ويجب ان تقرأ مع الاضافات المشار اليها بالفقرة ٨ من التعليمات لمقدمي العطاء.

الجزء الاول- إجراءات التعاقد

- القسم الاول- تعليمات لمقدمي العطاءات.
- القسم الثاني- ورقة بيانات العطاء
- القسم الثالث- معايير التقييم ومعايير التاهيل
- القسم الجزء الرابع- وثائق المناقصة
- القسم الخامس- الدول المؤهلة

الجزء الثاني- متطلبات الاشغال

- القسم السادس – متطلبات صاحب العمل

الجزء الثالث: العقد

- القسم السابع – الشروط العامة للعقد
- القسم الثامن – الشروط الخاصة للعقد
- القسم التاسع – استمرات العقد

٦-٢ أن صيغة الدعوة لتقديم العطاء الصادره من صاحب العمل لا تعتبر من وثائق المناقصة

٦-٣ أن صاحب العمل غير مسؤول عن أكتمال وثائق المناقصة وملاحقها إذا لم تكن قد أستلمت مباشرة من المصادر المحددة من صاحب العمل في الدعوة لتقديم العطاء.

٦-٤ على مقدم العطاء تدقيق التعليمات والاستمرات والتعابير والمواصفات كافة التي تتضمنها وثائق المناقصة . أن عدم الالتزام بتقديم المعلومات والوثائق المطلوبة قد يؤدي إلى استبعاد العطاء .

٧. توضيح وثائق المناقصة و زيارة الموقع ومؤتمر ما قبل تقديم العطاء:

٧-١ في حالة الحاجة الى توضيح أو تفسير أي من المعلومات الواردة في وثائق المناقصة يجب على مقدم العطاء أن يرسل صاحب العمل على العنوان المذكور في ورقة بيانات العطاء أو عرض استفساراته في مؤتمر ما قبل موعد تقديم العطاء المشار اليه بالفقرة (٧-٤) من التعليمات لمقدمي العطاء ، ويتوجب على الأخير أن يرد على أية استفسارات ترد اليه ، شريطة أن يتم استلامها قبل موعد مناسب لا يزيد على (١٠) أيام من الموعد النهائي لتسليم العطاءات للمناقصات التي حدد فيها الموعد النهائي لتسليم العطاءات بـ (١٥) يوماً من تاريخ آخر نشر للأعلان في الصحف أو كما منصوص عليه في ورقة بيانات العطاء . و على صاحب العمل ارسال نسخه من الاستفسار مع رده الى من أستلم وثائق المناقصة كافة مباشرة بموجب الفقرة (٦-٣) من التعليمات لمقدمي العطاء دون الاشارة الى الجهات المستفسره . و اذا نجم عن الاستفسارات الحاجة الى تعديل وثائق المناقصة الاساسية . فعلى صاحب العمل إجراء التعديل وأصدار ملحق ، بموجب الاجراءات المحددة بالفقرة (٨) و (٢٢-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٧-٢ يفضل قيام مقدمي العطاءات بأجراء زيارة لموقع العمل والمواقع المحيطة للحصول على مسؤوليته على أية معلومات ضرورية تساعد في أعداد عطائه لتنفيذ الأشغال. ويتحمل مقدمو العطاءات الكلف الناجمة من تأمين هذه الزيارة.

٧-٣ لمقدم العطاء وأي من ممثليه أو وكلائه الحق في الدخول الى موقع العمل بعد الحصول على موافقة صاحب العمل ، بغية التعرف على ظروف الموقع ، مشروطة بقيام ممثلي ووكلاء مقدم العطاء بالتعهد بإعفاء وتعويض ممثلي أو وكلاء صاحب العمل من أية مسؤولية او مطالبة بالتعويض عن حالات الوفاة أو الإصابة أو الأضرار أو أية خسارة مالية تنتج عن هذه الزيارة.

٧-٤ يتم دعوة ممثلي مقدمي العطاءات المخولين الى حضور مؤتمر ما قبل تقديم العطاء اذا أشير الى ذلك في ورقة بيانات العطاء. إن الهدف من هذا المؤتمر هو للتوضيح والأجابة عن أية استفسارات تعرض في تلك المرحلة.

٧-٥ على مقدم العطاء تقديم أسئلته خطياً قبل فترة مناسبة لا تقل عن أسبوع من موعد انعقاد المؤتمر.

٧-٦ يتم إرسال محضر المؤتمر متضمناً الاستفسارات (دون ذكر مصادرها) والأجابات الصادرة بصدها الى مقدمي العطاءات كافة الذين أشتروا وثائق المناقصة بموجب الفقرة (٦-٣) من التعليمات لمقدمي العطاءات، و أن أية تعديلات ضرورية علي وثائق المناقصة تنجم عن تلك الاستفسارات المعروضة في المؤتمر يتم إصدار ملحق لوثائق المناقصة بموجبها وتزويد مقدمي العطاءات كافة به، عملاً بأحكام الفقرة (٨) من التعليمات لمقدمي العطاء وليس من خلال محضر المؤتمر.

٧-٧ أن عدم حضور مؤتمر ما قبل تقديم العطاء لن يكون سبباً لاعتبار مقدم العطاء غير مؤهل.

٨. تعديل وثائق المناقصة:

٨-١ يحق لصاحب العمل تعديل وثائق المناقصة في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، وذلك من خلال إصدار ملاحق بالتعديلات

٨-٢ أن أي ملحق لوثائق المناقصة يعتبر جزءاً من وثائق المناقصة ويتم إصداره وتوزيعه تحريرياً الى مقدمي العطاءات كافة الذين أشتروا وثائق المناقصة بموجب الفقرة (٦-٣) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

٨-٣ على صاحب العمل تمديد الموعد النهائي لتقديم العطاء عملاً بالفقرة (٢٢-٢) من التعليمات لمقدمي العطاءات ، وأعطاء مقدمي العطاءات الوقت المناسب للأخذ بنظر الاعتبار التعديلات المؤثرة في ملحق العطاء عند أعدادهم لعطاءهم .

ج- إعداد العطاءات

٩. كلفة وثائق المناقصة:

٩-١ يتحمل مقدم العطاء الكلفة الكلية الناجمة عن أعداد وتقديم عطائه ولن يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن ذلك بغض النظر عن إجراءات ونتائج المناقصة.

١٠. لغة العطاء:

١٠-١ يجب ان يتم اعداد العطاء وكافة المراسلات والوثائق المتبادلة بين مقدم العطاء وجهة التعاقد باللغة المشار اليها في ورقة بيانات العطاء . يمكن ان يقدم مقدم العطاء أيا من المطبوعات المتصلة والتي تشكل جزءا من عطائه في لغة اخرى على ان ترفق بترجمة دقيقة لنصوصها الى لغة العطاء ، وحينها تعتمد الترجمة لغرض تفسير العطاء .

١١. الوثائق المكونة للعطاء:

١١-١ يتألف العطاء من الوثائق الآتية:

أ- رسالة العطاء وملحق العطاء

ب- الجداول الكاملة المطلوبة بضمونها جدول الكميات المسعرة بموجب المواد ١٢ و 18 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

ج- ضمان العطاء بموجب المادة 21 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

د- العطاءات البديلة إذا سمح بذلك بموجب المادة ١٣ من التعليمات لمقدمي العطاءات.

هـ- تفويض تحريري لممثل مقدم العطاء المخول بالتوقيع على العطاء بموجب الفقرة (2٢-٢) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

و- الوثائق المصادقة من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد أن المواد ، والمعدات والتجهيزات الآلية والخدمات كافة المعروضة في عطاء مقدم العطاء أو أي من عطائته البديلة (إذا سمح بذلك) من مناشيء مؤهلة بموجب المادة ١٤ من التعليمات لمقدمي العطاءات.

ز- الوثائق المصادق عليها من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد استمرار أهلية مقدم العطاء بموجب المادة (١٥) من التعليمات لمقدمي العطاء ، أو وثائق التأهيل اللاحق بموجب الأستمارات المدرجة في القسم الرابع للتحقق من أهلية مقدم العطاء الذي تم قبول عطائه.

ح- المقترح الفني بموجب المادة ١٧ من التعليمات لمقدمي العطاءات.

ط- الوثائق المصادق عليها من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد مطابقة المواد والمعدات والتجهيزات الآلية والخدمات المعروضة في عطاء مقدم العطاء كما محدد في وثائق المناقصة.

١- ان العطاء المقدم من المشروع المشترك يجب ان يرافق باتفاقية تأسيس المشروع المشترك (عقد مشاركة مصدق حسب الاصول) معرفة بالحد الأدنى للمشاركين في المشروع المشترك من الجهات المسؤولة عن الخدمات الاستشارية والتصميم أو تجهيز التجهيزات الآلية (أن وجدت) ما لم تطلب جهة التعاقد تقديم هذه الاتفاقية بعد رسو المناقصة .
٢- قائمة بالمقاولين الثانويين للفعاليات الرئيسية ، بموجب الفقرة ١٧-٢ من التعليمات لمقدمي العطاء.
٣- أية وثائق أخرى تم النص عليها في ورقة بيانات العطاء.

١٢. خطاب العطاء والجداول:

١٢-١ يتم اعداد خطاب العطاء والجداول بضمنها جداول الكميات المسعر باعتماد الوثائق القياسية المشار اليها في القسم الرابع (استثمارات العطاء) . و يتم استكمال ملء الاستثمارات كما محدد في كل أستمارة دون اية تعديلات او استبدال على نصها

١٣.العطاءات البديلة:

١٣-١ اذا نص في ورقة بيانات العطاء، على قبول العطاءات البديلة . يجب أن تتضمن أيضا الإشارة الى أن قبول العطاءات البديلة سيتم عملا بأحكام الفقرة ١٣-٣ من التعليمات لمقدمي العطاء، أو تم طلبها عملا بأحكام كل من الفقرة ١٣-٢ و/أو الفقرة ١٣-٤ من التعليمات لمقدمي العطاء.

١٣-٢ عند الطلب من مقدمي العطاءات تقديم مدد بديلة لإكمال الأعمال يتم إدراج ذلك في ورقة بيانات العطاء مع عرض تفصيلي للطريقة التي سيتم إتباعها لتقديم المدد البديلة المختلفة في القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم).

١٣-٣ باستثناء ما ورد بالفقرة (١٣-٤) من التعليمات لمقدمي العطاء المدرجة لاحقا، يحق لمقدم العطاء في حالة رغبته في تقديم عطاء فني بديل :

أولاً-ان يقدم عطاءه بموجب وثائق المناقصة والتصميم المعد من صاحب العمل .

ثانياً- ثم يتم تقديم عطائه البديل معززا بالمعلومات الضرورية كافة من تصاميم ومواصفات فنية وتحليل للأسعار والمنهجية التي ستعتمد في تنفيذ العمل ان وجدت لتمكين صاحب العمل من اعتمادها بالمقارنة.

و على صاحب العمل مقارنة العطاءات البديلة مع تلك الأقل كلفة بموجب وثائق المناقصة الأساسية في وثائق المناقصة.

١٣-٤ اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء، يحق لمقدمي العطاء تقديم حلولهم الفنية البديلة لتنفيذ بعض اجزاء المنشآت ، كما تم الإشارة الى ذلك في ورقة بيانات العطاء وتحديد المنهجية التي ستعتمد في التحليل والمقارنة وكما موضحة في الفصل السادس (متطلبات صاحب العمل).
و أن الحلول الفنية البديلة لبعض أجزاء مرافق الأشغال و التي تحقق معايير الأداء والمتطلبات الفنية المطلوبة للتجهيزات الآلية(أن وجدت) ، والخدمات ، سيتم الأخذ بها من صاحب العمل عملا بأحكام الفقرة (٣٦) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

١٤ . الوثائق التي تؤكد أهلية المواد والتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات :

١٤-١ يتعين على مقدمي العطاء العمل بموجب المادة ٥ من التعليمات لمقدمي العطاء ، واستكمال المعلومات الخاصة بالمناشيء الواردة في أستثمارات الجداول المسعرة في القسم الرابع من أستثمارات العطاء لكل من المواد والتجهيزات الآلية و المعدات والخدمات التي سيتم تجهيزها منه .

١٥ . الوثائق الداعمة لتأهيل مقدم العطاء

١٥-١ عملا بأحكام القسم الثالث ، (منهجية التقييم والتأهيل) ،على مقدم العطاء في المناقصات المحدودة تقديم الوثائق المحدثة للتأهيل متضمنة اية متغيرات طرأت على مؤهلاته خلال الفترة التي أعقبت اجراءات التأهيل المسبق عند الاعلان عن المناقصة المحدودة وذلك بموجب الاستثمارات الخاصة بذلك في القسم الرابع.

هذه الوثائق يجب أن تصدر عن الجهات المختصة في دولة مقدم العطاء وتصادق عليها وزارة الخارجية في دولة مقدم العطاء والهيئات الدبلوماسية لجمهورية العراق في تلك الدولة. و على مقدم العطاء تزويد صاحب العمل بأسماء أصحاب البنوك المخولين لتقديم أية معلومات عن الموارد المالية العائدة له عند طلب صاحب العمل ذلك .

٢-١٥ إذا اعتمد مبدأ منح هامش الافضلية لمقدمي العطاءات المحليين عملاً باحكام الفقرة (١-٣٣) من التعليمات لمقدمي العطاء، فعلى مقدمي العطاءات المحليين المتقدمين للمشاركة في المناقصة بصورة منفردة او من خلال مشروع مشترك و يرغبون في الحصول على حق الافضلية تقديم المعلومات كافة المطلوبة في الفقرة (١-٣٣) من التعليمات لمقدمي العطاء التي تؤهلهم للحصول على هامش الافضلية.

١٦. الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد لمتطلبات صاحب العمل:

١-١٦ أن الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية (ان وجدت) والمعدات والخدمات والمواد لمتطلبات وثائق المناقصة تكون أما بصيغة كراس تعريف أو مخططات أو بيانات ويجب أن تتضمن الأتي:

(أ) وصف تفصيلي للمواصفات الفنية وخواص الأداء الأساسية، والضمان المصنعي لأداء التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد وملأمتها للمواصفات المطلوبة ؛

(ب) قائمة مكونات التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد كافة متضمنة المصادر المتاحة للمواد الاحتياطية لها ، والعدد الخاصة..الخ الضرورية لضمان الأشتغال المناسب والمستمر بعد أكمال نصب التجهيزات الآلية والخدمات بموجب شروط العقد والفترة المحددة في ورقة بيانات العطاء؛و

(ج) تقريراً متضمناً التعليق على مواصفات صاحب العمل مدعوماً بأدلة مناسبة تثبت الاستجابة الكاملة للتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد التي ستجهز منه ، لتلك المواصفات . و يتعين على مقدم العطاء أن يدرك أن المواصفات القياسية للتصنيع و المواد والمعدات المحددة من صاحب العمل في وثائق المناقصة هي ذات طابع وصفي (تتحدد بالتعريف بالنوعية والأداء) فقط وليست مقيدة. ويحق لمقدم العطاء تقديم بدائل للمواصفات القياسية أو الأسماء التجارية و/أو ارقام التعريف بالتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد في نشرات التعريف الخاصة بها في عطائه.

٢-١٦ لتسهيل عملية المفاضلة بين العطاءات ، فإن الأحرافات (أن وجدت) عن الشروط والمحددات والمواصفات، يجب تثبيتها كما هو محدد في الفقرة (٢-١٨) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

١٧. المقترح الفني والمقاولون الثانويون:

١-١٧ على مقدم العطاء تقديم مقترحه الفني متضمناً المنهج وخطة العمل التي سيتبعها في تنفيذ الاشغال وموضحاً الكوادر والمعدات المستخدمة و برنامج التنفيذ كما مبين في القسم الرابع ، وأية تفاصيل تدعم نجاح المقترح الفني في تحقيق متطلبات الاشغال وأنها في الموعد النهائي للإنجاز.

٢-١٧ يتعين على مقدم العطاء اعطاء تفاصيل بأسماء و جنسيات المقاولين الثانويين المرشحين لتنفيذ الفقرات الرئيسة من الأشغال و التصاميم و الفحوصات و التشغيل التجريبي والمصنعي للتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد وكما محدد من صاحب العمل في القسم الثالث (المفاضلة والتقييم) . بالإضافة الى ذلك يتعين على مقدم العطاء تضمين عطائه المعلومات التي تدعم تلبية المتطلبات المحددة من صاحب العمل لهذه الفقرات. و لمقدم العطاء الحرية في ترشيح أكثر من بديل من المصنعين لكل فقرة من الفقرات الخاصة بالتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات . وأن تكون الأسعار والمبالغ الواردة في عطائه نافذة لأي من البدائل المقترحة في العطاء ، و لن يسمح بمراجعة الأسعار لسبب يعود لأختيار صاحب العمل لأي من البدائل الواردة في العطاء.

٣-١٧ يتعين على مقدم العطاء ضمان استجابة المقاولين الثانويين المقترحين منه الى المتطلبات المحددة في الفقرة (٤) من التعليمات لمقدمي العطاء ، و كذلك استجابة كل من التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات والمواد الى المتطلبات المحددة في الفقرتين (٥)، (١-١٥) من التعليمات لمقدمي العطاء.

١٨. اسعار العطاء والحسومات:

١٨-١ ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء و/أو القسم السادس (متطلبات صاحب العمل) . يتعين على مقدمي العطاءات تقديم اسعارهم لتنفيذ الأشغال بالكامل شاملا تجهيز التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات كمسؤولية متكاملة واحدة وعليه يجب ان يكون مبلغ العطاء شاملا لالتزامات المقاول كافة لتلك المحددة أو تمت الإشارة إليها بصورة معقولة في وثائق المناقصة قدر تعلق الأمر بمسؤوليته عن التصميم والتصنيع متضمنة التجهيز و التعاقد الثانوي (أن تطلب الأمر) وأيضال السلع وتنفيذ الأشغال وأعمال النصب للمصنع والمعدات والخدمات واكملها وأجراء فعاليات ما قبل التشغيل التجريبي و التشغيل التجريبي للأشغال . كما يتضمن مبلغ العطاء المتطلبات المحددة بموجب التزامات المقاول عن مسؤوليته عن الفحص للمصنع وأجراءات الحصول على رخص وشهادات تأييد اشتغال المصنع ، فيما إذا تم النص عليها في وثائق المناقصة، كذلك خدمات التشغيل والصيانة و التدريب و أية فقرات أو خدمات أخرى تتضمنها وثائق المناقصة بموجب متطلبات الشروط العامة للعقد . و أن الفقرات التي لم يدون سعر أزائها من مقدم العطاء في جدول الكميات المسعر منه لن يترتب عنها الدفع من صاحب العمل عند تنفيذها و تعتبر كلفها مغطاة ضمن بقية اسعار جدول الكميات المسعر لمقدم العطاء.

١٨-٢ يتطلب من مقدمي العطاءات تقديم اسعارهم أخذين بنظر الاعتبار الجوانب التجارية والتعاقدية والفنية لالتزاماتهم المحددة في وثائق المناقصة . إذا رغب مقدم العطاء في اقتراح حيود ما عن التزاماته المطلوبة في وثائق المناقصة ، يتطلب عليه إدراج تلك الحيود في الأستمارة ذات العلاقة في القسم الرابع (أستمارات العطاء) . و يتعين على مقدم العطاء أيضا تقديم سعره الإضافي (أن وجد) عن إزالة الحيود المقترحة في عطائه.

١٨-٣ على مقدمي العطاء تقديم أسعار عطائهم بالأسلوب والتفاصيل المطلوبة في جداول الأسعار المدرجة في القسم الرابع (أستمارات العطاء) . و عند عدم الإشارة في وثائق المناقصة الى نموذج آخر من جداول أسعار أخرى ، يتعين على مقدمي العطاء تقديم أسعارهم وفق الجداول المبينة في أدناه :

- جدول رقم ١ : خدمات التصميم
 - جدول رقم ٢ : التجهيزات الآلية والمعدات (متضمنة المواد الاحتياطية الألزامية) المجهزة من خارج العراق
 - جدول رقم ٣ : التجهيزات الآلية والمعدات (متضمنة المواد الاحتياطية الألزامية) المجهزة محليا
 - جدول رقم ٤ : الأعمال الأنشائية ، وأعمال النصب والخدمات الأخرى
 - جدول رقم ٥ : جدول الخلاصة النهائي / ويتضمن خلاصة لمجموع مبالغ الجداول (١-٤)
 - جدول رقم ٦ : الدعم الفني وتأمين المواد الاحتياطية لمرحلة ما بعد العقد
 - جدول رقم ٧ : التدريب
- على مقدمي العطاءات الإشارة في عطائهم بان الجداول رقم (١) و (٢) لا تتضمن المواد الداخلة في الأعمال الأنشائية ، حيث يتم تضمينها ضمن كلفة العمال الأنشائية في الجدول رقم (٤).

١٨-٤ تكون اسعار العطاء شاملة للضرائب والجمارك والرسوم كافة وأية اتعاب تتعلق بالعقد المعمول بها في الفترة التي تسبق الموعد النهائي لتقديم العطاء بـ ٢٨ يوما ما لم ينص على أعفاء أسعار العطاء من الضرائب والكمارك والرسوم في ورقة بيانات العطاء.

١٨-٥ يتم الإشارة في ورقة بيانات العطاء إن كانت أسعار العقد ثابتة أو قابلة للمراجعة

(أ) في العقود ذات الأسعار الثابتة، تكون الأسعار المعروضة من مقدم العطاء ثابتة خلال تنفيذ مقدم العطاء للعقد ولن تخضع للتعديل لأي سبب . و أن العطاءات التي تقدم على أساس الأسعار قابلة للتعديل سترفض وتعتبر غير مستجيبة.

(ب) في العقود ذات الأسعار القابلة للتعديل، تكون الأسعار المعروضة من مقدم العطاء قابلة للتعديل خلال تنفيذ العقد لمعالجة التغيرات في مكونات الكلفة ، كأجور العمل واسعار المواد والنقل ومعدات المقاول وبموجب الإجراءات المحددة بالملاحق ذات العلاقة في الشروط الخاصة للعقد . و العطاءات التي تقدم على أساس السعر الثابت لن ترفض ، وتعتبر نسبة تعديل اسعار العقد مساوية لصفر . و يتطلب من مقدمي العطاء تحديد المصادر لمؤشرات أجور العمل والمواد بموجب الأستمارات الخاصة بذلك في الفصل الرابع (أستمارات العطاء).

١٨-٦ اذا تمت الإشارة الى إعتداد مبدأ التجزئة في الاحالة بموجب الفقرة (١-١) من التعليمات لمقدمي العطاء ، فلمقدمي العطاء الراغبين في الحصول على جزء او عدة اجزاء من الاشغال تقديم مقترحهم بنسبة الحسم المقترحة ازاء كل جزء او مجموعة اجزاء.

١٩. عملات العطاء والدفعات:

١٩-١ تكون (عملة / عملات) العطاء و الدفعات كما محدد في ورقة بيانات العطاء.

١٩-٢ يتعين على مقدمي العطاءات تحديد نسبة ما يحتاجونه من العملة العراقية من مبلغ العطاء في جداول الأسعار وخطاب العطاء، وذلك لتغطية نفقاتهم بالعملة العراقية.

١٩-٣ على مقدمي العطاءات تحديد احتياجاتهم من العملة الأجنبية ولغاية ثلاث عملات أجنبية يرغبونها وذلك لتغطية نفقاتهم لتجهيز المستلزمات من خارج جمهورية العراق في كل من جداول الأسعار وخطاب العطاء.

٢٠. فترة نفاذ العطاء:

٢٠-١ يبقى العطاء نافذ المفعول للفترة المحددة في ورقة بيانات العطاء وللفترة الممتدة بعد التاريخ النهائي لتقديم العطاءات كما محدد من صاحب العمل بالفقرة (٢٤-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات، وسوف يرفض اي عطاء يتضمن فترة نفاذ تقل عن الفترة المحددة أنفا ويعتبر غير مستجيب.

٢٠-٢ في الظروف الاستثنائية وقبل انتهاء نفاذ العطاء، يحق لصاحب العمل الطلب من مقدمي العطاء تمديد فترة نفاذ عطاءاتهم ويتم تقديم الطلب واستلام الرد عليه من مقدمي العطاء تحريرا، وإذا كانت الوثائق تتضمن تقديم ضمان العطاء بموجب احكام الفقرة (٢١-١) من التعليمات لمقدمي العطاء، فلمقدم العطاء الذي تم تمديد نفاذ عطائه، تمديد فترة ضمان العطاء لغاية ٢٨ يوما بعد تاريخ نفاذ العطاء المعدلة. و لمقدم العطاء الحق برفض طلب تمديد نفاذ العطاء دون حجز ضمان عطائه. ولا يحق لمقدم العطاء الذي وافق على تمديد نفاذ عطائه طلب تعديل عطائه باستثناء ما ورد بالفقرة (٢٠-٣) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢٠-٣ اذا تأخرت اجراءات التعاقد الى فترة تزيد على (٥٦) يوما بعد موعد نفاذ العطاء الأولي فيتم تحديد مبلغ العطاء كما يأتي:

أ- في حالة العقود ذات السعر الثابت ،فأن سعر العقد سيصبح سعر العطاء مضروبا بمعامل مثبت في ورقة بيانات العطاء.

ب- في حالة العقود التي يسمح بمراجعة أسعارها ،فلغرض تحديد مبلغ العقد للأجزاء منه غير المشمولة بمراجعة الأسعار يتم تعديل السعر بضرب سعر تلك الأجزاء بالمعامل المحدد في ورقة بيانات العطاء.

ج- في أي من هذه الحالات يتم مفاضلة العطاءات بالأعتماد على سعر العطاء دون الأخذ بنظر الاعتبار التعديل المشار اليه أنفا.

٢١. ضمان العطاء:

٢١-١ على مقدم العطاء تضمين عطائه بضمان العطاء بالصيغة والمبلغ والعملة المحددة في ورقة بيانات العطاء.

٢١-٢ اذا كان ضمان العطاء مطلوباً بموجب الفقرة (٢١-١) من التعليمات لمقدمي العطاء، فيجب ان يكون قابل للدفع الفوري بناء على امر خطي من صاحب العمل وبإحدى الصيغ الآتية التي يختارها مقدم العطاء:

أ- كفالة مصرفية غير مشروطة من مصرف معتمد.

ب- صك مصدق صادر من مصرف معتمد.

ج- اية صيغة اخرى يتم الإشارة لها في ورقة بيانات العطاء.

وان يصدر عن مؤسسة مصرفية ذات سمعة معتمدة ومن دولة مؤهلة ، وإذا كانت المؤسسة التي اصدرت الكفالة المصرفية موجودة خارج دولة صاحب العمل فيجب ان يكون لها مؤسسة مصرفية مراسلة في دولة صاحب العمل لتفعيل الضمان. بالامكان اعتماد النماذج المحددة بالفصل الرابع ضمن وثائق المناقصة . أو أية صيغة يتم الاتفاق عليها مع صاحب العمل قبل تقديم العطاء ومهما كانت الصيغة المتفق عليها فيجب ان تتضمن اسم مقدم العطاء وان تكون نافذة لفترة (٢٨) يوما بعد تاريخ الموعد الاصلي لنفاذ العطاء او بعد تاريخ تمديد نفاذ العطاء اذا تم بموجب الفقرة (٢٠-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢١-٣ اذا طلب ضمان العطاء عملا باحكام الفقرة (٢١-١) من التعليمات، فان اي عطاء لا يتضمن ضمان العطاء بالصيغة المطلوبة سوف يعتبر غير مستجيب.

٢١-٤ اذا طلب ضمان العطاء عملا باحكام الفقرة (٢١-١) من التعليمات لمقدمي العطاء فيتم اعادة ضمان العطاء فورا لمقدمي العطاء غير الفائزين حال تقديم مقدم العطاء الفائز لضمان حسن الاداء بموجب الفقرة (٤٣) من التعليمات لمقدمي العطاء وتوقيع العقد بموجب الفقرة (٤٢) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢١-٥ تتم مصادرة ضمان العطاء اذا فشل مقدم العطاء الفائز في :

اولا . توقيع العقد بموجب الفقرة (٤٢) من التعليمات لمقدمي العطاء.

ثانيا . تقديم ضمان حسن الاداء بموجب الفقرة ٤٣ من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢١-٦ يكون ضمان العطاء للمشروع المشترك باسم المشروع المشترك لمقدم العطاء واذا كان المشروع المشترك ما يزال غير مؤسس قانونيا في وقت تقديم العطاء فسيكون ضمان العطاء باسم شركاء المستقبل كافة كما ورد في خطاب الدعوة المشار اليه في الفقرة ٤-١ من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢١-٧ يحق لصاحب العمل اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء اعلان عدم اهلية المقاول في احواله اية عمل اليه وللفترة من الزمن المحددة في ورقة بيانات العطاء في إحدى الحالات الآتية:

أ- اذا لم يكن ضمان العطاء مطابقاً لما ورد في الفقرة (٢١-١) من التعليمات لمقدمي العطاء .

ب- اذا فشل مقدم العطاء الفائز في توقيع العقد بموجب المادة (٤٢) من التعليمات لمقدمي العطاء وتقديم ضمان حسن الاداء بموجب المادة (٤٣) من التعليمات لمقدمي العطاء .

٢٢. نموذج العطاء وتوقيع العطاء:

٢٢-١ على مقدم العطاء ان يعد نسخة اصلية واحدة من الوثائق التي يتكون منها العطاء كما هو مبين في التعليمات لمقدمي العطاء في المادة (١١) و يتم التأشير على المغلف الذي يحويها بصورة واضحة عبارة (نسخة اصلية) . و اذا سمح بالعطاءات البديلة بموجب المادة (١٣) من التعليمات لمقدمي العطاء ، يتم تأشير المغلف الذي يحوي العطاء البديل بعبارة (العطاء البديل) ، وعلى مقدم العطاء تقديم نسخ اضافية من العطاء حسب ماتنص عليه ورقة بيانات العطاء والتأشير على المغلف بعبارة (نسخة اضافية) . و في حالة وجود اختلاف بين النسخة الاصلية والنسخ الاضافية ، يتم الاعتماد على النسخة الاصلية.

٢٢-٢ يجب ان يكون العطاء الاصلي والنسخ الاضافية كافة مطبوعة او مكتوبة بحبر يصعب مسحه وان تكون موقعة من الشخص المخول بالتوقيع بالنيابة عن مقدم العطاء ، وان يرفق خطاب التخويل كما ورد في ورقة بيانات العطاء ومرفق بالعطاء . ومع طباعة أسم ومنصب الاشخاص المخولين تحت توقيعهم.

يجب أن يوقع الشخص- الذي وقع العطاء – على وثائق المناقصة كافة التي تم تدوين المعلومات المطلوبة فيها.

٢٢-٣ يجب أن يلبي العطاء المقدم من المشروع المشترك المتطلبات الآتية:

- أ- ما لم يكن مطلوباً بموجب البند (٤-١-أ) من التعليمات لمقدمي العطاءات فيتم توقيعه ليكون ملزماً للشركاء كافة .
- ب- كما يتطلب أرفاق تحويل لممثلي المشروع المشترك موقع من المخولين القانونيين كافة الممثلين للشركاء في المشروع المشترك مصدق من كاتب العدل بموجب البند (٤-١-ب) من التعليمات لمقدمي العطاءات.
- ٢٢-٤ أي تأشير أو حذف أو إضافة عبارات على العطاء يجب أن يعزز بتوقيع موقع على العطاء . لغرض اعتباره نافذاً.

د. تقديم وفتح العطاءات

٢٣. تسليم وإغلاق وتأشير العطاءات:

- ٢٣-١ على مقدم العطاء وضع النسخ الأصلية والنسخة المصورة من عطائه و من العطاء البديل (إذا سمح بذلك بموجب الفقرة ١٣-٤ من التعليمات لمقدمي العطاءات) في أغلفة منفصلة ومؤشر عليها (نسخة أصلية) أو (نسخة إضافية) أو (عطاء بديل) ومن ثم توضع الأغلفة التي تحتوي النسخ الأصلية والنسخ الإضافية في مغلف واحد.
- ٢٣-٢ يجب أن تكون الأغلفة الخارجية والداخلية مؤشراً عليها ما يأتي:
- أ- أسم وعنوان مقدم العطاء.
- ب- أسم وعنوان صاحب العمل بموجب الفقرة (٢٤-١) من التعليمات لمقدمي العطاء.
- ج- أسم ورقم المناقصة بموجب الفقرة (١-١) من ورقة بيانات العطاء.
- د - تحذير بعدم فتحها قبل الموعد المحدد لفتح العطاءات.

- ٢٣-٣ لا يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن أي ضياع أو نقص في العطاءات التي تقدم دون غلقها و ختمها وتوقيعها وتأشيرها كما هو مطلوب بموجب التعليمات.

٢٤. الموعد النهائي لتسليم العطاءات:

- ٢٤-١ يجب أن تسلم العطاءات إلى عنوان صاحب العمل في موعد لا يتعدى التاريخ والزمان المحدد في ورقة بيانات العطاء. يحق لمقدمي العطاء تقديم عطاءاتهم إلكترونياً إذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء وعليهم حينذاك إعتداد الإجراءات المحددة لذلك في ورقة بيانات العطاء.
- ٢٤-٢ يحق لصاحب العمل تمديداً لموعد النهائي لتقديم العطاء من خلال تعديل الوثائق بموجب المادة (٨) من التعليمات لمقدمي العطاءات، وفي هذه الحالة فإن الحقوق والالتزامات للطرفين المحددة بالموعد السابق سوف تصبح مشمولة بالتمديد.

٢٥. العطاءات المتأخرة:

- ٢٥-١ على صاحب العمل عدم استلام أي عطاء يرد بعد الموعد النهائي لتقديم العطاءات بموجب المادة (٢٤) من التعليمات لمقدمي العطاء، وأن أي عطاء مستلم بعد الموعد النهائي يعتبر متأخراً ويرفض ويعاد غير مفتوح الى مقدم العطاء.

٢٦. سحب وتبديل وتعديل العطاءات:

٢٦-١ يمكن لمقدم العطاء سحب، تبديل، أو تعديل عطاءه بموجب إشعار خطي موقع من الشخص المخول بموجب الفقرة (٢٢-٢) من التعليمات لمقدمي العطاءات قبل الموعد النهائي ، على أن يرافق الإشعار نسخة من التحويل (فيما عدا حالات السحب) لتقديم العطاء. أن الاشعارات الخاصة بالتبديل أو التعديل أو السحب كافة يجب ان تكون:

أ- معدة ومقدمة بموجب المادتين (٢٢) و (٢٣) من التعليمات لمقدمي العطاءات (عدا اشعار السحب فلا يتطلب نسخة من التحويل) وتؤشر أغلفة الإشعارات بصورة واضحة بكلمة (سحب) ، (تبديل)، او (تعديل).

ب- يجب ان تصل الاشعارات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء بموجب المادة(٢٦-١) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢٦-٢ العطاءات التي تقدم باشعار لسحبها يتم اعادتها الى مقدمي العطاءات دون فتحها.

٢٦-٣ لايجوز سحب أو تبديل أو تعديل أي عطاء بعد الموعد النهائي لتقديم العطاء والى حين نفاذ العطاء المحدد من مقدم العطاء في خطاب العطاء أو أي تمديد له.

٢٧. فتح العطاءات:

٢٧-١ يفتح صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) العطاءات علناً بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم (المخولين) وفي العنوان والزمان والوقت المحددين في ورقة بيانات العطاء . أن اية اجراءات خاصة بالفتح الالكتروني اذا كان معمولاً بها بموجب الفقرة (٢٤-١) ، سيتم الاشارة اليها في ورقة بيانات العطاء.

٢٧-٢ تفتح المغلفات المعنونة (سحب) وتقرأ أولاً وتعاد العطاءات الممثلة بها الى مقدمي العطاءات دون فتحها. لايسمح بسحب أي عطاء مالم يتم قراءة اشعار السحب المقدم من الشخص المخول النهائي لتقديم العطاء. يلي ذلك فتح المغلفات المعنونة (تبديل) وقراءتها ويعاد العطاء المستبدل الى مقدم العطاء ويقرأ العطاء البديل . لن يسمح باستبدال أي عطاء لم يتم تقديم اشعار بذلك قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، ثم يلي ذلك فتح المغلفات المعنونة (تعديل) ويعاد العطاء السابق الى مقدم العطاء ويقرأ العطاء المعدل ، لن يقبل أي عطاء معدل مالم يتم تقديم اشعار بذلك من الشخص المخول قبل الموعد النهائي لتقديم العطاءات ، ويتم الاخذ بنظر الاعتبار لاحقا بالعطاءات التي يتم فتحها وقراءتها.

٢٧-٣ يعلن صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) عند فتح العطاءات أسماء مقدمي العطاءات و مبالغ عطاءاتهم وأي خصم مقدم أو تعديل . وكذلك قراءة العطاءات البديلة وتحديد قيام مقدمي العطاءات بأرفاق ضمان العطاء أو عدمه اذا كان ذلك مطلوباً وأية تفاصيل أخرى قد يعتبرها صاحب العمل مناسبة . أن العطاءات البديلة وتلك المتضمنة خصم التي تمت قراءتها أثناء فتح العطاءات يتم دراستها عند مقارنة وتقييم العطاءات أذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء . و يتم توقيع خطاب العطاء والجدول كافة من لجنة فتح العطاءات ولن يرفض أي عطاء عدا ذلك المتأخر بموجب الفقرة (٢٥-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

٢٧-٤ يتعين على صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) إعداد محضر بإجراءات فتح العطاء والتي يجب أن تتضمن بالحد الأدنى اسم مقدم العطاء واذا كان قد تم سحب العطاء أو استبداله أو تعديله ، و مبلغ العطاء (حسب كل جزء اذا كان مطلوباً) ، و أية خصومات مقترحة على العطاء ، و العطاءات البديلة ، وأرفاق ضمان العطاءات بالعطاء اذا كان ذلك مطلوباً، ويطلب من جميع مقدمي العطاءات الحاضرين توقيع المحضر، وان حذف توقيع اي من مقدمي العطاءات لن يؤثر على مضمون المحضر ويتم تعميمه على مقدمي العطاءات كافة.

هـ. تقييم ومقارنة العطاءات

٢٨. السرية:

٢٨-١ أن المعلومات المتعلقة بفحص وتوضيح وتقييم ومقارنة العطاءات والتوصيات لإرساء العقد لن تعلن لمقدمي العطاء أو أي شخص آخر غير معن رسمياً بهذه العملية حتى يتم إعلان إرساء العقد على مقدم العطاء الفائز وتبلغ مقدمي العطاء كافة بذلك.

٢٨-٢ أن أية محاولة من مقدم العطاء للتأثير على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) في معالجته للعطاءات أو في قرار الأرساء قد ينجم عنها رفض لعطاءه.

٢٨-٣ على الرغم مما سبق بالفقرة (٢٨-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء ، اذا رغب أي مقدم عطاء في الاتصال بصاحب العمل حول أي موضوع يتعلق بعملية العطاء في الفترة ما بين فتح العطاء وأرساء العقد يمكنه أن يقوم بذلك تحريراً.

٢٩ توضيح العطاءات:

٢٩-١ لتسهيل عملية تدقيق العطاءات وتقييمها ومقارنتها يمكن لصاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) ان يسأل أي مقدم عطاء توضيح عطائه بما في ذلك تفاصيل وحدات الأسعار.

ان اي توضيح من مقدم العطاء ليس بناء على استجابة لاستفسار من صاحب العمل سوف لن يؤخذ بنظر الاعتبار. ان طلب التوضيح والاجابة يجب ان يقدم تحريراً دون ان يترتب على ذلك أي تغيير في سعر او ماهية العطاء المعروض، او اقتراح ذلك أو السماح به الا في حدود تصحيح اخطاء حسابية اكتشفها صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) اثناء تقييم العطاء بموجب المادة (٣٣) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٢٩-٢ اذا لم يجب مقدم العطاء على اية استيضاحات جوهرية عن عطائه في الزمن والوقت المحددين من صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) بما يجعل العطاء غير مستجيب و/أو غير قابل للمقارنة، عند ذلك يتم استبعاد عطائه .

٣٠. الانحرافات ، التحفظات، والحذف:

خلال عملية تقييم العطاءات تعتمد التعاريف الآتية:

أ- الانحرافات : هي الحيود عن المتطلبات المحددة في وثائق المناقصة.

ب- التحفظات : هي وضع شروط محددة أو عدم القبول الكامل للمتطلبات المحددة في وثائق المناقصة من مقدم العطاء.

ج- الحذف : هو فشل مقدم العطاء في تقديم جزء أو كل المعلومات والوثائق المطلوبة في وثائق المناقصة.

٣١. تحديد الاستجابة:

٣١-١ ان تحديد صاحب العمل للاستجابة اي عطاء يجب ان يتم بموجب محتويات العطاء ذاته ، وكما موضح بالمادة (١١) من التعليمات لمقدمي العطاء.

٣١-٢ العطاء المستجيب بصورة أساسية هو العطاء الذي يلبي المتطلبات في وثائق المناقصة بدون أية انحرافات أو تحفظات أو حذف، أما المقصود بالانحرافات الهامة فهي:

أ- إذا تم قبولها سوف :

اولاً. تؤثر بصورة اساسية على نوعية واداء الاشغال المحددة في العقد.

ثانياً. تحدد بصورة اساسية لالتوافق مع وثائق المناقصة، حقوق صاحب العمل او التزامات مقدم العطاء في العقد المقترح.

ب- اذا تم تعديلها فسوف تؤثر بشكل غير عادل على موقف المنافسة لبقية مقدمي العطاء المتقدمين بعطاءات مستجيبة بصورة اساسية .

٣١-٣ على صاحب العمل فحص المؤشرات الفنية المشار اليها بالمقترح الفني للعطاء بموجب المادة (١٧) من التعليمات لمقدمي العطاء فيما يتعلق بتلبية متطلبات العمل المشار اليها في الفصل السادس دون اي انحراف هام أو تحفظات أو حذف.

٣١-٤ اذا كان العطاء غير مستجيب بصورة اساسية لمتطلبات وثائق المناقصة، يتم رفضه من صاحب العمل ولا يجوز لاحقاً جعله مستجيباً من خلال اجراء تعديل على الانحرافات الهامة أو التحفظات أو الحذف.

٣٢. لعطاءات غير المهمة وغير المطابقة :

٣٢-١ اذا كان العطاء مستجيباً بصورة اساسية فيحقق لصاحب العمل ان يصرف النظر عن اي عدم تطابق في العطاء لا يشكل انحرافاً هاماً، تحفظاً، أو حذفاً.

٣٢-٢ اذا كان العطاء مستجيباً بصورة اساسية يجوز لصاحب العمل الطلب من مقدم العطاء، تقديم أية معلومات أو وثائق ضرورية خلال فترة مناسبة لمعالجة أية أخطاء غير مهمة أو عدم تطابق في عطائه ، على ان لا يكون له تأثير على الأسعار. ان عدم استجابة مقدم العطاء لطلب صاحب العمل لمعالجة ذلك سيؤدي الى رفض عطائه.

٣٢-٣ اذا كان العطاء مستجيباً بصورة اساسية فعلى صاحب العمل تصحيح عدم التطابق او اية أخطاء غير هامة قابلة للقياس في مبلغ العطاء ناجمة عن عدم تسعير بعض الفقرات او عدم تطابق، ويتم اجراء التعديل باعتماد الآلية المشار اليها في منهجية التحليل والتأهيل في الفصل الثالث من وثائق المناقصة.

٣٣. تصحيح الأخطاء الحسابية:

٣٣-١ اذا كان العطاء مستجيباً بصورة اساسية، فعلى صاحب العمل تصحيح الاخطاء الحسابية باعتماد ما يأتي:

أ- اذا كان هنالك تناقض بين سعر الوحدة ومبلغ الفقرة يتم اعتماد سعر الوحدة ويعدل مبلغ الفقرة في ضوء ذلك، الا اذا كان من وجهة نظر صاحب العمل وجود خطأ في موقع العلامة العشرية في سعر الوحدة فعند ذاك يتم اعتماد المبلغ ويصحح السعر.

ب- اذا كان هنالك خطأ في المجموع الإجمالي لقوائم جدول الكميات ، نتيجة اجراءات الجمع والطرح لمجاميع القوائم الفرعية في جدول الكميات . يتم اعتماد مجاميع القوائم الفرعية ويعدل المجموع الاجمالي.

ج. اذا كان هنالك تناقض بين قيمة مبلغ اية فقرة رقماً وكتابةً فيتم اعتماد المحدد كتابياً، الا اذا كان هنالك خطأ حسابي في تحديد قيمة المبلغ نتيجة الفقرتين أ، ب اعلاه فيتم اعتماد المحدد رقماً .

٣٣-٢ اذا رفض مقدم العطاء الأقل سعرا التعديلات الحاصلة على الاخطاء الحسابية في عطائه يتم رفض عطائه.

٣٤ . التحويل الى عملة واحدة:

٣٤-١ لأغراض المقارنة والتحليل يتم تحويل العملة (العملات) المذكورة في العطاء الى عملة واحدة كما محدد في ورقة بيانات العطاء.

٣٥ . هامش الأفضلية:

ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء، يتم اعتماد هامش للأفضلية للعطاءات المقدمة من مقدمي العطاءات المحليين وبالقائمة المحددة في ورقة بيانات العطاء.

٣٦.تقييم العطاءات:

٣٦-١ على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) اعتماد المنهجية والآلية المدرجة في هذه المادة لأغراض تحليل وتقييم العطاءات ولن تقبل اية منهجية والية أخرى.

٣٦-٢ التحليل الفني

يجري صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) تحليلاً فنياً للعطاءات التي تم قبولها لكونها مستجيبة بصورة جوهرية ، وذلك لتحديد فيما إذا كانت مطابقة لوثائق المناقصة . و لغرض التوصل الى نتائج التحليل سيفحص صاحب العمل ويقارن الجوانب الفنية للعطاءات على أساس المعلومات المقدمة من مقدمي العطاءات أخذاً بنظر الاعتبار ما يأتي:

(أ) مطابقة وتكامل العطاءات مع متطلبات صاحب العمل.

(ب) الانحرافات عن متطلبات صاحب العمل .

(ج) مطابقة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات المعروضة في العطاء لمعيار الأداء.

(د) ملائمة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات للظروف البيئية وظروف المناخ السائدة في الموقع.

(هـ) نوعية وأداء وتشغيل منظومة السيطرة لأي من عمليات أشغال التجهيزات الآلية (أن وجدت) او المعدات أو الخدمات .

(و) نوعية وكمية وتوفر المواد الاحتياطية الألزامية والمواد الاحتياطية الضرورية وخدمات الصيانة.و (ز) أية مؤشرات أخرى (ان وجدت) كما مدرجة في القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم).

أن العطاء الذي لا يحقق الحد الأدنى المقبول لمعايير الكمال والشمولية والتفصيل المطلوبة سوف يستبعد ويعتبر غير مطابق.

٣٦-٣ إذا سمح بتقديم حلول فنية بديلة بموجب الفقرة (١٣) من التعليمات لمقدمي العطاءات وتم تقديمها من مقدم العطاء ، يتعين على صاحب العمل أجراء التقييم المماثل للعطاءات البديلة. و في حالة عدم السماح بالعطاءات البديلة يتم اهمالها.

٣٦-٤ التقييم المالي

لأغراض تقييم العطاء يتعين على صاحب العمل ملاحظة ما يأتي :

(أ) مبلغ العطاء بعد أستبعاد المبلغ الاحتياطية ومبلغ الاحتياط العام (ان وجد) في جداول الأسعار.

(ب) تعديل الأسعار بسبب تصحيح الأخطاء الحسابية في جداول الأسعار للعطاءات بموجب الفقرة(٣٣-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

(ج) تعديل الأسعار بسبب أية خصومات مقترحة في العطاء بموجب (١٨-٧) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

(د) تحويل المبالغ الناجمة عن إجراءات التقييم في الفقرات (أ-ج) أنفاً وتحويلها إلى عملة واحدة إذا كان ذلك مناسباً بموجب الفقرة (٣٤) و؛

(هـ) الأخذ بنظر الاعتبار مؤشرات التقييم المحددة في القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم).

٣٦-٥ إذا سمح بمراجعة الأسعار بموجب الفقرة (١٨-٦) من التعليمات لمقدمي العطاءات، فإن التأثيرات المتوقعة الناجمة عن شروط مراجعة الأسعار خلال فترة التنفيذ المشار إليها في الشروط العامة للعقد لن يكون لها تأثير على تقييم العطاءات.

٣٦-٦ إذا نصت وثائق المناقصة على إمكانية تجزئة الأشغال وأحقية مقدم العطاء في تقديم أسعاره لأجزاء من الأشغال أو مجموعة أجزاء فإن تحديد أفضل عطاء سعراً لمجموعة أجزاء بضمنها أي تخفيض مقترح في خطاب العطاء بهذا المضمون، يتم بموجب الجزء الثالث (منهجية التقييم والتأهيل).

٣٦-٧ إذا نجم عن التحليل، ورود عطاء يقل بشكل كبير عن الكلفة الحقيقية من وجهة نظر صاحب العمل، يحق لصاحب العمل الطلب من مقدم العطاء تقديم تفاصيل احتساب مكونات الكلفة وطريقة احتسابها وجدول التنفيذ لفقرة أو فقرات جدول الكميات كافة و بعد تقييم وتحليل الأسعار اخذاً بنظر الاعتبار الكلفة التخمينية المعتمدة في الخطة، فيحق لصاحب العمل زيادة خطاب الضمان على حساب مقدم العطاء إلى المستوى الذي يضمن حماية صاحب العمل من أية خسارة مادية في حالة عجز المقاول عن تنفيذ التزامه بموجب العقد.

٣٧. مقارنة العطاءات:

٣٧-١ على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) مقارنة العطاءات المستجيبة بصورة أساسية كافة بموجب الفقرة (٣٦-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء لتحديد أفضل عطاء مناسب.

٣٨. مؤهلات مقدمي العطاءات:

٣٨-١ على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) أن يقرر بقناعة بأن مقدم العطاء الأقل سعراً والمتجاوب بصورة أساسية، ما يزال يتمتع بالمؤهلات المحددة في التأهيل المسبق، إذا كان قد تم العمل بالمناقصات المحدودة أو كان قد حقق متطلبات التأهيل اللاحق المحددة في القسم الثالث منهجية التقييم والتأهيل.

٣٨-٢ أن تحديد صاحب العمل المرشح الفائز، يجب أن يتم بعد فحص جميع الوثائق المتعلقة بأثبات مؤهلاته المقدمة منه بموجب الفقرة (١٥-١) من التعليمات لمقدمي العطاء .

٣٨-٣ ان القرار الايجابي في اختيار المرشح هو الاساس لابرام العقد وأن القرار السلبي سوف ينجم عنه عدم أهلية العطاء . وفي ضوء ذلك يقوم صاحب العمل باللجوء الى العطاء الأقل كلفة الذي يليه ليصار اعتماد الالية ذاتها من التحقق من توفر متطلبات الاهلية لمقدم العطاء.

٣٨-٤ أن مشاركة المصنعين والمقاولين الثانويين المقترحين بعطاء مقدم العطاء الأقل كلفة في ضوء نتائج التقييم، يجب أن يعزز برسالة الإعلان عن نية الاتفاق بين الأطراف المشاركين في العطاء، عند الطلب. أن الأمانات المضافة للمصنعين والمقاولين الثانويين المقترحين في عطاء مقدم العطاء الأقل كلفة في ضوء نتائج التقييم ، سوف تؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً في التقييم وقبول العطاء بموجب القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم) . و يتعين قبل توقيع العقد أكمال ملاحق اتفاقية العقد ذات العلاقة بأدراج اسماء المصنعين والمقاولين الثانويين التي حصلت الموافقة عليهم لتنفيذ الفقرات الرئيسية المبينة أزاء كل منهم.

٣٩. حق صاحب العمل في قبول او رفض العطاء:

٣٩-١ يحتفظ صاحب العمل بالحق في قبول اي عطاء او الغاء إجراءات التعاقد ورفض العطاءات كافة في اي وقت قبل احوالة العقد دون اية التزامات تجاه مقدمي العطاءات؛ وفي حالة إلغاء المناقصة يتم إعادة العطاءات و ضمانات العطاءات الى مقدمي العطاءات كافة.

و- إحالة العقد

٤٠. منهجية الإحالة:

٤٠-١ على صاحب العمل أحوالة العقد على مقدم العطاء الذي تبين نتيجة التحليل الأقل سعراً ، وكان عطاؤه مستجيباً بصورة أساسية لوثائق المناقصة بموجب احكام الفقرة (٣٩-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات وبعد ان تكون قد توفرت القناعة التامة لديه بإمكانية مقدم العطاء تنفيذ العقد بصورة مرضية.

٤١. اعلان الإحالة:

٤١-١ على صاحب العمل وقيل انتهاء مدة نفاذ العطاء إعلام مقدم العطاء الفائز تحريرياً بقبول عطائه. أن رسالة الاشعار والمعرفة لاحقاً بكتاب القبول (كتاب الأحالة) في كل من صيغة العقد والشروط العامة للعقد سوف تتضمن المبلغ الواجب دفعه من صاحب العمل للمقاول عن تصميم وتنفيذ وأنجاز الأشغال وصيانتها وتشغيلها (إذا نص على ذلك) (المعروف لاحقاً في صيغة العقد والشروط العامة للعقد بمبلغ العقد).

٤١-٢ وفي الوقت ذاته على صاحب العمل اشعار مقدمي العطاءات كافة بنتائج المناقصة ، والنشر في موقعه الالكتروني و الموقع الالكتروني للأمم المتحدة (UNDB) و (dgMarket) ايضاً نتائج تحليل العطاءات والعقود المبرمة والمعلومات الأتية:

أ- اسماء مقدمي العطاءات المشاركين كافة.

ب- اسعار العطاء لكل منهم عند فتح العطاءات.

ج- اسم وسعر العطاء المقيم لكل عطاء جرى تقييمه .

د- اسماء مقدمي العطاءات الذين رفضت عطاءاتهم و الاسباب التي ادت الى الرفض

هـ- اسم مقدم العطاء الفائز ومبلغ عطائه و كذلك ملخص بالأشغال المحالة والزمن المحدد للتنفيذ .

وبعد إعلان الأحالة ونشر نتائج التحليل ، يحق لمقدمي العطاءات غير الفائزين التقدم بأشعار تحريري الى صاحب العمل لأيجازهم بالأسباب التي دعت الى عدم فوزهم تحريراً

٤١-٣ الى حين تهيئة العقد وتوقيعه فان إشعار الإحالة (كتاب القبول) سوف يعتبر عقداً ملزماً.

٤١-٤ على صاحب العمل حال صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) الاستجابة الى طلبات الاستفسار الواردة تحريراً من مقدمي العطاءات الذين لم يحالفهم الحظ وأعلامهم بأسباب عدم اختيار عطائهم.

٤٢. توقيع العقد:

١-٤٢ حال صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) على صاحب العمل تزويد مقدم العطاء الفائز (بصيغة العقد).

٢-٤٢ على مقدم العطاء الفائز وخلال فترة لا تزيد عن (٢٩) يوماً من استلامه لصيغة العقد بضمنها مدة الانذار او بعد انتهاء فترة الطعن توقيع العقد وتثبيت تاريخه وأعادته الى صاحب العمل.

٤٣. ضمان حسن الاداء للعقد:

١-٤٣ على مقدم العطاء وخلال فترة لا تزيد عن ٢٩ يوماً من تاريخ صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) عن صاحب العمل بضمنها مدة الانذار ، تقديم ضمان حسن التنفيذ وفقاً للشروط العامة للعقد ، مع استخدام النماذج المشار اليها في ملاحق الشروط الخاصة في القسم التاسع (نماذج وثائق العقد) أو أية نماذج مقبولة من صاحب العمل. و يجب أن يكون خطاب ضمان حسن التنفيذ صادراً عن مصرف معتمد في دولة صاحب العمل او اي مصرف اجنبي له مصرف مراسل في دولة صاحب العمل.

٢-٤٣ في حالة فشل مقدم العطاء الفائز من تقديم ضمان حسن التنفيذ المشار إليه في أعلاه أو توقيع العقد، سوف يترتب عليه الغاء الاحالة ومصادرة ضمان العطاء . وعند ذلك يحق لصاحب العمل احالة العقد على مقدم العطاء المرشح الثاني الذي كان عطاؤه مستجيباً بصورة أساسية وتتوفر لدى صاحب العمل القناعة بأنه يمتلك المؤهلات لتنفيذ العقد بصورة مرضية.

<p align="center">القسم الثاني : ورقة بيانات العطاء لعقود تصميم و تنفيذ الأشغال أ - عام</p>	
1-1 تعليمات لمقدمي العطاء	رقم الدعوة لتقديم العطاءات : _____
١-1 تعليمات لمقدمي العطاءات	اسم صاحب العمل : _____
1-1 تعليمات لمقدمي العطاءات	اسم المناقصة : _____ رقم المناقصة : _____ عدد ووصف مكونات جداول الكميات للمناقصة _____
1-2 تعليمات لمقدمي العطاءات	اسم المشروع (وجهة التمويل) _____
٤-١ أ تعليمات لمقدمي العطاءات	أعضاء المشروع المشترك او المؤسسة كافة (أدخل يتحملون أو لا يتحملون) المسؤولية الكاملة والتضامنية في تنفيذ العقد.
4-4	توجد لائحة بأسماء الشركات غير المؤهلة او الممنوعة من العمل لدى وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية العامة (ادخل الموقع الالكتروني لها).
<p align="center">ب- وثائق العطاء</p>	
7-1 تعليمات لمقدمي العطاء	لغرض توضيح الاجراءت فقط فان عنوان صاحب العمل هو : اسم الشخص المخول : رقم الطابق والغرفة : رقم الشارع : المدينة : الدولة: رقم صندوق البريد : رقم الهاتف : رقم الفاكس : العنوان الالكتروني :
٧-٤ تعليمات لمقدمي العطاءات	سيعقد مؤتمر ماقبل تقديم العطاءات في الوقت .الزمان .المكان الوقت : التاريخ: المكان: ستتم زيارة الموقع من قبل صاحب العمل بتاريخ : _____

ج- اعداد العطاء	
١-١٠ تعليمات لمقدمي العطاءات	تكون لغة العطاءات _____
١-١١ ح تعليمات لمقدمي العطاءات	على مقدم العطاء تقديم الوثائق الاضافية مع عطائه _____
١-١٣ تعليمات لمقدمي العطاءات	العطاءات البديلة: [ادخل يسمح بها / أو لا يسمح]
١-١٣ تعليمات لمقدمي العطاءات	مدة بديلة لتنفيذ المشروع : [ادخل مسموح أو غير مسموح] تقديم فترة بديلة لتنفيذ المشروع. اذا تم قبول فترة بديلة لتنفيذ المشروع يتم تحديد منهجية المفاضلة لهذا الغرض في الجزء الثالث (معايير التقييم والمفاضلة (
١-١٣ تعليمات لمقدمي العطاءات	(أدخل يسمح أو لا يسمح) لمقدم العطاء تقديم حلول فنية بديلة للأجزاء من الأشغال المبينة لاحقا : اذا سمح لمقدم العطاء تقديم الحلول الفنية البديلة ، فيتم اعتماد منهجية المفاضلة لهذا الغرض كما محدد في الجزء الثالث من الوثائق (معايير التقييم والمفاضلة)
١-١٦ (ب) تعليمات لمقدمي العطاءات	الفترة المحددة في بيانات العقد و الملزمة للمقاول لتجهيز المواد الاحتياطية ، و العدد اللازمة لضمان تشغيل المعامل والمعدات الداخلة في الأشغال.
١-١٨ تعليمات لمقدمي العطاءات	على مقدم العطاء تقديم عطائه لتنفيذ أدناه قائمة بالأجزاء والخدمات التي سيتم تجهيزها على مسؤولية صاحب العمل.
١-١٨ تعليمات لمقدمي العطاءات	أسعار العطاء اثناء تنفيذ العقد (أدخل ثابتة أو قابلة للتعديل)
١-١٩ تعليمات لمقدمي العطاءات	تكون أسعار العطاء بالعملات:.....
١-٢٠ تعليمات لمقدمي العطاءات	فترة نفاذ العطاء يوم
١-٢٠ (أ) تعليمات لمقدمي العطاءات	للعقود ذات الأسعار الثابتة، يكون معامل تعديل الأسعار للعطاء : (ينطبق، لا ينطبق)
١-٢٠ (ب) تعليمات لمقدمي العطاءات	للعقود ذات الأسعار القابلة للتعديل ، يكون معامل تعديل الأسعار للعطاء: (ينطبق، لا ينطبق)
١-٢١ تعليمات لمقدمي العطاءات	ضمان العطاء (أدخل مطلوب أو غير مطلوب)

العطاءات	إذا كان ضمان العطاء مطلوباً ، فإن مبلغ وعملة ضمان العطاء ستكون:
١-٢١ (ج) تعليمات لمقدمي العطاءات	(أدخل أنواع ضمان العطاء المعتمدة من صاحب العمل)
٦-٢١	إذا كان مقدم لعطاء مشروع مشترك يجب ان يقدم ضمان العطاء باسم المشروع المشترك (ادخل اي شروط اخرى)
٧-٢١	إذا أمتنع المفاوض عن توقيع العقد ، سيتم إعلان عدم أهليته للأشتراك في المناقصات لفترة:.....
١-٢٢ تعليمات لمقدمي العطاءات	أضافة للعطاء الأصلي على مقدم العطاء تقديم نسخة إضافية
٢-٢٢ تعليمات لمقدمي العطاءات	يجب أن يتضمن كتاب التحويل لممثل مقدم العطاء المخول بتوقيع العقد ما يأتي:
د- تقديم وفتح العطاءات	
١-٢٤ تعليمات لمقدمي العطاءات	لاغراض تقديم العطاء فقط ، يتم تقديم العطاء الى عنوان صاحب العمل المبين لاحقا اسم الشخص المخول بالاستلام : عنوان الشارع : رقم الطابق ورقم الغرفة : المدينة : الدولة : الموعد النهائي لتسليم العطاء : الزمان : الوقت : تقديم العطاء الكترونيا (ادخل مسموح او غير مسموح) في حالة السماح بتقديم العطاء الكترونيا فان الاجراءات المتبعة ستكون كما يأتي: _____
١-٢٧ تعليمات لمقدمي العطاءات	سيتم فتح العطاءات في العنوان الآتي: رقم الطابق والغرفة : عنوان الشارع : المدينة : الدولة : التاريخ : الوقت : في حالة السماح بتقديم العطاء الكترونيا فان اجراءات الفتح تكون كما يأتي: _____
٣-٢٧ تعليمات لمقدمي العطاءات	توقيع خطاب العطاء وجداول الكميات لمقدم العطاء من قبل ممثلي صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) [ادخل مطلوب او غير مطلوب] اذا كان مطلوب فيتم اعتماد الاجراءات الآتية: _____
هـ- تقييم ومقارنة العطاءات	
١-٣٤ تعليمات لمقدمي العطاءات	تعتمد العملة العراقية لتقييم ومقارنة العطاءات ويتم تحويل العملات الاجنبية المعتمدة في العطاء اليها لهذا الغرض . و تكون نسبة التحويل ، هي تلك الواردة في النشرة الصادرة عن [ادخل جهة اصدار النشرة]

<p>- يكون تاريخ نسبة التحويل هي تلك النشرة الصادرة بتاريخ [ادخل التاريخ المحدد]</p> <p>- يتم تحويل العملات الاجنبية الواردة في العطاء الى الدينار العراقي باعتماد احد البدائل المدرجة في أدناه لأغراض مقارنة العطاءات</p> <p><u>البديل الاول : عندما يكون مبلغ العطاء كاملاً بالدينار العراقي :</u></p> <p>الخطوة الأولى: يجزيء صاحب العمل مبلغ العطاء بعد تصحيح المبلغ بموجب المادة ٣١ الى المبالغ المحدد لها الدفع بالعملات الاجنبية باعتماد سعر الصرف المحدد من مقدم العطاء بموجب المادة (1.15)</p> <p>الخطوة الثانية: يحول صاحب العمل المبالغ المحدد لها الدفع بالعملات الاجنبية (بعد استثناء المبالغ الاحتياطية مع ابقاء مبلغ الفقرات المسعرة بالاجور اليومية عندما تكون مطلوبة لأغراض المنافسة) الى الدينار العراقي بموجب سعر البيع للعملات الاجنبية والتاريخ المحدد لها انفا</p> <p><u>البديل الثاني : عندما يكون مبلغ العطاء بالدينار العراقي والعملات الاجنبية :</u></p> <p>يحول صاحب العمل ؛ بعد تصحيح مبلغ العطاء وبموجب المادة (٣١) المبالغ المحددة بالعملات الاجنبية المختلفة (بعد استثناء المبالغ الاحتياطية مع الابقاء على الفقرات المسعرة بالاجرة اليومية عندما تكون مطلوبة الاغراض المنافسة) الى الدينار العراقي بموجب سعر البيع للعملات الاجنبية في نشرة تحويل العملات الاجنبية وبا التاريخ المحدد انفا .</p>	
<p>يسمح بهامش مفاضلة لمقدمي العطاءات المحليين [ادخل نعم او لا] في حالة نعم [ادخل مقدار الهامش] كذلك المنهجية التي ستعتمد: _____</p>	<p>٣٥- تعليمات لمقدمي العطاءات</p>
<p>ادخل (يسمح ، لا يسمح) بتجزئة الأشغال وأحقية مقدم العطاء في تقديم أسعاره لأجزاء من الأشغال او مجموعة أجزاء</p>	<p>6-3٦</p>

القسم الثالث: معايير التقييم والتأهيل

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

(بدون التأهيل المسبق)

هذا القسم يتضمن المعايير التي يتطلب من صاحب العمل اعتمادها لتقييم العطاءات وتأهيل مقدمي العطاء بموجب المادتين (٣٦) و (٣٨) من التعليمات لمقدمي العطاءات ولن تعتمد أية مؤشرات منهجية او معايير اخرى لهذا الغرض . على مقدمي العطاءات تزويد المعلومات المطلوبة كافة بموجب الاستثمارات المحددة في القسم الرابع (استثمارات العطاء) .

١. تقييم العطاءات

١-١ - التقييم الفني

بالإضافة الى المعايير المدرجة بالفقرة ٤/٣٦ (أ-ج) من التعليمات لمقدمي العطاءات يتم اعتماد المعايير الآتية:

٢.١ - التقييم المالي

إن أي تعديل في السعر ينجم عن الإجراءات المحددة في أدناه يجب إضافته لأغراض مقارنة نتائج التقييم فقط، للوصول الى سعر عطاء مقبيل . و أن أسعار العطاء المقدمة من مقدمي العطاءات يجب أن تبقى غير معدلة.

١.٢.١ - الانحرافات القابلة للقياس و الحذف

إن عملية التقييم يجب أن تتم على اساس السعر المستوفي لشروط العقد بموجب الألتزامات المحددة في وثائق المناقصة .- و اذا وجدت إنحرافات - قابلة للقياس أو الحذف - عن الألتزامات التعاقدية ، فإن على صاحب العمل تحديد تلك الانحرافات لغرض ضمان مقارنة عادلة للعطاءات .

٢.٢.١ - الجدول الزمني

أن مدة إكمال الأشغال و المنشآت والخدمات ، محسوبة من تاريخ المباشرة المحدد في بيانات العقد لأغراض تحديد مدة أنجاز التشغيل التجريبي هي [أدخل المدة بالأيام] . لا يعطى أي هامش أفضلية للأنجاز المبكر.

٣.٢.١ - كلفة التشغيل و الصيانة

٤.٢.١ - ضمانات فعالية المنشآت

٥.٢.١ - الأشغال و الخدمات و المنشآت المطلوب تأمينها من صاحب العمل

٦.٢.١ - معايير خاصة إضافية

٣.١ - البدائل الفنية

سيتم تقييم البدائل الفنية (أذا سمح بها بموجب الفقرة ٤/١٣) كما مبين في أدناه:

٢ - مؤهلات مقدم العطاء

على مقدم العطاء بيان مؤهلاته بموجب ما مطلوب بالجدول المبينة لاحقاً

المؤهلات ومعايير التأهيل			متطلبات المطابقة			التوثيق
ت	الموضوع	المتطلبات	شركة منفردة	المشروع المشترك او المؤسسة		متطلبات التقديم
				الشركاء كافة	كل شريك	
١,٢ الأهلية						
١,١,٢	الجنسيه	الجنسية بموجب المادة(٢.٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	بموجب استثمارات التأهيل القانونية رقم (١.١) ، (٢.١) مع المرافقات المطلوبه
٢,١,٢	تضارب المصالح	لا يوجد تضارب في المصالح كما موضح بالماده (٣.٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	في استمارة تقديم العطاء
٣,١,٢	عدم التأهل من صاحب العمل	لم يتم وضعه في القائمة السوداء من صاحب العمل وفق الفقرة(٤.٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	في استمارة تقديم العطاء
٤,١,٢	الشركات المملوكة للدولة	مطابقة للشرط المحدد بالفقره (٥.٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	بموجب استثمارات التأهيل رقم (١.١) ، (٢.١) مع المرافقات المطلوبه
٥,١,٢	عدم التأهل الصادر من الامم المتحدة	غير مستبعد من صاحب العمل او استناداالى قرار صادر من قبل الامم المتحدة / مجلس الامن للمشاركة في المناقصه بموجب الفقره (٧.٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	في استمارة تقديم العطاء

المؤهلات ومعايير التأهيل		متطلبات المطابقة			التوثيق	
ت	الموضوع	المتطلبات	شركة منفردة او مقاول	مشروع مشترك	متطلبات التقديم	
				الشركاء كافة		كل شريك
٢,٢ العقود غير المنفذة سابقاً						
١,٢,٢	العقود غير المنفذة سابقاً	لم تظهر عقود غير منفذه خلال السنوات السابقه () سنة ولغاية موعد تسليم العطاء باعتماد المعلومات عن النزاعات المحسومه كافة . النزاعات المحسومه بصوره نهائيه هي تلك التي تم حلها بموجب الية حل النزاعات والمطالبات المعتمده لكل عقد وتم استنفاد اجراءات الاستئناف كافة بحقها لصالح مقدم العطاء	يجب ان يلبي المتطلبات بصوره منفرده او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او لايزال مستمر	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات بصوره منفرده او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او لايزال مستمر	بموجب استمارات – العقود السابقه غير المنفذه
٢,٢,٢	المطالبات الموقوفة	جميع المطالبات الموقوفة سوف لن تشكل بمجموعها اكثر من (%) صافي مستحقات مقدم العطاء وسيتم التعامل معها كمشاكل تم حلها ضد مقدم العطاء المطالبات الموقوفة = $\frac{\text{مبلغ العقود الموقوفة}}{\text{مجموع المبالغ الكلية لآخر (3-5) سنة}}$ نتائج المعادلة يجب ان يكون اصغر او يساوي (٣٠-٥٠)%	يجب ان تتم تلبية المتطلبات منفردة او كشريك لمصرف سابق او مستمر	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات بصورة منفردة او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او ما يزال مستمراً	بموجب استمارات- العقود السابقة غير المنفذه

* {يجب ان تكون عادة النسبة المئوية اعلاه بين ٣٠% و ٥٠% من صافي القيمة الحالية (present net worth) لمقدم العطاء} .

المؤهلات ومعايير التأهيل		متطلبات المطابقة			التوثيق	
ت	الموضوع	المتطلبات	شركة منفردة	مشروع مشترك		متطلبات التقديم
				الشركاء كافة	كل شريك	
٣,٢ الوضع المالي						
١,٣,٢	الاداء المالي السابق	تقديم الميزانيه العامه المدققة من المدققين القانونيين وفي حالة عدم وجوب تقديمها قانوناً فيمكن تقديم اية وثيقة مالية مقبولة من صاحب العمل تعرض الوضع المالي للسنوات _____ () السابقة موضحة الكفاءة المالية ، وتوقعات الارباح المستقبلية لمقدم العطاء .	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب
٢,٣,٢	معدل الأيرادات السنوي	الحد الأدنى لمعدل الايرادات السنوي إيرادات مقدم العطاء تبلغ _____ محسوباً من الدفعات الكلية المستلمة عن الأعمال المنفذه للعقود المنجزة او تلك المستمرة خلال السنوات ()	يجب تلبية المتطلبات	يجب ان يلبي المتطلبات	يجب ان يلبي _____ بنسبه (%) من المتطلبات	يجب ان يلبي _____ بنسبه (%) من المتطلبات
٣,٣,٢	الموارد المالية	على مقدم العطاء توضيح المقدرة المالية وتوفير الموارد المالية كالسيولة النقدية، العقارات غير مرهونة،الديون المستحقة لصالحه،واية موارد اخرى عدا الدفعات المقدمة المتوقع استلامها لمواجهة ١.متطلبات السيولة النقدية _____ أو ٢.متطلبات السيولة النقدية للمشروع والالتزامات الاخرى	يجب تلبية المتطلبات	يجب ان تلبي المتطلبات	يجب ان يلبي _____ بنسبة (%)	يجب ان يلبي _____ بنسبة (%)
						بموجب استثمارات الوضع المالي – رقم ٤

المؤهلات ومعايير التأهيل		متطلبات المطابقة			التوثيق	
ت	الموضوع	المتطلبات	شركة منفردة	مشروع مشترك		متطلبات التقديم
				الشركاء كافة	كل شريك	
٢,٤ الخبرة						
١,٤,٢	الخبرة العامة	الخبرة السابقة في مجال التعاقدات كمقاول او مقاول ثانوي او ادارة العقود لفترة لاتقل عن () سنة قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء وبنشاط لايقل عن تسعة اشهر سنوياً.	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	بموجب استمارة الخبرة السابقة - رقم ١
٢,٤,٢	الخبرة التخصصيه	أ- المشاركه بصفة مقاول ، أو ادارة عقود، او كمقاول ثانوي في () عقد وللسنوات () السابقة وبمبلغ لايقل () لتنفيذ عقود مماثله لأعمال هذا العقد و تم أنجازها بنجاح وجودة بالكامل. و يعنى بالمماثله حجم العمل ، تعقيداته ، الاساليب والتكنولوجيا المستخدمه المشار اليها في الفصل السادس متطلبات صاحب العمل.	يجب تلبية المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	بموجب استمارة الخبرة السابقة - رقم ٢ (أ)
٣,٤,٢	الخبرة التخصصيه	ب-لاغراض ماورد في اعلاه او اية عقود اخرى تم تنفيذها خلال الفترة المحددة ٢,٤,٢ (أ) الحد الأدنى للخبرة في النشاطات الرئيسية الآتية (ان وجدت) :	يجب تلبية المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	غير مطلوب	بموجب استمارة الخبرة السابقة - رقم ٢(ب)

٢-٥ العاملون

على مقدمي العطاءات إثبات توفر العاملين للمناصب الرئيسة لتنفيذ العقد وتحقيق المتطلبات الآتية:

التسلسل	المنصب	الخبرة الكلية العامة من تنفيذ الأشغال () سنة	الخبرة التخصصية في الاعمال المماثلة () سنة
١.			
٢.			
٣.			
٤.			
٥.			

على مقدم العطاء تقديم تفاصيل العاملين المقترح استخدامهم في تنفيذ العقد محدداً خبراتهم السابقة بموجب الاستثمارات المحددة في الجزء الرابع (استثمارات العطاء) .

٦-٢ المعدات

على مقدم العطاء أثبات ملكيته أو حيازته للمعدات الرئيسة المدرجة في أدناه :

التسلسل	نوع المعدات ومواصفاتها	العدد المطلوب
.١		
.٢		
.٣		
.٤		
.٥		
.٦		
.٧		

على مقدم العطاء تقديم التفاصيل الإضافية للمعدات المقترح استخدامها في تنفيذ العقد بموجب الاستثمارات المحددة في الجزء الرابع (استثمارات العطاء) .

٧.٢- المقاولون الثانويون

يتعين على المقاولين الثانويين و المصنعين لفقرات التجهيز أو الخدمات الرئيسية ، تحقيق الحد الأدنى من معايير المؤهلات المبينة في أدناه أزاء كل فقرة رئيسية . إن الفشل في تحقيق هذه المتطلبات ، سوف ينجم عنه رفض المقاول الثانوي المرشح.

رقم الفقرة	وصف الفقرة	الحد الأدنى لمعايير المؤهلات
١		
٢		
٣		
٤		
٥		

في حالة تقديم مقدم العطاء عرض بتجهيز ونصب الفقرات الأساسية المحددة في العقد غير مصنعة أو منتجة من قبله ، يتوجب عليه تضمين عطائه تخويل من الجهة المصنعة أو المنتجة ، يخول بموجبه تجهيز ونصب المنشآت والمعدات و الأجزاء لهذه الفقرات الأساسية في دولة صاحب العمل . و يتحمل مقدم العطاء مسؤولية ضمان التزام المصنعين والمجهزين بمتطلبات الفقرة (٤) و (٥) من التعليمات لمقدمي العطاءات و تحقيق الحد الأدنى من المعايير المحددة آنفا.

القسم الرابع / استثمارات العطاء

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

هذا القسم يحتوي على الاستثمارات التي يتعين على مقدم العطاء أملؤها بصورة كاملة وتقديمها كجزء من عطاءه

قائمة الاستثمارات

استمارة تقديم العطاء

ملحق العطاء

- الجدول (أ) - العملة المحلية.
- الجدول (ب) - العملة الأجنبية.
- الجدول (ج) - خلاصة عملات الدفع (البديل أ والبديل ب).

الجدول المسعرة

- جدول رقم (١) - الخدمات التصميمية.
- جدول رقم (٢) - الأشغال (الاعمال الانشائية وأعمال نصب المعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات الأخرى).
- جدول رقم (٣) - المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية اللازمة المجهزة من خارج دولة صاحب العمل.
- جدول رقم (٤) - المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية اللازمة من داخل دولة صاحب العمل.
- جدول رقم (٥) - خلاصة الجداول (١-٤).
- جدول رقم (٦) - المواد الاحتياطية المقترحة.
- جدول رقم (٧) - خدمات مابعد العقد.
- جدول رقم (٨) - مقترحات التدريب.

المقترح الفني

- تنظيم الموقع.
- التقرير المتضمن الافكار التصميمية الاولى والوصف التفصيلي للاشغال المقترحة
- المخططات متضمنة المقاطع الأفقية والواجهات ومقطع نموذجي عمودي.
- التقرير المتضمن التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحا كيفية تحقيق الاهداف الاساسية.
- منهجية العمل.
- جدول تقدم العمل للاعمال التصميمية.
- جدول فعاليات التهيئة.
- جدول فعاليات تنفيذ الاشغال.
- جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة في صلب العمل
- النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة والمواد للفقرات الاساسية للاشغال.
- المقترح الخاص بالتدريب.
- المقترح الخاص بالخدمات مابعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية.
- العاملين:
- أستمارة العاملين المقترحين.
- السيرة الذاتية للعاملين المقترحين.

- المعدات.
- أخرى.
- المقاولون الثانويون / والمصنعون للفقرات الاساسية للمعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات.
- تحويل من الجهات المصنعة.
- برنامج تقدم العمل للمشروع.
- مؤهلات مقدمي العطاء

- استثمار رقم (١) / استثمار معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (شركة منفردة)
- استثمار رقم (٢)/ استثمار معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (المشروع المشترك)
- نموذج استثمار بالدعوى القضائية غير المحسومة.
- نموذج استثمار مالية (١) الوضع المالي
- نموذج استثمار مالية (٢) معدل الإيرادات السنوية لإعمال التشييد
- نموذج استثمار مالية (٣) الموارد المالية.
- نموذج استثمار مالية (٤) الألتزامات التعاقدية الحالية / الأعمال المستمرة
- نموذج استثمار خبرة (١) الخبرة العامة في مجال الانشاءات
- نموذج استثمار خبرة (٢أ) : الخبرة التخصصية في الانشاءات
- نموذج استثمار خبرة (٢ب): الخبرة المتخصصة في الفعاليات الرئيسية

نموذج ضمان العطاء (كفالة مصرفية)

أستمارة تقديم العطاء

التاريخ :

رقم المناقص :

رقم كتاب الدعوة :

الى : (اسم وعنوان صاحب العمل)

نحن الموقعين في ادناه نعلن بأن :

أ- نؤيد باننا قمنا بدراسة وتدقيق وثائق العطاء ولا توجد لدينا أية تحفظات بصددتها ولا بأي من التعديلات التي تمت بموجب المادة (٨) من التعليمات لمقدمي العطاءات

ب- نتقدم بعرضنا هذا لتنفيذ الاشغال المبينة لاحقا وبموجب ما محدد في وثائق العطاء

ج- السعر الكلي لعطائنا بعد أستثناء أي من الحسومات الواردة في عطائنا والمبينة في الفقرة (د) أدناه يبلغ

د- الحسومات الواردة في عطائنا وطريقة تطبيقها هي كما مبين أدناه

هـ. يكون عطاءنا نافذا لمدة يوم من التاريخ النهائي المحدد لتسليم العطاء في وثائق العطاء ويبقى ملزماً لنا ومقبولاً منا لحين انتهاء فترة نفاذه .

و- نتعهد بتقديم ضمان حسن الاداء المشار اليه في وثائق العطاء في حالة قبول عطائنا .

ز- نؤكد باننا وأي من مقاولينا الثانويين ، أو المجهزين لاي جزء من العقد نحمل او سوف نحمل جنسيات من الدول المؤهلة وبموجب احكام المادة (٤- ٢) من التعليمات لمقدمي العطاء .

ح- نؤكد عدم وجود أي تضارب في المصالح لنا ولا لاي من مقاولينا الثانويين والمجهزين لاي جزء من العقد المشار اليها بالمادة (٤- ٣) من التعليمات لمقدمي العطاء.

ط- نؤكد عدم مشاركتنا بأي عطاء آخر عدا عطائنا هذا ، بأية صفة كانت لمقدم العطاء أو مقاول ثانوي ، عملاً باحكام المادة (٤-٣) من التعليمات لمقدمي العطاء ، عدا العطاءات البديلة المقدمة منا بموجب المادة ١٣ من التعليمات لمقدمي العطاء

ي- نؤكد عدم صدور أي قرار من وزارة التخطيط أو أي جهة أخرى معتمدة قانوناً ملزمة لدولة العراق تتضمن عدم اهليتنا أو الوضع بالقائمة السوداء بحقنا ولا يحق لأي من مقاولينا الثانويين أو مجهزيننا لأي جزء من العقد ، و كذلك عدم صدور أي قرار من الأمم المتحدة / مجلس الأمن بهذا الصدد .

ك- نؤكد أننا لسنا جهة حكومية / أو نحن جهة حكومية ملبية للمتطلبات المحددة في المادة (٤-٥) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

ل- نبين أننا قمنا بدفع / أو سندفع العمولات ، الهداية أو الاجور ذات العلاقة بإجراءات التقاعد أو تنفيذ العقد .

اسم المستلم	العنوان	السبب	المبلغ

(اذا لم يتم الدفع او لن يتم الدفع لأي احد يتم تأشير لايوجد)

م- ندرك بأن هذا العطاء وقبولكم التحريري له بموجب كتاب خطاب القبول (الاحالة) الذي سيصدر لاحقاً سيكون بمثابة عقدٍ ملزمٍ بيننا لحين أعداد صيغة عقد رسمي و إبرامه (وفي حال نكولنا عن توقيع العقد فنحن ملزمين بتحمل التبعات القانونية والمالية التي تترتب بذمتنا جراء ذلك وحسب الاحكام المهنية بهذا الشأن المنصوص عليها في التشريعات القانونية الخاصة بالتعاقدات الحكومية والاجراءات الخاصة بذلك في احكام هذه الوثيقة)..

ن- ونحن ندرك بأنكم غير ملزمين بقبول أوطاً العطاءات أو أي عطاء آخر مستلم منكم .

س- ونتعهد باتخاذنا الإجراءات كافة لضمان أن أي من منتسبينا أو أي شخص يعمل لصالحنا لن يقوم بأية ممارسة للرشوة .

أسم مقدم العطاء : المنصب:

التوقيع :

أسم المخول لتوقيع العطاء نيابة عن :

مؤرخ في: يوم /شهر/سنة

ملحق العطاء

جداول بيانات تعديل الأسعار

في الجداول (أ)، (ب)، (ج)، المدرجة لاحقا، على مقدم العطاء أن يحدد ما يأتي (أ) مبلغها بالعملة العراقية الواجبة الدفع (ب)، المصادر المقترحة والقيمة الأساسية والمؤشرات لهذه المكونات بالعملات المختلفة، (ج) الثقل المقترح لكل مكون بالعملة العراقية والاجنبية الواجبة الدفع، (د) معامل التحويل المعتمد لإغراض تحويل المبالغ الى العملة الأجنبية . في العقود الكبيرة والمعقدة، قد يتطلب استخدام عدة معادلات لتعديل الاسعار و حسب طبيعة فقرات الأشغال.

جدول (أ) _ الدفع بالعملية العراقية

رمز المؤشرات لمكونات كلفة/الفقرة	وصف المؤشرات	مصدر كلفة المؤشرات	القيمة الأساسية و التاريخ	المبلغ بعملية مقدم العطاء	ثقل المكونات المقترح من مقدم العطاء
					أ=
					ب=
					ج=
					د=
					ه=
المجموع					١

جدول(ب)- الدفع بالعملة الأجنبية

رمز مؤشرات مكونات كلفة الفقرة	وصف المؤشرات	مصدر كلفة المؤشرات	القيمة الأساسية و التاريخ	المبلغ بعملة مقدم العطاء	المبلغ بالعملة الأجنبية الواجبة الدفع	تقل المكونات المقترح من مقدم العطاء
						أ=
						ب=
						ج=
						د=
						ه=
						١
المجموع						

جدول (ج) : خلاصة عملات الدفع

البديل – أ في حالة كون العطاء بالعملة العراقية

لجزء من العمل (ادخل اسم الجزء من الاشغال)

اسم عملة الدفع	(أ) مبلغ العملة الاجنبية	(ب) نسبة التحويل (الدينار مقابل ماتمثله وحدة العملة الاجنبية)	(ج) المقابل بالدينار بxأ	(د) نسبة ماتمثله من صافي مبلغ العطاء 100*جـ صافي مبلغ العطاء
العملة العراقية		1.00		
العملة الأجنبية رقم (١)				
العملة الأجنبية رقم (٢)				
العملة الاجنبية رقم (٣)				
صافي مبلغ العطاء				100.00
مبلغ الاحتياط بالعملة العراقية				
مبلغ العطاء				

البديل (ب) : في حالة الدفع بعدة عملات

(بموجب الفقرة (١٥-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات)

خلاصة الدفع بالعملات : (أدخل أسم الجزء من الاشغال المشموله بذلك)

جدول : خلاصة عملات الدفع

اسم العملة	المبلغ المطلوب دفعه بموجب العطاء
العملة العراقية	
العملة الاجنبية (١)	
العملة الاجنبية (٢)	
العملة الاجنبية (٣)	

الجدول المسعرة

عام

١. تقسم الجداول المسعرة الى جداول منفصلة كما مبين في أدناه:
جدول رقم ١ : جدول خدمات التصميم.
- جدول رقم ٢ : جدول كميات الاشغال (الاعمال الانشائية وأعمال نصب المعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات الاخرى).
- جدول رقم ٣ : جدول كميات المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية المجهزة من خارج دولة صاحب العمل .
- جدول رقم (٤) – المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية من داخل دولة صاحب العمل.
- جدول رقم (٥) – خلاصة الجداول (١-٤).
- جدول رقم (٦) – المواد الاحتياطية المقترحة. (اختيارية)
- جدول رقم (٧) – خدمات مابعد العقد. (اختيارية)
- جدول رقم (٨) – مقترحات التدريب. (اختيارية)
٢. تتضمن فقرات الجداول بصورة عامة وصفاً كاملاً للاعمال الانشائية، المعامل أن وجدت، المعدات والخدمات التي ستجهز.
يتعين على مقدم العطاء أن يكون قد قرأ متطلبات صاحب العمل وبقية وثائق العطاء ومراجعة المخططات الى ابعد مدى . للتأكد من تضمين المتطلبات كافة في فقرات جداول الكميات قبل البدء بالتسعير.
- أن الاسعار والمبالغ المثبتة في الجداول من مقدم العطاء يجب ان تغطي كلفة تفاصيل العمل بالكامل ومتضمنة التحويلات الادارية والارباح.
٣. في حالة العقود المبنية على المبلغ الاجمالي يتوجب على مقدم العطاء تقديم مقترح لجدول الدفعات وفقاً للفعاليات المبينة في (١) أنفا.
٤. إذا شعر مقدمو العطاءات بعدم وضوح وعدم التأكد من نطاق الخدمات لاي من الفقرات، يتعين عليهم طلب التوضيح عملاً بأحكام الفقرة (٧) من التعليمات لمقدمي العطاءات قبل تقديم عطاءهم.

جدول رقم ١ - الخدمات التصميمية

الفقرة	المواصفات	العدد	سعر الوحدة		السعر الكلي	
			الجزء بالعملة المحلية	الجزء بالعملة الأجنبية	الجزء بالعملة المحلية	الجزء بالعملة الأجنبية
١	٢	٣	٤	٥	٦ = ٤ * ٣	٧ = ٥ * ٣
المجاميع في العمود ٦ و ٧ ترحل الى جدول الخلاصة رقم ٥						

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة ١٩ من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم ٢ – الأشغال (الأعمال الإنشائية وأعمال نصب المعامل والمعدات والخدمات الأخرى)

الفقرة	المواصفات	العدد	سعر الوحدة		السعر الكلي	
			الجزء بالعملة المحلية	الجزء بالعملة الأجنبية	الجزء بالعملة المحلية	الجزء بالعملة الأجنبية
١	٢	٣	٤	٥	٦ = ٤ * ٣	٧ = ٥ * ٣
المجاميع في العمود ٦ و ٧ ترحل الى جدول الخلاصة رقم ٥						

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة ١٩ من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم ٣ – المعامل والمعدات مع المواد الاحتياطية الألزامية لها المجهزة من خارج دولة صاحب العمل

الفقرة	المواصفات	بلد المنشأ	العدد	سعر الوحدة		السعر الكلي	الضرائب والرسوم
				العملة الأجنبية	CIF or CIP	العملة الأجنبية	العملة المحلية
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧=٦*٤	٨

المجموع في العمود ٧ ترحل الى جدول الخلاصة رقم ٥

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة ١٩ من التعليمات لمقدمي العطاء

البلد	المواصفات	الفقرة

رقم الجدول	العنوان	الكلية ^١	
		الأجنبي	المحلي
١	خدمات التصميم		
٢	الأعمال المدنية و نصب وخدمات أخرى		
٣	المعامل والمعدات والمواد الاحتياطية الأزامية لها المجهزة من خارج دولة صاحب العمل		
٤	المعامل والمعدات والمواد الاحتياطية الأزامية لها المجهزة من داخل دولة صاحب العمل		
ينقل المجموع الكلية الى خطاب بالعطاء			

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة ١٩ من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم ٦ - المواد الاحتياطية المقترحة

السعر الكلي		سعر الوحدة		العدد	المواصفات	الفقرة
الجزء بالعملة الأجنبية	الجزء بالعملة المحلية	CIF or CIP المواد الاحتياطية المستوردة العملة الأجنبية	EXW المواد الاحتياطية العملة المحلية			
٧=٥*٣	٦=٤*٣	٥	٤	٣	٢	١
		المجموع				

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة ١٩ من التعليمات لمقدمي العطاءات

المقترح الفني

يتضمن المقترح الفني كلاً مما يأتي:

- تنظيم الموقع
- التقرير المتضمن الأفكار التصميمية الأولية والوصف التفصيلي للأشغال المقترحة
- المخططات متضمنة المقاطع الأفقية والواجهات ومقطع نموذجي عمودي
- التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحاً كيفية تحقيق الأهداف الأساسية
- منهجية العمل
- جدول تقدم العمل للأعمال التصميمية
- جدول فعاليات التهيئة
- جدول فعاليات تنفيذ للأشغال
- جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات لمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة في صلب العمل
- النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة والمواد
- الفقرات الأساسية للأشغال
- المقترح الخاص بالتدريب
- المقترح الخاص بالخدمات ما بعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية
- العاملين
- المعدات
- أخرى
- المقاولون الثانويون – والمصنعون للفقرات الأساسية للمعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات
- تخويل من الجهات المصنعة
- برنامج تقدم العمل للمشروع

تنظيم الموقع

التقرير المتضمن الأفكار التصميمية الأولية والوصف التفصيلي للأشغال المقترحة

المخططات متضمنةً المقاطع الأفقية والواجهات ومقطع نموذجي عمودي

التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحاً كيفية تحقيق الأهداف الأساسية

منهجية العمل

جدول تقدم العمل للأعمال التصميمية

جدول فعاليات التهيئة

جدول فعاليات تنفيذ الأشغال

جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات للتجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات الداخلة في
صلب العمل

**النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة للتجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات الداخلة
والمواد للفقرات الأساسية للأشغال**

المقترح الخاص بالتدريب

المقترح الخاص بخدمات ما بعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية

العاملون

استمارة العاملين رقم (١): أسماء الكادر القيادي المقترح على مقدمي العطاءات تقديم قائمة بالكوادر القيادية الكفوة لتلبية المتطلبات المحددة في القسم الثالث ويتم تقديم المعلومات عن خبرتهم بموجب الجدول في أدناه:

١	الاسم: المنصب: المؤهل العلمي : الخبرة:
٢	الاسم: المنصب: المؤهل العلمي : الخبرة:
٣	الاسم: المنصب: المؤهل العلمي : الخبرة :
٤	الاسم: المنصب: المؤهل العلمي: الخبرة :

كما محدد في القسم الثالث

استمارة العاملين رقم ٢ : استمارة الخبرة للكوادر القيادية

أسم مقدم العطاء

المنصب		
الاسم	تأريخ الولادة	معلومات شخصية
الخبرة المهنية		
اسم رب العمل :		
عنوان العمل:		
التلفون	الشخص المسؤول (مدير / موظف / الأفراد)	الوظيفة الحالية
فاكس	العنوان الالكتروني	
العنوان الوظيفي	سنوات الخدمة لدى رب العمل هذا	

أدرج في أدناه خلاصة بالخبرة المهنية للسنوات ال (٢٠) السابقة ابتداء من الوقت الحالي موضحا اية خبرات فنية وإدارية تتعلق بالمشروع الحالي

من	الى	الشركة / المشروع / المنصب / الخبرة الفنية والادارية ذات العلاقة

استمارة المعدات

على مقدم العطاء تقديم المعلومات لاثبات بصورة دقيقة امكانية لتأمين الاحتياجات للمعدات الرئيسة المطلوبة لتنفيذ العقد المشار اليها في القسم الثالث (معايير التقييم والمفاضلة) يتطلب ملء استمارة منفصلة لكل معدة مدرجة أو يقترحها مقدم العطاء .

احذف المعلومات التالية للمعدات العائدة لمقدم العطاء

نوع المعدة		
معلومات عن المعدة	أسم المصنع	الطراز وقدرتها الحصانية
	الانتاجية	سنة الصنع
وضعها الحالي	موقع عملها الحالي	
	وصف عملها الحالي	
مصدرها	ادراج مصدر المعدة او الالية	
	مملوكة لمقدم العطاء مستاجرة مؤجرة مصنعة خصيصا	

ملكية المعدة	اسم مالك المعدة	
	عنوان المالك	
	تلفون فاكس	اسم ومنصب ممثل المالك
		الموقع الالكتروني
الاتفاقية	تفاصيل تاجير ، استئجار ، تصنيع المعدات المطلوبة للمشروع	

آخرى

المقاولون الثانويون – والمصنعون للفقرات الأساسية للتجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات

تحويل من الجهات المصنعة

برنامج تقدم العمل للمشروع

مؤهلات مقدمي العطاء المطلوبة في حالة عدم إجراء التأهيل المسبق

لغرض إثبات تمتع مقدم العطاء بالمؤهلات المشار إليها في القسم الثالث (معايير التقييم والمؤهلات) لتنفيذ العقد على مقدم العطاء تقديم المعلومات المطلوبة بموجب الاستثمارات المدرجة لاحقاً .

استمارة رقم (١) / استمارة معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (شركة منفردة)

المعلومات عن مقدم العطاء	
الاسم القانوني لمقدم العطاء	
في حالة مشروع مشترك الاسم القانوني لكل شريك	
دولة التأسيس للشركة	
تاريخ تأسيس الشركة	
العنوان القانوني في بلد التأسيس	
الممثل المخول مقدم العطاء ، القانوني (الاسم ، العنوان ، رقم الهاتف ، رقم الفاكس ، العنوان الالكتروني)	
<p>المرفقات نسخ من الوثائق الأصلية المدرجة أدناه</p> <p>١- في حالة شركة منفردة ، الفقرات المتعلقة بالتأسيس أو الاتحاد القانوني للشركة بموجب المادة (٤-١) ، (٤-٢) من التعليمات لمقدمي العطاءات.</p> <p>٢ - التحويل لممثل المشروع المشترك المشار اليه اعلاه بموجب الفقرة (٢٠-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء</p> <p>٣- في حالة المشروع المشترك يتم تقديم اتفاقية المشروع المشترك أو رسالة الرغبة في تشكيل مشروع مشترك بموجب الفقرة (٤-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات.</p> <p>٤ - في حالة شركة مملوكة للدولة اية وثائق اضافية غير داخلية في الفقرة (١) انفا وبما ينطبق مع الفقرة (٥-٤) من التعليمات لمقدمي العطاءات.</p>	

استمارة رقم (٢) / استمارة معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (المشروع المشترك)

على كل شركة مشاركة في المشروع المشترك أن تملأ هذه الاستمارة

المعلومات عن المشروع المشترك أو المقاول الثانوي المتخصص	
الاسم القانوني لمقدم العطاء	
أسماء الشركات في المشروع المشترك أو المقاول الثانوي المتخصص	
بلد تأسيس الشركة المكونة للمشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص	
سنة التأسيس للشركة المكونة للمشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص	
العنوان القانوني في بلد التأسيس للشركاء في المشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص	
الاسم والعنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني للممثل المخول من قبل المشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص	
المرافقات نسخ من الوثائق الأصلية المدرجة في أدناه	
<input type="checkbox"/> ١- وثائق تأسيس الاتحاد أو المشروع المشترك القانوني المسمى أعلاه بموجب الفقرة (٤-١) من تعليمات لمقدمي العطاءات.	
<input type="checkbox"/> ٢- كتاب التحويل بممثل المشروع المشترك المسمى أنفا بموجب الفقرة (٢٠-٢) من تعليمات لمقدمي العطاء.	
<input type="checkbox"/> ٣- في حالة الشركات المملوكة من الدولة:	
الوثائق التي تثبت الاستقلالية القانونية والمالية	
وأنها تعمل بموجب القوانين التجارية بموجب الفقرة (٥-٤) من التعليمات لمقدمي العطاء.	

استمارة الدعاوى القضائية غير المحسومة

يتم ملء هذه الاستمارة من كل مقدم عطاء ان كان شركة منفردة أو كل شريك في المشروع المشترك

المطالبات غير المحسومة			
السنة	موضوع المطالبة	قيمة المطالبة غير المحسومة با دولار رقما وكتابة	نسبة قيمة المطالبة غير المحسومة من صافي رأس المال رقما وكتابة

استمارة مالية (١): الوضع المالي

يتم ملء هذه الاستمارة من مقدم العطاء سواء كان شركة منفردة أم كل شريك في المشروع المشترك

البيانات المالية للسنوات الثلاث بالدولار		
سنة ١	سنة ٢	سنة ٣

المعلومات من استمارة الميزانية

الاصول الكلية			
الديون الكلية			
الرأسمال الصافي			
الأصول الجارية			
الديون الجارية			

المعلومات من شهادات الوضع المالي

	الواردات الكلية
	الأرباح قبل المحاسبة الضريبية
	الأرباح بعد المحاسبة الضريبية
<p>المرفقات تشرح من شهادات الوضع المالي (الميزانية الختامية متضمنة كافة الملاحظات وشهادات الدخل للسنوات الثلاث السابقة كما مبين وبالتطابق مع الشروط الأتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعكس هذه الوثائق كافة الوضع المالي لمقدم العطاء او الشركاء في المشروع المشترك ولا تشمل الشركات الأم المنبثقة عنها • الوضع المالي السابق يجب ان يكون صادراً من مدقق قانوني • الشهادات المالية السابقة يجب ان تكون متكاملة ومتضمنة الملاحظات الواردة في الشهادات المالية كافة • الشهادات المالية السابقة يجب ان تمثل الفقرات السابقة المنجزة والتي تم صدور شهادة التدقيق القانوني بصدها (الشهادات المالية المرحلية غير مطلوبة ولن تقبل) 	

استمارة مالية (٢) معدل الإيرادات السنوية لإعمال التشييد

تملأ من مقدم الغطاء أو كل شريك في المشروع المشترك

بيانات الايرادات السنوية للسنوات الثلاث (الانشائية)			
السنة	الأيرادات السنوية بالعملة المعتمدة	نسبة التحويل الى الدولار	المبالغ بالدولار رقما وكتابة
معدل الايرادات السنوي عن الاعمال الانشائية			

يجب ان تمثل المعلومات الخاصة بالاييرادات السنوية المقدمة من مقدم العطاء (شركة منفردة) أو كل شريك في المشروع المشترك مبالغ الاعمال المنجزة التي تم تقديم السلف بموجبها الى رب العمل لكل سنة للأشغال المستمرة أو المنجزة بعد تحويلها الى الدولار بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.

استمارة مالية (٣) : الموارد المالية

حدد المصادر المالية المقترحة لتمويل العقد مثال ذلك الحسابات الجارية ،الموجودات العقارية غير المرهونة ، الديون واية موارد مالية ، المستحقات النهائية للالتزامات الحالية والتي تضمن تامين السيولة النقدية لهذا العقد أو العقود وكما محدد في القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم)

الموارد المالية		
ت	مصادر التمويل	المبلغ بالدولار بعملة المناقصة او اي عملة اخرى
١		
٢		
٣		

استمارة مالية (٤) : الألتزامات التعاقدية الحالية / الأعمال المستمرة

على كل مقدم عطاء كشركة منفردة أو أي شريك في المشروع المشترك تقديم المعلومات عن التزاماتهم المالية عن العقود كافة التي أبرموها أو لتلك التي صدر لهم كتب الإحالة إليها أو للعقود التي أوشكت على الانجاز ولم تصدر لها شهادة القبول

أسم العقد	عنوان ممثل صاحب العمل ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الالكتروني	قيمة الاعمال غير المنجزة بعملية المناقصة أو أي عملة أخرى بما يعادل الدولار	التاريخ المتوقع لأنجازها	معدل السلف المدفوعة خلال الستة اشهر السابقة بعملية المناقصة أو أي عملة أخرى بما يعادل دولار / شهر

استمارة خبرة (١) : الخبرة العامة في مجال الانشاءات

يجب ان تملأ من مقدم العطاء ان كان شركة منفردة أو كل شريك في المشروع المشترك

الخبرة العامة في مجال الانشاءات				
شهر وسنة المباشرة	شهر وسنة الانتهاء	عدد السنين	اسم وتعريف بالعقد واسم وعنوان صاحب العمل ووصف مختصر للاشغال المنفذة من مقدم العطاء	مهام مقدم العطاء في الاشغال المنفذة

استمارة خبرة (١٢) : الخبرة التخصصية في الانشاءات

لملء استمارة واحدة لكل عقد.

العقود ذات الطبيعة والحجم المماثل لهذا العقد		
رقم العقد – من-	تعريف العقد	
تاريخ الاحالة	تاريخ الانتهاء	
دور مقدم العطاء في العقد	مقاول	مقاول ادارة عقد
قيمة العقد الكلية	بعملة المناقصة او اي عملة اخرى	
اذا كان شريكاً في مشروع مشترك او مقاولاً ثانوياً حدد حجم الالتزام من مبلغ العقد الكلي	نسبة من مبلغ العقد الكلي	مبلغ الالتزام
اسم صاحب العمل وعنوانه ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الالكتروني		
صف أوجه التماثل بموجب المعايير المحددة بالفقرة ٢-٤-٢ (أ) من القسم الثالث		

استمارة خبرة (٢ب): الخبرة المتخصصة في الفعاليات الرئيسية

العقود ذات الفعاليات الرئيسية المماثلة	
رقم العقد	تعريف العقد
تاريخ الاحالة	تاريخ الانتهاء
دوره في العقد	مقاول <input type="checkbox"/> مقاول إداري <input type="checkbox"/> مقاول ثانوي <input type="checkbox"/>
الكلفة الكلية للعقد	دولار
إذا كان الشريك في مشروع مشترك او مقاول ثانوي حدد حجم الالتزام الكلي الموصوف بالعقد	النسبة المئوية لحجم التزامه من الالتزام الكلي المبلغ بالدولار
اسم صاحب العمل عنوانه ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الالكتروني	
وصف الفعاليات الرئيسية بموجب المعايير بالبند ٢-٤-٢ (ب) من القسم الثالث	

نموذج ضمان العطاء (كفالة مصرفية)

[إذا لزم الأمر، يملأ المصرف/مقدم العطاء نموذج الكفالة المصرفية هذا حسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس.]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المصدّر]

المستفيد: [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان عطاء رقم: [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بأن [أدخل اسم مقدم العطاء؛ إذا كان مشروعاً مشتركاً أدرج الأسماء القانونية الكاملة للشركاء] (فيما يلي يسمى "مقدم العطاء") قد سلمكم عطاءه المؤرخ [أدخل التاريخ] (فيما يلي يسمى "العطاء") لتنفيذ [أدخل اسم العقد] بموجب الدعوة لمقدمي العطاءات رقم [أدخل الرقم].

إضافة، فإننا نعي، وفقاً لشروطكم، بأن العطاءات يجب أن تدعّم بضمان عطاء.

وبموجب طلب من مقدم العطاء، نحن [أدخل اسم المصرف] ملتزمون بموجب هذه الوثيقة بأن ندفع لكم أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجموعها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([أدخل المبلغ بالكلمات] ديناراً عراقياً فور تسلمنا منكم أول طلب خطي مصحوباً بإفادة خطية تفيد بأن مقدم العطاء قد أخل بالتزامه (بالتزاماته) تحت شروط العطاء لأن مقدم العطاء:

(أ) قد سحب عطاءه خلال فترة نفاذ العطاء المحددة من مقدم العطاء في نموذج عطاء؛ أو

(ب) مع تبليغه بقبول عطائه من صاحب العمل خلال فترة نفاذ العطاء، (١) فشل أو رفض تنفيذ اتفاقية العقد، إن كان مطلوباً، أو (٢) فشل أو رفض أن يقدم كفالة حسن التنفيذ بحسب التعليمات لمقدمي العطاء.

تنتهي صلاحية هذا الضمان: (أ) إذا كان مقدم العطاء هو الذي أرسى عليه العطاء، فور تسلمنا لنسخ العقد الموقعة من مقدم العطاء وكفالة حسن التنفيذ الصادرة لكم من مقدم العطاء؛ أو (ب) إذا لم يرس العطاء على مقدم العطاء، تحقق الاقرب من الحدين الآتيين: (١) تسلمنا لنسخة من تبليغكم لمقدم العطاء بأن العطاء لم يرس عليه، أو (٢) بعد ثمانية وعشرين يوماً من انتهاء نفاذ عطاء مقدم العطاء.

وبالتالي، فإن أي طلب للدفع تحت هذه الكفالة يجب أن يستلم من قبلنا في المكتب في ذلك التاريخ أو قبله.

تخضع هذه الكفالة للقوانين الموحدة لطلب الضمانات، الصادرة وفقاً للقانون العراقي .

[توقيع (تواقيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين)]

القسم الخامس : الدول المؤهلة

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

التأهيل لتوفير السلع أو تنفيذ الأشغال أو الخدمات في العقود الممولة من صاحب العمل:

١. لصاحب العمل الحق بالسماح للمؤسسات والأشخاص من الدول كافة لتجهيز السلع أو تنفيذ الأشغال أو تقديم الخدمات للمشاريع الممولة من الحكومة العراقية وكاستثناء تمنع المؤسسات في الدول أو السلع المصنعة في الدول من المشاركة في المناقصات وفي الحالات الآتية:

أ- التشريعات أو التعليمات الرسمية السارية تحظر على دولة صاحب العمل من إقامة العلاقات التجارية مع تلك الدولة شريطة ان يكون صاحب العمل مقتنعاً بأن مثل هذا الحظر لن يحول دون تحقيق التنافس المثمر لتجهيز السلع أو تنفيذ الأشغال.

ب- استجابة لقرار صادر من الأمم المتحدة / مجلس الأمن تحت الفصل السابع من دستور الأمم المتحدة يحظر بموجبه على دولة صاحب العمل من التعاقد لأستيراد اية سلع، أو تنفيذ الأشغال أو تقديم الخدمات، مع تلك الدولة أو دفع اية مبالغ إلى أشخاص أو كيانات في تلك الدولة.

٢. ولغرض اطلاع مقدمي العطاءات على ذلك، فإن السلع والخدمات والمؤسسات في الدول المذكورة أدناه محظورة من الاشتراك في هذه المناقصة بموجب الارشادات أنفا.

(أ) فيما يتعلق بالفقرة (١-أ)

(ب) فيما يتعلق بالفقرة (١-ب)

الجزء الثاني: متطلبات الأشغال
لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال
(تملى من قبل جهة التعاقد وبشكل دقيق)

القسم السادس: متطلبات صاحب العمل
لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

- ١ - نطاق الأشغال
- ٢ - المتطلبات الخاصة
- ٣ - المواصفات
- ٤ - المعلومات الساندة

نطاق الأشغال

المتطلبات الخاصة

المواصفات

المعلومات الساندة

الجزء الثالث : شروط وأستمارات العقد لعقود تصميم و تنفيذ الأشغال

الشروط العامة

لعقود

تصميم وتنفيذ الأشغال

القسم السابع - الشروط العقد العامة

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

الفهرست

المادة الأولى : أحكام عامة	١٠٥
١/١ - التعاريف :	١٠٥
٢/١ - التفسير :	١١٠
٣/١ - الاتصالات :	١١٠
٤/١ - القانون واللغة :	١١١
٥/١ - أولوية الوثائق :	١١١
٦/١ - اتفاقية العقد :	١١١
٧/١ - التنازل :	١١١
٨/١ - العناية بالوثائق والتزويد بها :	١١٢
٩/١ - الأخطاء في متطلبات صاحب العمل :	١١٢
١٠/١ - استخدام صاحب العمل لوثائق المقاول :	١١٢
١١/١ - استعمال المقاول لوثائق صاحب العمل :	١١٢
١٢/١ - التفاصيل السرية :	١١٣
١٣/١ - التقيد بالقوانين :	١١٣
١٤/١ - المسؤوليات المشتركة والمفردة :	١١٣
١٥/١ - الكشف والتدقيق من قبل صاحب العمل	١١٣
المادة الثانية : صاحب العمل	١١٤
١/٢ - حق الدخول في الموقع :	١١٤
٢/٢ - التصاريح أو التراخيص أو الموافقات :	١١٤
٣/٢ - أفراد صاحب العمل :	١١٤
٤/٢ - الترتيبات المالية لصاحب العمل :	١١٥
٥/٢ - مطالبات صاحب العمل :	١١٥
المادة الثالثة : المهندس	١١٦
٢/٣ - التفويض من المهندس :	١١٦
٣/٣ - تعليمات المهندس :	١١٧
٤/٣ - استبدال المهندس :	١١٧
٥/٣ - التقديرات :	١١٧
المادة الرابعة : المقاول	١١٨
1/4 - الالتزامات العامة على المقاول :	١١٨
2/4 - ضمان حسن الاداء :	١١٨
3/4 - ممثل المقاول :	١١٩
٤/٤ - المقاولون الثانويون(المقاولون من الباطن) :	١١٩
٥/٤ - المقاول المسمى :	١١٩
٦/٤ - التعاون :	١٢٠

١٢٠	٧/٤ - تثبيت الابعاد :
١٢٠	٨/٤ - اجراءات السلامة :
١٢١	٩/٤ - ضمان النوعية :
١٢١	١٠/٤ - بيانات الموقع :
١٢١	١١/٤ - كفاية "مبلغ العقد الذي وافق عليه" :
١٢٢	١٢/٤ - الاوضاع المادية غير المنظورة (العوائق الخارجة عن ارادة المقاول) :
١٢٢	١٣/٤ - حق المرور والتسهيلات :
١٢٢	١٤/٤ - تجنب التدخل :
١٢٣	١٥/٤ - الطرق الموصلة :
١٢٣	١٦/٤ - نقل مستلزمات التنفيذ :
١٢٣	١٧/٤ - معدات المقاول :
١٢٣	١٨/٤ - حماية البيئة :
١٢٣	١٩/٤ - الكهرباء والماء والغاز :
١٢٤	٢٠/٤ - معدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل :
١٢٤	٢١/٤ - تقارير تقدم العمل :
١٢٥	٢٢/٤ - الأمن في المواقع :
١٢٥	٢٣/٤ - عمليات المقاول في الموقع :
١٢٥	٢٤/٤ - الاثریات :
١٢٦	المادة الخامسة : التصميم
١٢٦	١/٥ - التصاميم :
١٢٦	٢/٥ - وثائق المقاول :
١٢٧	٣/٥ - تعهدات المقاول :
١٢٧	٤/٥ - المواصفات والتعليمات الفنية :
١٢٧	٥/٥ - التدريب :
١٢٨	٦/٥ - وثائق كما تم تنفيذه :
١٢٨	٧/٥ - ادلة التشغيل والصيانة :
١٢٨	٨/٥ - اخطاء تصميمية :
١٢٨	المادة السادسة : المستخدمين والعمال
١٢٨	١/٦ - تعيين المستخدمين والعمال :
١٢٨	٢/٦ - معدلات الاجور وشروط العمل :
١٢٨	٣/٦ - الاشخاص المستخدمون لدى صاحب العمل :
١٢٩	٤/٦ - قوانين العمل :
١٢٩	٥/٦ - ساعات العمل :
١٢٩	٦/٦ - مرافق المستخدمين والعمال :
١٢٩	٧/٦ - الصحة و السلامة :
١٣٠	٨/٦ - رقابة المقاول :
١٣٠	٩/٦ - مستخدمو المقاول :
١٣٠	١٠/٦ - سجلات العمال ومعدات المقاول :
١٣٠	١١/٦ - السلوك غير المنضبط :
١٣٠	١٢/٦ - العمالة الاجنبية :
١٣١	١٣/٦ - التجهيزات اللازمة للغذاء :
١٣١	١٤/٦ - تجهيز الماء :

١٣١	١٥/٦ - الوقاية من الحشرات الضارة و المزعجة :
١٣١	١٦/٦ - المشروبات الكحولية و المخدرات :
١٣١	١٧/٦ - الأسلحة والأعتدة :
١٣١	١٨/٦ - الاحتفالات والمناسبات الدينية :
١٣١	١٩/٦ - مراسيم الجنازات :
١٣١	٢٠/٦ - استخدام القوة والتهديد في تعيين العمال :
١٣١	٢١/٦ - عدم جواز تشغيل الاطفال :
١٣١	٢٢/٦ - تقارير اشتغال العمال :
١٣٢	المادة السابعة : التجهيزات الآلية والمواد والمصنعية
١٣٢	١/٧ - طريقة التنفيذ :
١٣٢	٢/٧ - العينات :
١٣٢	٣/٧ - التفتيش :
١٣٢	٤/٧ - الفحص :
١٣٣	٥/٧ - الرفض :
١٣٣	٦/٧ - اعمال الاصلاحات :
١٣٤	٧/٧ - ملكية التجهيزات الآلية والمواد :
١٣٤	٨/٧ - عوائد حق الملكية :
١٣٤	المادة الثامنة : المباشرة، تأخر الاكمال وتعليق العمل
١٣٤	١/٨ - مباشرة العمل :
١٣٤	٢/٨ - مدة الاكمال :
١٣٥	٣/٨ - مناهج العمل :
١٣٥	٤/٨ - تمديد مدة الاكمال :
١٣٦	٥/٨ - التأخير بسبب السلطات :
١٣٦	٦/٨ - نسبة تقدم العمل :
١٣٦	٧/٨ - الغرامات التأخيرية :
١٣٦	٨/٨ - تعليق العمل :
١٣٧	٩/٨ - تبعات تعليق العمل :
١٣٧	١٠/٨ - الدفع مقابل التجهيزات الآلية والمواد في حالة تعليق العمل :
١٣٧	١١/٨ - التعليق المطول :
١٣٧	١٢/٨ - أستئناف العمل :
١٣٨	المادة التاسعة : الفحوصات عند الاكمال
١٣٨	١/٩ - التزامات المقاول :
١٣٨	٢/٩ - الاختبارات المتأخرة :
١٣٩	٣/٩ - اعادة الفحص :
١٣٩	٤/٩ - الاخفاق في اجتياز الفحوصات عند الاكمال :
١٣٩	المادة العاشرة : تسلم الاشغال من قبل صاحب العمل:
١٣٩	١/١٠ - تسلم الاشغال واقسام الاشغال :
١٤٠	٢/١٠ - تسلم اجزاء من الاشغال:
١٤٠	٣/١٠ - التدخل في إجراء الفحوصات عند الاكمال :
١٤١	٤/١٠ - الأسطح التي يطلب اعادتها الى وضعها السابق :
١٤١	المادة الحادية عشرة : المسؤولية عن العيوب
١٤١	١/١١ - إكمال الاعمال المتبقية واصلاح العيوب :

١٤١	٢/١١ - كلفة اصلاح العيوب :
١٤١	٣/١١ -- تمديد فترة الصيانة (خلال فترة الصيانة) :
١٤٢	٤/١١ - الاخفاق في اصلاح العيوب :
١٤٢	٥/١١ - إزالة الاشغال المعيبة :
١٤٢	٦/١١ - الفحوصات اللاحقة :
١٤٢	٧/١١ - حق الدخول الى الموقع :
١٤٢	٨/١١ - واجب المقاول في البحث عن الاسباب :
١٤٢	٩/١١ - شهادة الأستلام النهائي (شهادة الأداء) :
١٤٣	١٠/١١ - الالتزامات غير المستوفاه :
١٤٣	١١/١١ - اخلاء الموقع :
١٤٣	المادة الثانية عشرة: الفحوصات بعد الاكمال
١٤٣	١/١٢ - اجراءات فحوصات بعد الاكمال:
١٤٣	٢/١٢ - تأخير الفحوصات :
١٤٤	٣/١٢ - إعادة الفحص
١٤٥	القسم الثالث عشر : التغييرات والتعديلات
١٤٥	١/١٣ - صلاحية احداث التغيير :
١٤٥	٢/١٣ - التقييم الهندسي :
١٤٥	٣/١٣ - أجراءات التغيير :
١٤٥	٤/١٣ - الدفع بالعملات الواجب الدفع بها :
١٤٦	٥/١٣ - المبالغ الاحتياطية :
١٤٦	٦/١٣ - العمل باليومية :
١٤٦	٧/١٣ - التعديلات بسبب تغيير التشريعات :
١٤٧	٨/١٣ - التعديلات بسبب تغير التكاليف :
١٤٨	المادة الرابعة عشرة : مبلغ العقد والدفعات
١٤٨	١/١٤ - مبلغ العقد :
١٤٨	٢/١٤ - السلفة المقدمة :
١٤٩	٣/١٤ - تقديم طلبات السلف المرحلية :
١٤٩	٤/١٤ - جدول الدفعات :
١٥٠	٥/١٤ - التجهيزات الآلية و المواد المراد استعمالها في الاشغال (التحضيرات):
١٥١	٦/١٤ - اصدار السلف المرحلية:
١٥١	٧/١٤ - الدفع للمقاول :
١٥١	٨/١٤ - السلف المتأخرة :
١٥٢	٩/١٤ - دفع الأستقطاعات النقدية:
١٥٢	١٠/١٤ - كشف السلفة النهائية (عند سلفة الأكمال) :
١٥٢	١١/١٤ - طلب شهادة الحساب النهائي
١٥٣	١٢/١٤ - خطاب إطلاق الحساب النهائي :
١٥٣	١٣/١٤ - اصدار شهادة الحساب النهائي :
١٥٣	١٤/١٤ - انتهاء مسؤولية صاحب العمل :
١٥٤	١٥/١٤ - عملات الدفع:
١٥٥	المادة الخامسة عشرة : انتهاء العقد من صاحب العمل
١٥٥	١/١٥ - الاشعار بالتصحيح :
١٥٥	٢/١٥ - سحب العمل من قبل صاحب العمل :

١٥٦	٣/١٥ - التقييم بتاريخ سحب العمل:
١٥٦	٤/١٥ - الدفع بعد سحب العمل :
١٥٧	٥/١٥ - : انتهاء العقد من صاحب العمل
١٥٧	٦/١٥ - ممارسات الاحتيال والفساد :
١٥٨	المادة السادسة عشرة : تعليق العمل وانتهاء العقد من المقاول
١٥٨	١/١٦ - حق المقاول في تعليق العمل :
١٥٨	٢/١٦ - انتهاء العقد من قبل المقاول :
١٥٩	٣/١٦ - التوقف عن العمل وازالة معدات المقاول :
١٥٩	٤/١٦ - الدفع عند انتهاء العقد :
١٥٩	المادة السابعة عشرة : المخاطر والمسؤولية
١٥٩	١/١٧ - الغرامات :
١٦٠	٢/١٧ - أعتناء المقاول بالاشغال :
١٦٠	٣/١٧ - مخاطر صاحب العمل (المخاطر المستثناة) :
١٦٠	٤/١٧ - تبعات مخاطر صاحب العمل :
١٦١	٥/١٧ - حقوق الملكية الفكرية والصناعية :
١٦١	٦/١٧ - تحديد المسؤولية :
١٦٢	٧/١٧ - استخدام مقرات دوائر وأقامة صاحب العمل :
١٦٢	المادة الثامنة عشرة: التأمين
١٦٢	١/١٨ - المتطلبات العامة للتأمينات :
١٦٣	٢/١٨ - التامين على الاشغال ومعدات المقاول :
١٦٤	٣/١٨ - التامين ضد اصابة الاشخاص والاضرار بالملكات :
١٦٥	٤/١٨ - التامين على مستخدمى المقاول :
١٦٥	المادة التاسعة عشر : القوة القاهرة
١٦٥	١/١٩ - تعريف القوة القاهرة :
١٦٥	٢/١٩ - الاشعار بوجود القوة القاهرة :
١٦٦	٣/١٩ - واجب التقليل من التأخر :
١٦٦	٤/١٩ - تبعات القوة القاهرة :
١٦٦	٥/١٩ - القوة القاهرة التي تؤثر على المقاول الثانوي :
١٦٦	٦/١٩ - انتهاء العقد اختياريًا، الدفع والاخلاء من مسؤولية الأداء :
١٦٧	٧/١٩ - الاخلاء من مسؤولية الأداء بموجب القانون :
١٦٧	المادة العشرون : المطالبات والخلافات والتحكيم
١٦٧	١/٢٠ - مطالبات المقاول :
١٦٨	٢/٢٠ - تعيين مجلس فض الخلافات (المجلس) :
١٦٩	٣/٢٠ - الأخفاق في الاتفاق على تعيين (المجلس) :
١٦٩	٤/٢٠ - اتخاذ القرار من قبل مجلس فض الخلافات (المجلس) :
١٨١	ضمان حسن الاداء المصرفي

المادة الأولى : أحكام عامة

١/١ - التعاريف :

يكون للكلمات والمصطلحات الأتية حيثما وردت في شروط العقد هذه (العامة منها والخاصة بجزئها أ و ب) المعاني المخصصة لها أدناه، وكما أن الكلمات التي تشير الى الاشخاص أو الاطراف (الفرقاء) تشمل الشركات والكيانات القانونية الأخرى، ما لم يقتض السياق غير ذلك :

١/١ - العقد :

١/١/١ - العقد

يعني اتفاقية العقد وتتضمن الوثيقة المتفق عليها و كتاب الأحوال، وهذه الشروط العامة و الشروط الخاصة، ومتطلبات صاحب العمل، والجدول، وكتاب العطاء، ومقترح المقاول وأية وثائق أخرى (ان وجدت) مدرجة في اتفاقية العقد أو في كتاب القبول.

٢/١/١ - اتفاقية العقد :

تعني اتفاقية العقد (ان وجدت) المشار اليها في المادة (6/1)

٣/١/١ - كتاب الاحالة (خطاب الترسية):

يعني كتاب الاحالة الرسمي لكتاب العطاء موقعاً عليه من صاحب العمل وشاملاً لأية مذكرات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويوقعان عليها. واذا لم يتم إصدار كتاب الاحالة (خطاب الترسية) فان هذا المصطلح يعني "اتفاقية العقد"، وعندها يعتبر التاريخ الذي يتم فيه توقيع "اتفاقية العقد" هو تاريخ اصدار كتاب الاحالة (خطاب الترسية).

٤/١/١ - كتاب العطاء:

يعني الوثيقة المسماة كتاب العطاء (كتاب عرض المناقصة) والذي تم إكماله من المقاول، ويشمل العرض المتعلق بالأشغال الذي وقع عليه المقاول وقدمه الى صاحب العمل.

٥/١/١ - متطلبات صاحب العمل:

تعني الوثيقة المسماة "متطلبات صاحب العمل" والتي تحدد مواصفات الاشغال المشمولة في العقد وإية تعديلات عليها او اضافات اليها تتم وفقاً لاحكام العقد. وهذه الوثيقة تتضمن وصف العمل وتفاصيله و/أو التصميمات الأولية و/أو المتطلبات الفنية للأشغال.

٦/١/١ - الجداول:

تعني الوثائق المسماة "الجدول" كما استكملها المقاول وقدمها مع كتاب العطاء، وتضم الى وثائق العقد بهذه الصفة ويمكن أن تشمل هذه الجداول البيانات والقوائم و جداول الأسعار و/أو الاجور.

٧/١/١ - مقترح المقاول:

يعني الوثيقة المسماة "مقترح المقاول" والتي يقدمها المقاول مع كتاب العطاء وكما ينص عليها في العقد. و قد تتضمن هذه الوثيقة التصميم الاولي المقترح من المقاول.

٨/١/١ - العطاء:

تعني كتاب العطاء وجميع ما قدم المقاول من وثائق أخرى معه، كما هو مذكور في العقد.

٩/١/١ - بيانات العقد:

تعني الصفحات المستكملة والمسماة "بيانات العقد" والمرفقة بكتاب العطاء، والتي تشكل جزءاً منه.

١٠/١/١ - جداول الكميات و جدول العمل باليومية و جداول عملات الدفع:

تعني الوثائق المسماة كذلك (ان وجدت) والمشمولة ضمن "الجدول".

٢/١/١ - الاطراف (الفرقاء) والأشخاص :

١/٢/١/١ - الطرف (الفريق):

يعني صاحب العمل أو المقاول كما يدل عليه السياق.

٢/٢/١/١ - صاحب العمل:

يعني الشخص المسمى بصاحب العمل في بيانات العقد وكذلك خلفاء القانونيين.

٣/٢/١/١ - المقاول:

يعني الشخص (الأشخاص) المسمى بالمقاول في كتاب العطاء الذي وافق عليه صاحب العمل، ويشمل كذلك خلفاء القانونيين.

٤/٢/١/١ - المهندس:

يعني الشخص الذي يعينه صاحب العمل للقيام بمهام المهندس لأغراض هذا العقد، والمسمى في بيانات العقد بهذه الصفة، أو أي شخص آخر يقوم صاحب العمل بتعيينه كبديل للمهندس من وقت لآخر، ويبلغ المقاول بذلك التعيين وفقا للفقرة (٤/٣)، (استبدال المهندس).

٥/٢/١/١ - ممثل المقاول:

يعني الشخص الذي يسميه المقاول لتمثيله في العقد، أو من يعينه من وقت لآخر بموجب الفقرة (٣/٤) ليتصرف نيابة عنه.

٦/٢/١/١ - أفراد صاحب العمل:

يعني المهندس ومساعديه المشار اليهم في الفقرة (٢/٣) وغيرهم من موظفي وعمال المهندس وصاحب العمل، وكذلك ايا من الافراد الذين يبلغ المهندس أو صاحب العمل المقاول انهم من أفراد صاحب العمل.

٧/٢/١/١ - مستخدمو المقاول:

يعني ممثل المقاول وجميع من يستخدمهم المقاول في الموقع، بضمنهم الموظفون والعمال وغيرهم من جهاز المقاول أو جهاز أي مقاول ثانوي، والأشخاص الآخرين الذين يساعدون المقاول في تنفيذ الأشغال.

٨/٢/١/١ - المقاول الفرعي "المقاول الثانوي أو المقاول من الباطن":

يعني أي شخص يسمى في العقد مقاول ثانوي، أو أي شخص يتم تعيينه كذلك لتنفيذ جزء ما من الأشغال، والخلفاء القانونيين لأي من هؤلاء.

٩/٢/١/١ - مجلس فض الخلافات (النزاعات):

يعني الشخص أو الأشخاص الثلاثة الذين يسمون بهذه الصفة في العقد، أو أي أشخاص آخرين يتم تعيينهم بموجب احكام الفقرة (٢/٢٠) أو الفقرة (٣/٢٠).

١٠/٢/١/١ - الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين يرمز اليه بـ "FIDIC".

٣/١/١ - التواريخ، الاختبارات، المدد والاكمال :

١/٣/١/١ - التاريخ الاساس:

يعني التاريخ الذي يسبق الموعد النهائي لايداع عروض المناقصات بـ (28) يوما.

٢/٣/١/١ - تاريخ المباشرة:

يعني التاريخ الذي يحدد لمباشرة العمل ويتم الاشعار به وفقا للفقرة (١/٨).

٣/٣/١/١ - مدة الاكمال (مدة تنفيذ الاعمال):

تعني المدة المحددة لاكمال الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) بموجب الفقرة (٢/٨) محسوبة من تاريخ المباشرة، كما يتم تحديدها في بيانات العقد، مع أي تمديد لهذه المدة يتم بموجب الفقرة (٤/٨).

٤/٣/١/١ - الفحوصات عند الاكمال:

تعني تلك الفحوصات المنصوص عليها في العقد، أو المتفق عليها بين الطرفين، أو التي تطلب بموجب أوامر التغيير، والتي يتم اجرائها بموجب احكام “المادة التاسعة” قبل ان يتم تسلم الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) من صاحب العمل.

٥ /٣/١/١ - شهادة الاستلام الأولي للاشغال:

تعني شهادة الاستلام الأولي للأشغال والتي يتم اصدارها بموجب احكام “المادة العاشرة”.

٦/٣/١/١ - الفحوصات بعد الاكمال:

تعني تلك الفحوصات (ان وجدت) المنصوص عليها في العقد، والتي يتم اجرائها وفقا للشروط الخاصة، بعد ان يتم تسلم الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) من صاحب العمل.

٧/٣/١/١ - فترة الصيانة:

تعني الفترة الزمنية التي يتم تحديدها بموجب الفقرة (١/١١) للاشعار باصلاح العيوب في الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) والممتدة لفترة اثنا عشر شهرا ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد (مع أي تمديد لها يتم بموجب الفقرة (٣/١١)) محسوبة من تاريخ اكمال الاشغال، أو أي قسم منها، كما يتم تحديده في شهادة الاستلام الأولي للاشغال بموجب الفقرة (١/١٠).

٨/٣/١/١ - شهادة الاستلام النهائي للاشغال (شهادة الأداء):

تعني الشهادة التي يتم اصدارها بموجب الفقرة (٩/١١).

٩/٣/١/١ - اليوم:

يعني يوما شمسيا، والسنة تعني (365) يوما.

٤/١/١ - المبالغ والدفعات :

١/٤/١/١ - مبلغ العقد المقبول:

تعني قيمة العقد كما تم قبولها في “كتاب الأحوال – خطاب الترسية” مقابل تنفيذ الاشغال واكمالها واصلاح أية عيوب فيها.

٢/٤/١/١ - مبلغ العقد (مبلغ العقد الفعلية):

تعني قيمة العقد المعروف بموجب الفقرة (١/١٤) وتشمل أية تعديلات عليه تتم وفقا لاحكام العقد.

٣/٤/١/١ - الكلفة:

تعني جميع النفقات التي تكبدها أو سوف يتكبدها المقاول بصورة معقولة، داخل الموقع أو خارجه، بما في ذلك النفقات الادارية وما يماثلها، ولكنها لا تشمل الربح.

٤/٤/١/١ - شهادة الحساب النهائي:

تعني شهادة الحساب النهائي التي يتم اصدارها بموجب الفقرة (١٣/١٤).

٥/٤/١/١ - كشف الحساب النهائي:

يعني كشف الحساب النهائي المعرفة بموجب الفقرة (١١/١٤).

٦/٤/١/١ - العملة الأجنبية:

تعني أية عملة يتم تحديدها لدفع جزء ما من قيمة العقد (أو كله)، عدا العملة المحلية.

٧/٤/١/١ - شهادة السلفة المرحلية:

تعني أية شهادة دفع يتم اصدارها بموجب احكام “المادة الرابعة عشرة” عدا شهادة السلفة النهائية.

٨/٤/١/١ - العملة المحلية:

تعني العملة العراقية (الدينار العراقي).

٩/٤/١/١ - شهادة الدفع:

تعني أية شهادة دفع يتم اصدارها بموجب احكام “المادة الرابعة عشرة”.

١٠/٤/١/١ - المبلغ الاحتياطي:

يعني أي مبلغ (ان وجد) يتم تحديده بهذه الصفة في العقد لغرض تنفيذ جزء ما من الاشغال أو لتزويد مواد أو تجهيزات آلية أو لتقديم خدمات بموجب الفقرة (٥/١٣).

١١/٤/١/١ - الأستقطاعات النقدية:

تعني مجموع المبالغ التي يحتجزها صاحب العمل عن الدفع بموجب الفقرة (٣/١٤) والتي يقوم بردها بموجب الفقرة (٩/١٤).

١٢/٤/١/١ - كشف العمل المنجز:

يعني أي كشف عن العمل المنجز يقدمه المقاول كجزء من طلب السلف، بموجب احكام “المادة الرابعة عشرة”.

٥/١/١ - الاشغال ومستلزمات التنفيذ :

١/٥/١/١ - معدات المقاول:

تعني جميع الأجهزة والماكينات والعربات وغيرها من الاشياء اللازمة لتنفيذ الاشغال وانجازها واصلاح أية عيوب فيها، ولكنها لا تشمل الاشغال المؤقتة ولا معدات صاحب العمل (ان وجدت) ولا التجهيزات الآلية أو المواد أو الاشياء الاخرى التي شكلت أو قصد بها تشكيل جزء من الاشغال الدائمة.

٢/٥/١/١ - مستلزمات التنفيذ:

تعني معدات المقاول والمواد والتجهيزات الآلية والاشغال المؤقتة أو أي منها، حسبما هو مناسب.

٣/٥/١/١ - المواد:

تعني الاشياء من كل الانواع (غير التجهيزات الآلية) التي شكلت أو قصد بها تشكيل جزء ما من الاشغال الدائمة، بما في ذلك المواد المجهزة فقط (ان وجدت) والتي يطلب من المقاول تقديمها بموجب العقد.

٤/٥/١/١ - الاشغال الدائمة:

تعني الاشغال الدائمة التي سيتم تنفيذها من المقاول بموجب العقد.

٥/٥/١/١ - التجهيزات الآلية:

تعني الأجهزة والماكينات والعربات التي شكلت أو يقصد بها تشكيل جزء ما من الاشغال الدائمة والتي تتضمن وسائل النقل المشترية لصاحب العمل لأغراض تنفيذ أو تشغيل المشروع.

٦/٥/١/١ - قسم:

تعني أي قسم من الاشغال يتم النص عليه في بيانات العقد كقسم من الاشغال (إن وجد).

٧/٥/١/١ - الاشغال المؤقتة:

تعني جميع الاشغال المؤقتة من كل نوع (باستثناء معدات المقاول) التي يقتضي وجودها في الموقع لتنفيذ الاشغال الدائمة واكمالها واصلاح أية عيوب فيها.

٨/٥/١/١ - الاشغال:

تعني الاشغال الدائمة والاشغال المؤقتة، أو أي منها حسبما هو مناسب.

٦/١/١ - تعاريف أخرى :

٢/٦/١/١ - وثائق المقاول:

تعني المذكرات الحسابية وبرامج الحاسوب والمخططات والادلة والمجسمات وغيرها من الوثائق ذات الطابع الفني (إن وجدت) التي يقدمها المقاول بموجب العقد.

٢/٦/١/١ - الدولة:

تعني جمهورية العراق.

٣/٦/١/١ - معدات صاحب العمل:

تعني الأجهزة والماكينات والعربات (إن وجدت) التي يقدمها صاحب العمل لغرض استعمالها من المقاول في تنفيذ الاشغال كما هي محددة في المواصفات، ولكنها لا تشمل تلك التجهيزات الآلية التي لم يتم صاحب العمل بتسليمها بعد.

٤/٦/١/١ - القوة القاهرة:

كما هي معرفة في "المادة التاسعة عشرة".

تعني جميع التشريعات والتعليمات والانظمة و الأوامر العراقية الصادرة عن أية سلطة عامة مخولة قانونا في جمهورية العراق.

٦/٦/١/١ - ضمان حسن التنفيذ:

يعني الضمان (أو الضمانات، إن وجدت) المطلوبة بموجب الفقرة (٢/٤).

٧/٦/١/١ - الموقع:

تعني الاماكن التي سيتم تنفيذ الاشغال الدائمة عليها متضمنة فضاءات الخزان وفضاءات العمل والمواقع التي يتم تسليم التجهيزات الآلية والمواد فيها، وكذلك أية أماكن أخرى ينص العقد تحديدا على اعتبارها جزءا من الموقع.

٨/٦/١/١ - غير المنظور:

يعني ما لم يكن بوسع مقاول متمرس ان يتوقعه بصورة معقولة في (التاريخ الأساس) لتقديم العطاء.

٨/٦ ١/١ - التغيير (الامر التغييري):

يعني أي تغيير في الاشغال يتم اصدار أمر تغيير به أو الموافقة عليه كتغيير بموجب احكام “المادة الثالثة عشرة”.

٢/١ - التفسير :

في العقد، باستثناء ما يقتضيه السياق خلافا لذلك، تكون :

- أ- الكلمات التي تشير الى أحد الجنسين تنصرف الى الجنس الآخر.
- ب- الكلمات التي تشير الى المفرد تنصرف أيضاً الى الجمع والكلمات الدالة على الجمع تنصرف أيضاً الى المفرد.
- ج- الأحكام التي تتضمن كلمة “يوافق” أو “موافق عليه” أو “اتفاق” يشترط ان تكون تلك الموافقة موثقة تحريراً.
- د- “خطيا” أو “كتابة” تعني التحرير بخط اليد أو الآلة الكاتبة أو المطبعة أو الطباعة الالكترونية بحيث تشكل سجلا دائما.

أما الكلمات الهامشية وغيرها من العناوين فإنها لا تؤخذ في الاعتبار لدى تفسير هذه الشروط.

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، يعتمد هامش الربح بنسبة (٥%) من الكلفة في العبارة (كلفة + هامش ربح) أينما وردت في هذه الشروط.

٣/١ - الاتصالات :

حيثما تنص هذه الشروط على إعطاء أو اصدار أية موافقات أو شهادات أو قبول أو تقديرات أو إشعارات أو طلبات أو إنهاء خدمة، فإن هذه الاتصالات يجب :

أ- أن تكون محررة خطيا وأن يتم تسليمها باليد (مقابل اشعار بالاستلام)، أو أن يتم ارسالها بالبريد أو بواسطة شخص ما أو منقولة الكترونيا حسبما ينص عليه في بيانات العقد، و

ب- أن يتم تسليمها أو نقلها أو ارسالها الى عنوان المرسل اليه المبين في بيانات العقد، ومع ذلك :

١- إذا كان المرسل اليه قد ارسل اشعارا بتغيير عنوانه فيجب ارسالها وفقا لذلك.

٢- إذا لم يقم المرسل اليه بتحديد آخر للعنوان عندما يطلب قبولاً أو موافقة، جاز ارسالها على العنوان الذي صدر منه الطلب.

لايجوز الامتناع عن اعطاء مثل هذه الموافقات أو الشهادات أو التقديرات أو القبول أو تأخير اصدارها دون مبرر معقول، كما انه يتعين على الطرف الذي يصدر مثل هذا الاشعار الى الطرف الآخر أو الى المهندس، أن يرسل نسخة منه الى المهندس أو الى الطرف الآخر حسبما تطلبه الحالة.

٤/١ - القانون واللغة :

يخضع هذا العقد للقوانين العراقية.

تكون لغة العقد والمراسلات كما مثبتة في بيانات للعقد و في حالة اعتماد في حالة اعتماد أكثر من لغة للعقد فيتم تحديد اللغة المعتمدة عند حصول اختلاف في التفسير في بيانات العقد.

٥/١ - أولوية الوثائق :

تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض، على أنه لغايات تفسير العقد تكون أولوية الترجيح بين الوثائق حسب التسلسل التالي :

١ - اتفاقية العقد (ان وجدت).

٢ - الشروط الخاصة (أ).

٣ - الشروط الخاصة (ب).

٤ - الشروط العامة.

٥ - كتاب الأحالة (كتاب القبول).

٦ - متطلبات صاحب العمل.

٧ - الجداول، وأية وثائق أخرى تشكل جزءا من العقد.

٨ - العطاء.

٩ - مقترح المقاول وأية وثائق أخرى تشكل جزءا من العقد .

أما إذا تبين أن هنالك غموضا في الوثائق، أو تباينا فيما بينها، فإنه يتعين على المهندس اصدار التعليمات أو الايضاح اللازم بخصوص ذلك.

٦/١ - اتفاقية العقد :

يتعين على الطرفين ابرام اتفاقية العقد خلال (٢٨) يوما من بعد تسلم المقاول لكتاب الاحالة (خطاب الترسية)، ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد. وتكون هذه الاتفاقية حسب النموذج المرفق بالشروط الخاصة. كما يتعين على المقاول أن يدفع رسوم الطوابع وغيرها من النفقات المشابهة (ان وجدت) والتي قد تتحقق بموجب القانون عند ابرام هذه الاتفاقية.

٧/١ - التنازل :

لا يحق لأي طرف أن يتنازل عن العقد أو أي جزء منه أو عن أية فائدة أو مصلحة في العقد أو بموجبه. الا انه يجوز لأي طرف :

أ- أن يتنازل عن العقد أو أي جزء منه بموافقة الطرف الآخر المسبقة، وللطرف الآخر وحده حرية التقدير في هذا الشأن

ب- تحويل ما أستحق له أو سيستحق له من مبالغ بموجب العقد كضمان لمصلحة أي بنك أو مؤسسة مالية.

٨/١ - العناية بالوثائق والتزويد بها :

تبقى "وثائق المقاول" كافة محفوظة تحت عناية المقاول الى أن يتسلمها صاحب العمل. وما لم ينص على خلاف ذلك في العقد، فإنه يتعين على المقاول أن يقدم للمهندس (٦) نسخ من كل من "وثائق المقاول".

يتعين على المقاول أن يحتفظ في الموقع بنسخة من العقد، والنشرات المشار إليها في المواصفات ووثائق المقاول (ان وجدت)، والمخططات، والتغييرات، وغيرها من المراسلات المتعلقة بالعقد. ويحق لأفراد صاحب العمل الاطلاع على جميع هذه الوثائق في كل الاوقات المعقولة.

إذا اكتشف احد الاطراف خطأ أو عيباً ذا طبيعة فنية في أي من الوثائق التي تم اعدادها لغاية استعمالها في تنفيذ الاشغال، فإنه يتعين على هذا الطرف اعلام الطرف الآخر فوراً عن مثل هذا الخطأ أو العيب.

٩/١ - الاخطاء في متطلبات صاحب العمل :

إذا تكبد المقاول تأخيراً و/أو مصاريف إضافية نتيجة أخطاء في متطلبات صاحب العمل والتي لم تكون متوقعة حتى من المقاول ذي الخبرة عند دراسته وتحليله لمتطلبات صاحب العمل بموجب المادة (١/٥). فإنه يتعين على المقاول أن يقدم إشعاراً تحريرياً الى المهندس بذلك لتقدير استحقاقات المقاول بشأنها مع مراعاة الفقرة (١/٢٠) من حيث :

أ- أي تمديد في مدة الاكمال بسبب ذلك التأخير إذا كان الاكمال قد تأخر أو سوف يتأخر وذلك بموجب الفقرة (٤/٨) .

ب- أي كلفة كهذه مع هامش ربح لاضافتها الى قيمة العقد.

كما يتعين على المهندس بعد أستلامه لمثل هذا الاشعار الآخر أن يقوم استناده للفقرة (٥/٣)، بالاتفاق على تلك الامور بعد تحديد ما يأتي:

١- تقدير حجم وأثر الاخطاء في متطلبات صاحب العمل والى المدى الذي لم يكن ممكن تشخيصها من المقاول.

٢- تقديم تقديراته بصدد طلب المقاول بالفقرات أ، ب أنفا.

١٠/١ أستخدام صاحب العمل لوثائق المقاول :

في العلاقة بين الطرفين، يحتفظ المقاول بحق التأليف وحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق "بوثائق المقاول" والتصاميم التي قام هو بإعدادها (أو تم اعدادها لصالحه).

يعتبر المقاول بمجرد توقيعه على اتفاقية العقد أنه يعطي صاحب العمل حقاً كاملاً غير منقوص لاستنساخ أو استخدام أو التداول لوثائق المقاول، بما في ذلك ادخال التعديلات عليها، وهذا الحق :

أ- يعتبر مطبقاً خلال فترة العمر الفعلي أو المقصود لتشغيل أجزاء الاشغال ذات العلاقة، أيهما أطول.

ب- يخول أي شخص تؤول اليه ملكية ذلك الجزء من الاشغال استنساخ واستخدام والتداول بوثائق المقاول الى حين اكمال الاشغال وتشغيلها وصيانتها وتعديلها واصلاحها وهدمها.

ج- يسمح باستخدام وثائق المقاول ذات الطابع الحاسوبي وبرمجياتها، بواسطة أي جهاز حاسوب في الموقع أو أي أماكن يحددها العقد، بما في ذلك استبدال أي أجهزة حاسوب يكون المقاول قد قام بتزويدها.

ينبغي أن لايسمح صاحب العمل (أو من ينوب عنه) بان يستخدم طرف ثالث أو يستنسخ أو تداوله وثائق المقاول وغيرها من وثائق التصميم التي اعددها (أو تم اعدادها لصالحه) دون موافقة المقاول، لاغراض غير تلك المسموح بها بموجب هذه "المادة".

١١/١ - أستعمال المقاول لوثائق صاحب العمل :

في العلاقة بين الطرفين، يحتفظ صاحب العمل بحق التأليف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى لكل من المواصفات والمخططات وغيرها من الوثائق التي أعدها صاحب العمل (أو التي تم اعدادها لصالحه).

يجوز للمقاول، على نفقته الخاصة، أن يستخدم أو يستنسخ أو يتداول هذه الوثائق لغايات العقد. وما لم تكن هناك ضرورة يتطلبها العقد، فإنه لايجوز للمقاول أن يسمح لأي طرف ثالث باستخدام تلك الوثائق أو استنساخها أو التداول بها، باستثناء ما قد يلزم لأغراض العقد.

١٢/١ - التفاصيل السرية :

يتعين على المقاول وممثلي صاحب العمل أن يفصحا عن كل المعلومات السرية وغيرها بصورة معقولة لضمان تنفيذ العقد وفق أحكامه.

كما يتعين على كل منهم أن يتعامل مع تفاصيل العقد بصورة خصوصية وسرية الى المدى الضروري فقط لتحقيق التزامات كل منهم بموجب العقد أو القوانين المعمول بها ولا يجوز لأي منهم نشر أو الإفصاح عن أي أعمال تم إعدادها من الطرف الآخر دون موافقته. إلا انه يسمح للمقاول الإفصاح عن أية معلومات منشورة بصورة عامة أو أية معلومات أخرى مطلوبة لاثبات أهليته في المنافسة في المشاريع الأخرى.

١٣/١ - التقيد بالقوانين :

يتعين على المقاول في سياق تنفيذه للعقد، أن يتقيد بالقوانين الواجبة التطبيق، وما لم ينص على غير ذلك في الشروط الخاصة، فإنه :

أ- يتعين على صاحب العمل أن يكون قد حصل (أو سيحصل) على التصاريح اللازمة بشأن تعليمات التخطيط أو التنظيم أو التراخيص المتعلقة بالاشغال الدائمة، وأية تراخيص أخرى تم تحديدها في المواصفات ويتعين على صاحب العمل في هذا السياق حماية المقاول ضد أي ضرر نتيجة أخفاق صاحب العمل في القيام بذلك .

ب- يتعين على المقاول أن يقوم بإرسال الاشعارات، وتسديد الرسوم والضرائب، والحصول على التصاريح والموافقات التي تتطلبها القوانين فيما يتعلق بتنفيذ الاشغال واكملها واصلاح أية عيوب فيها. كما ينبغي على المقاول أن يتحمل أية اضرار قد تصيب صاحب العمل نتيجة اخفاق المقاول في القيام بذلك، الا إذا أعيق المقاول من تحقيق ذلك وقدم أدلة على سعيه للحصول على تلك التصاريح.

١٤/١ - المسؤوليات المشتركة والمفردة :

إذا شكل المقاول (بموجب القوانين الواجبة التطبيق) مشروعاً مشتركاً أو أتتلاًفاً أو أي تجمع من شخصين أو أكثر في شكل يختلف عن الشركة، فإنه يجب مراعاة ما يأتي :

- أ- يعتبر هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن وبشكل فردي أمام صاحب العمل في تنفيذ العقد.
- ب- يبلغ الأشخاص صاحب العمل بأسم قائد المشروع المشترك بحيث تكون له سلطة المقاول و إدارة هؤلاء الأشخاص.
- ج- أن لا يغير المقاول تكوين الأئتلاف أو كيانه القانوني بدون الموافقة المسبقة لصاحب العمل.

١٥/١ - الكشف والتدقيق من قبل صاحب العمل

يتعين على المقاول والسماح لصاحب العمل و/أو من يعينهم بالكشف على الموقع وحساباته وسجلاته المتعلقة بتنفيذ ذلك العقد، في العقود الناجمة عن إجراءات التعاقد التي اعتمد فيها اسلوب الدعوة المباشرة أو اسلوب العطاء الواحد، وأن يسمح بتدقيق تلك الحسابات والسجلات من قبل المدققين المعيّنين من صاحب العمل إن تطلب الأمر ذلك.

ويجب على المقاول بصورة عامة و للعقود كافة الانتباه الى الفقرة (٦/١٥) ، والتي نصت في حالة ممارسة المقاول لأية أعاقلة لأحقية صاحب العمل بالكشف و التدقيق المشار اليها في هذه الفقرة (١٥/١) في حالة ثبوت تورطه بأي من حالات الفساد والأحتيال، و ما يترتب عليها من إجراءات إنهاء العقد وأعتبر المقاول غير مؤهل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ او اي قانون يحل محله.

المادة الثانية : صاحب العمل

١/٢ – حق الدخول في الموقع :

يتعين على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول الى جميع أجزاء الموقع، وتمكينه منه لتنفيذ الاعمال ، في الوقت (أو الأوقات) المحددة في بيانات العقد، إلا أن حق الدخول والحيازة يمكن أن لا يخص بها المقاول وحده،

إذا نص في العقد على أن على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول او التمكن من أية اساسات أو منشأ أو تجهيزات آلية أو طريق وصول، فإنه يتعين على صاحب العمل القيام بذلك في المواعيد وبالطريقة المحددة في المواصفات، الا انه يجوز لصاحب العمل منع حق الدخول أو التمكن حتى يتسلم ضمان حسن التنفيذ.

إذا لم يتم تحديد موعد لتسليم الموقع في ملحق العطاء، فإنه يتعين على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول الى الموقع والتمكن منه ضمن الاوقات التي تمكن المقاول من مباشرة تنفيذ الاشغال والسير فيها وفقا لبرنامج العمل المشار اليه في الفقرة (٣/٨).

إذا تكبد المقاول تأخرا و/ أو كلفه ما نتيجة لاختلاف صاحب العمل في تمكينه من الدخول الى الموقع أو التمكن منه خلال ذلك الوقت، فعلى المقاول أن يرسل اشعارا الى المهندس لتقدير استحقاقات المقاول بشأنها، مع مراعاة أحكام الفقرة (١/٢٠) للبيت في :

أ- أي تمديد لمدة الاكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الاكمال قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب أحكام المادة (٤/٨).

ب- أي كلفة مع هامش ربح، لاضافتهما الى مبلغ العقد.

ويتعين على المهندس بعد تسلم هذا الاشعار ان يقوم باعداد التقديرات المترتبة على ذلك بموجب الفقرة (5/3) سواء بالاتفاق عليها أو اجراء تقديراته بشأنها.

الا أنه إذا تأخر صاحب العمل (والى المدى الذي يكون فيه هذا التأخر) ناتجا عن خطأ أو تأخير من المقاول، بما في ذلك أي خطأ أو تأخر في تقديم وثائق المقاول، فإنه في مثل هذه الحالة لا يستحق للمقاول أي تمديد أو تعويض عن أي كلفة أو ربح.

٢/٢ – التصاريح أو التراخيص أو الموافقات :

يقدم صاحب العمل المساعدة المعقولة للمقاول (عند طلبه) للحصول على ما يأتي :

أ- نسخ قوانين البلد المتعلقة بالعقد مما هو غير متوفر بصورة عادية.

ب- التصاريح أو التراخيص أو الموافقات المطلوبة بموجب قوانين البلد:

1- فيما يتعلق بمتطلبات الفقرة (١٣ / ١) - التقيد بالقوانين

2- لتوريد مستلزمات التنفيذ، بما في ذلك التخليص الكمركي

3- لتصدير معدات المقاول عند ازالتها من الموقع.

٣/٢ – أفراد صاحب العمل :

يكون صاحب العمل مسؤولا عن أفراد ومستخدمي المقاولين الآخرين العاملين معه في الموقع لضمان :

أ- التعاون مع المقاول في جهوده حسب أحكام الفقرة (٦/٤).

ب- الالتزام بتوفير إجراءات السلامة كما هي مطلوبة من المقاول بموجب البنود (أ، ب، ج) من المادة (٨/٤)، وبإجراءات حماية البيئة بموجب الفقرة (١٨/٤).

٤ / ٢ – الترتيبات المالية لصاحب العمل :

على صاحب العمل تقديم الأدلة اللازمة وبفترة تسبق تاريخ المباشرة بـ (٢٨) يوما بانه قد قام بتأمين الترتيبات المالية اللازمة للعقد والتي تمكنه من تسديد اي طلب للمقاول بصورة عاجلة وفقا لاحكام “المادة الرابعة عشرة” (كلفة العقد والدفعات) و على صاحب العمل اشعار المقاول بأية تغييرات يجريها على تلك الترتيبات المالية بصورة تفصيلية.

٥ / ٢ – مطالبات صاحب العمل :

إذا أعتبر صاحب العمل أن له حقا في تلقي دفعة ما، بموجب أي شرط من هذه الشروط، أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالعقد، و/أو أي تمديد لفترة الصيانة، فإنه يتعين عليه، أو على المهندس، اشعار المقاول بذلك وتزويده بالتفاصيل. وعلى الرغم من ذلك فإنه غير مطلوب منه أن يرسل أية اشعارات تتعلق بالمبالغ المستحقة له بخصوص استهلاك الماء والكهرباء والغاز بموجب الفقرة (١٩/٤)، أو مقابل المعدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل إعمالا للمادة (٢٠/٤)، أو مقابل أية خدمات أخرى يطلبها المقاول.

ينبغي ارسال الاشعار في أقرب وقت ممكن عمليا و بفترة لا تزيد عن ٢٨ يوما عن الموعد الذي كان صاحب العمل على دراية بالواقعة أو الظروف التي أدت الى نشوء مثل هذه المطالبات، أما الإشعار بتمديد “فترة الصيانة” فإنه يجب اصداره قبل انقضائها.

يتعين أن تشير هذه التفاصيل الى “المادة والفقرة” في العقد أو الأسس الأخرى للمطالبة، وأن تتضمن أثبات صحة ادعاء صاحب العمل بتلك المبالغ و/أو فترات التمديد التي يعتبر أن له حقا فيها بموجب العقد. ويتعين على المهندس في مثل هذه الحالة أن يدرس تلك الطلبات بموجب أحكام المادة (٥/٣) للاتفاق أو اعداد التقديرات لما يأتي :

١. أية مبالغ (ان وجدت) يكون صاحب العمل مستحقاً للحصول عليها من المقاول.

٢. أي تمديد (ان وجد) لفترة الاشعار باصلاح العيوب، وفقا للفقرة (٣/١١).

هذه المبالغ يمكن تضمينها كخصم في مبلغ العقد وشهادات الدفع. و يحق لصاحب العمل وضع حجز أو إجراء خصم فقط عن الكميات المصادق عليها في السلفة، أو خلاف ذلك إجراء المطالبة بموجب هذه الفقرة.

المادة الثالثة : المهندس

١/٣ - واجبات وصلاحيات المهندس :

يعين صاحب العمل "المهندس" للقيام بالواجبات المحددة له في العقد. ويجب أن يكون مستخدمو المهندس من مهندسين ومهنيين متمتعين بالكفاية اللازمة ومؤهلين لأداء مثل هذه الواجبات. و ليس للمهندس صلاحية في تعديل أحكام العقد.

للمهندس ممارسة الصلاحيات المنوطة به تحديدا في العقد، أو تلك المفهومة من العقد ضمنا بحكم الضرورة. وإذا كان مطلوباً من المهندس أن يحصل على موافقة صاحب العمل قبل ممارسته لصلاحية ما، فإن مثل هذه المتطلبات يجب النص عليها في الشروط الخاصة. وعلى صاحب العمل أعلام المقاول فوراً بأيّة تغييرات أجراها على الصلاحيات الممنوحة للمهندس.

وفي كل الاحول، فعندما يمارس المهندس صلاحياته التي تتطلب الحصول على موافقة صاحب العمل، فإنه لغايات هذا العقد تعتبر وكأنها موافق عليها من صاحب العمل.

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الشروط :

أ- عندما يقوم المهندس بأداء واجباته أو ممارسة صلاحيته، سواء نص عليها صراحة في العقد، أو كانت مفهومة ضمناً منه، فإنه يقوم بها بالنيابة عن صاحب العمل.

ب- ليس للمهندس صلاحية في إعفاء أي من الطرفين من أي من الواجبات أو الالتزامات أو المسؤوليات المحددة في العقد.

ج- أن أية مصادقة أو تدقيق أو شهادة أو قبول أو فحص أو تفتيش أو إصدار أية تعليمات أو اشعار، أو اقتراح، أو طلب اختبار، أو أي تصرف مماثل من المهندس (بما في ذلك أغفال عدم الموافقة) لا تعفى المقاول من أية مسؤولية يتحملها بموجب أحكام العقد، بما في ذلك مسؤوليته عن الأخطاء أو الاغفالات أو التناقضات أو حالات عدم التقيد بالشروط.

د- أن أي إجراء من المهندس استجابة لطلب المقاول يجب أن يكون تحريراً وخلال (٢٨) يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ما لم ينص على خلاف ذلك بصورة واضحة وتعتمد الضوابط المدرجة أدناه:

على المهندس الحصول على موافقة صاحب العمل بصورة خاصة قبل اتخاذ أية إجراءات بصدد أي من الحالات المؤشرة بالفقرات الآتية :

أ- الموافقة على اضافة مدة و/أو زيادة كلفة بموجب الفقرة (١٢/٤)

ب- ألياعاز بأجراء تغيير بموجب الفقرة (١/١٣) الا في الحالات التالية:

١- حالات الطوارئ كما يحددها المهندس

٢- إذا كان التغيير سوف يؤدي الى زيادة كلفة العقد المقبولة بنسبة تقل عن ما محدد في بيانات العقد

ج- المصادقة على مقترح تغيير من المقاول عملاً بأحكام الفقرة ٣/١٣ ولاوامر الغيار المقترح من المقاول بموجب الفقرتين (١/١٣) أو (٢/١٣)

تحديد المبالغ المستحقة للدفع بموجب أي من العملات المعتمدة عملاً بأحكام الفقرة (٤/١٣) ، من دون أغفال الالتزامات المحددة أنفاً بصدد ضرورة قيام المهندس أستحصل الموافقة المسبقة من صاحب العمل لتنفيذ العمل وأذا كان في رأي المهندس بان هنالك حالة طارئة تتعلق بسلامة العاملين أو الاشغال والممتلكات المجاورة فيحق للمهندس دون أعفاء المقاول من أي من التزاماته و واجباته بموجب العقد ، الايعاز الى المقاول بتنفيذ اي من الاشغال او الاجراءات الضرورية التي تضمن تفادي او تقليص الخطر الناجم عن تلك الحالة الطارئة وعلى المقاول الاستجابة الفورية لتنفيذ ذلك التوجيه الصادر من المهندس على الرغم من عدم أستحصل الموافقة المسبقة لصاحب العمل عليه وعلى المهندس تحديد قيمة المبلغ الواجب اضافته الى العقد عن تنفيذ ذلك العمل الاضافي عملاً بأحكام المادة الثالثة عشرة وأشعار كل من المقاول وصاحب العمل بذلك تحريراً.

٢/٣ – التفويض من المهندس :

للمهندس – من وقت لآخر – أن يسند الى أي من مساعديه القيام بأي من الواجبات أو يفوضه بأي من الصلاحيات المنوطة به، كما يجوز له أن يلغي مثل هذا الاسناد أو التفويض. ويشمل هؤلاء المساعدين المهندس المقيم و/أو أي مفتشين مستقلين يعينون للتفتيش عن بنود التجهيزات الآلية أو المواد أو اختبارها. و يجب أن يكون التعيين أو التفويض أو الالغاء خطياً، ولا يعتبر مثل هذا الاجراء نافذا الا بعد تسلم الطرفين اشعارات بذلك. الا أنه لا يحق للمهندس تفويض صلاحيته باعداد التقديرات إعمالاً للفقرة (٥/٣)، الا إذا وافق الطرفان على مثل هذا التفويض.

يشترط في هؤلاء المساعدين أن يكونوا من ذوي الكفاية اللائقة، ومؤهلين لأداء واجباتهم والقيام بالصلاحيات المنوطة بهم، وأن يكونوا متمرسين باستعمال لغة الاتصال المحددة في الفقرة (٤/١) من العقد.

يتعين على كل من مساعدي المهندس، الذين تم اسناد واجبات اليهم أو تفويضهم بصلاحيات ما، أن يصدروا التعليمات الى المقاول، وأن يتصرفوا ضمن حدود الصلاحيات المحددة لهم بالتفويض. وتعتبر أية مصادقة أو تدقيق أو شهادة أو موافقة أو إختبار أو تفتيش أو اصدار تعليمات، أو اشعار، أو اقتراح، أو طلب أو فحص، أو القيام بأي إجراء مماثل يقوم به أي منهم – ضمن حدود تفويضه – وكأنها صادرة عن المهندس، و على الرغم من :

أ- فإن أي أخفاق من جانب مساعد المهندس في رفض أي عمل أو تجهيزات آلية أو مواد لايعنى المصادقة عليها، وبالتالي فإنه لا يحول دون ممارسة المهندس لحقه في رفض تلك الاعمال أو التجهيزات الآلية أو المواد.

ب- إذا أعترض المقاول على أية تقديرات أو تعليمات أصدرها مساعد المهندس، فإنه يجوز للمقاول أن يحيل الموضوع الى المهندس، الذي ينبغي عليه، دون توان، إما تأييدها أو نقضها أو تعديل مضمونها.

٣/٣ – تعليمات المهندس :

للمهندس أن يصدر الى المقاول في أي وقت، تعليمات إذا كانت ضرورية و لازمة لتنفيذ الاشغال أو اصلاح أية عيوب فيها، عملاً بأحكام العقد.

لا يتلقى المقاول التعليمات الا من المهندس، أو من أي من مساعديه المفوضين رسمياً بموجب احكام هذا “المادة”. أما إذا كانت أي من هذه التعليمات تشكل تغييراً [أمراً تغييرياً] فإنه يتم تطبيق احكام “المادة الثالثة عشرة” عليها.

يتعين على المقاول أن يتقيد بالتعليمات التي تصدر اليه من المهندس أو مساعده المفوض حول أي أمر يتعلق بالعقد. وكلما كان ذلك عملياً فإن التعليمات يجب اصدارها خطياً.

٤/٣ - استبدال المهندس :

إذا اعتزم صاحب العمل استبدال المهندس، فإنه يتعين عليه وخلال مدة لا تقل عن (٢١) يوماً من تاريخ الاستبدال الى اشعار المقاول بذلك، وأن يحدد في اشعاره اسم وعنوان وتفاصيل خبرة المهندس البديل. وإذا لم تتوفر للمقاول القناعة بالمهندس البديل المرشح فله الحق في الاعتراض عليه من خلال تقديم اشعار الى صاحب العمل بذلك، معززاً بالأسباب وعلى صاحب العمل اتخاذ القرار المناسب الذي يراه عند ذلك.

٥/٣ - التقديرات :

حيثما تقتضي هذه الشروط أن يقوم المهندس بأعمال هذه “المادة” لاغراض الاتفاق أو اعداد التقديرات لأي أمر، فإنه يتعين على المهندس أن يتشاور مع كل من الطرفين في مسعى جدي للتوصل الى اتفاق. أما إذا لم يتم التوصل الى اتفاق، فإنه يتعين على المهندس أن يعد تقديراته بصورة منصفة بموجب أحكام العقد، أخذاً في الاعتبار كل الظروف ذات العلاقة.

ثم يشعر المهندس كلاً من الطرفين عن أي اتفاق أو تقديرات يتوصل اليها، مع التفصيلات المؤيدة خلال (٢٨) يوماً من استلامه الاعتراض أو الطلب، ما لم ينص على خلاف ذلك. ويتعين على كل من الطرفين أن يلتزم بالاتفاق أو التقديرات الواردة في الاشعار، الا إذا تمت (أو الى أن تتم) اعادة النظر فيها، بموجب احكام “المادة العشرين” (المطالبات، الخلافات، التحكيم).

المادة الرابعة : المقاول

1/4 - الالتزامات العامة على المقاول :

يتعين على المقاول أن يصمم وأن ينفذ ويكمل الأشغال بموجب أحكام العقد وأن يصلح أية عيوب فيها، ويجب أن تكون الاعمال عند الأكمال ملائمة ومطابقة لمتطلبات الأشغال المطلوب أنشاؤها كما موصوفة في العقد.

يتعين على المقاول أن يقدم التجهيزات الآلية "وثائق المقاول" المحددة في العقد، وجميع أفراد جهازه المنفذ، ومستلزمات التنفيذ والمواد الاستهلاكية وغيرها من الأشياء والخدمات، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أم دائمة، مما هو مطلوب منه لأداء مهام التصميم والتنفيذ وأنجاز الأشغال واصلاح أية عيوب فيها. وأن المعدات والمواد والخدمات الداخلة في صلب الأشغال أو المطلوبة لها كافة يجب أن تكون مناشؤها من الدول المؤهلة المحددة من صاحب العمل.

تتضمن الأشغال أية أعمال ضرورية لتحقيق كل من متطلبات صاحب العمل، ومقترح المقاول، والجداول، و أية التزامات مثبتة في العقد، و الأعمال الضرورية كافة (حتى وأن لم ترد في العقد) لضمان استقرار، وأكمال، وسلامة، وكفاءة أداء الأشغال.

يعتبر المقاول مسؤولاً عن كفاية واستقرار وسلامة جميع عمليات الموقع وعن جميع اساليب الانشاء و عن الأشغال كافة.

يتعين على المقاول – كلما طلب منه المهندس ذلك – أن يقدم للمهندس تفاصيل ترتيبات وأساليب تنفيذ الأشغال التي يقترح المقاول أتباعها لتنفيذ الأشغال. ولا يجوز للمقاول أن يحدث تغييراً جذرياً في هذه الترتيبات أو الاساليب بدون أعلام المهندس مسبقاً عن أجراءاته.

2/4- ضمان حسن الاداء :

يتعين على المقاول أن يستصدر (على حسابه) ضمان حسن الاداء لغاية الاكمال اللائق للأشغال، والمبلغ والعملة المحددين في بيانات العقد، وإذا لم يكن قد تم تحديد المبلغ في بيانات العقد فعندها لا تطبق أحكام هذه "الفقرة".

يتعين على المقاول أن يقوم (وعلى حسابه) ضمان حسن الاداء الى صاحب العمل خلال (28) يوماً من تاريخ تسلمه "كتاب الاحالة" وأن يرسل نسخة منه الى المهندس.

ينبغي أن يكون الضمان صادراً عن مصرف أو مؤسسة مالية يوافق عليها من صاحب العمل، وأن يتم اعداده حسب النموذج المرفق بالشروط الخاصة، أو بصيغة أخرى يوافق عليها صاحب العمل.

يتعين على المقاول ان يتأكد من أن يظل ضمان حسن الاداء ساري المفعول الى أن ينفذ المقاول الأشغال وينجزها ويصلح أية عيوب فيها. أما إذا احتوت شروط الضمان على تاريخ لانقضائه، وتبين أن المقاول لن يكون مخولاً بتسليم "شهادة الاستلام النهائي للأشغال" بتاريخ يسبق الموعد النهائي لصلاحية ضمان حسن الاداء بـ(28) يوماً، فإنه يتعين عليه أن يقوم بتمديد سريان الضمان الى أن يتم اكمال الأشغال واصلاح أية عيوب فيها.

يتعين على صاحب العمل أن لا يقدم مطالبة بخصوص ضمان حسن الاداء الا فيما يخص المبالغ التي تستحق له بموجب العقد.

يتعين على صاحب العمل أن يعرض المقاول وبقية من جميع الأضرار والخسائر والنفقات (بما في ذلك أتعاب ونفقات التقاضي) مما قد ينتج عن مطالبة صاحب العمل بخصوص الضمان، وذلك الى المدى الذي يعتبر فيه صاحب العمل أنه غير محق في مطالبته.

يتعين على صاحب العمل أن يعيد ضمان حسن الاداء الى المقاول خلال (28) يوماً من تاريخ تسلمه لشهادة الاستلام النهائي للأشغال.

أضافة الى الشروط الواردة في هذه الفقرة فكلما قرر المهندس الحاجة الى زيادة أو انقاص مبلغ المقاوله نتيجة التغييرات في الاسعار أو التثريعات أو نتيجة اوامر التغيير بنسبة تزيد على ٢٥% لأي مبلغ من العقد محدد بعملة معينة فعلى المقاول بناء

على طلب المهندس اتخاذ الاجراءات الفورية لزيادة او أنقاص مبلغ ضمان حسن التنفيذ وحسب متطلبات الحالة بتلك العملة ونسبة متساوية.

3/4- ممثل المقاول :

على المقاول أن يعين "ممثل المقاول" وأن يعطيه كامل الصلاحية الضرورية للنيابة عنه بموجب مقتضيات العقد. وإذا لم يكن قد تمت تسمية ممثل المقاول في العقد، فإنه يتعين على المقاول - قبل تاريخ المباشرة - أن يقدم الى المهندس للحصول على موافقته، اسم ومؤهلات الشخص الذي يقترحه المقاول كممثل له. وإذا لم تتم الموافقة عليه أو تم حجبها لاحقاً من المهندس استناداً للفقرة (٩/٦) (ممثلو المقاول)، أو إذا اخفق الممثل في ممارسة عمله كممثل للمقاول، فإنه يتعين على المقاول أن يتقدم بنفس الطريقة باسم ومؤهلات شخص آخر يكون مناسباً لهذا التعيين.

لا يحق للمقاول أن يلغي استخدام ممثله أو أن يستبدله، بدون الحصول على موافقة المهندس المسبقة على ذلك. يجب أن يكون ممثل المقاول متفرغاً بصورة كاملة لإدارة تنفيذ اشغال المقاول، وإذا ما تطلبت الظروف تغيب هذا الممثل مؤقتاً عن الموقع أثناء تنفيذ الأشغال، فإنه يتعين على المقاول أن يسمي بديلاً مناسباً بموافقة المهندس المسبقة، وأن يتم إشعار المهندس بذلك.

يتعين على ممثل المقاول أن يتسلم التعليمات نيابة عن المقاول، إعمالاً للفقرة (٣/٣)، و يجوز لممثل المقاول أن يفوض بعض سلطاته أو مهامه أو صلاحيته إلى أي شخص مؤهل، وأن يلغي هذا التفويض في أي وقت لاحق. ولكن مثل هذا التفويض أو الإلغاء لا يعتبر نافذاً إلا إذا وافق المهندس عليه، بعد أن يتسلم إشعاراً مسبقاً موقعاً من ممثل المقاول يتضمن اسم هذا الشخص المفوض ومؤهلاته والسلطة أو المهام أو الصلاحية التي فوض بها أو التي تم إلغاؤها.

يجب أن يكون ممثل المقاول وجميع هؤلاء الأشخاص ضليعين باستعمال لغة الاتصال المحددة بموجب الفقرة (٤/١). وبخلافه يتعين على المقاول تأمين مترجمين من ذوي الخبرة بصورة مستمرة ضمن ساعات العمل وبالعقد المطلوب من المهندس.

٤/٤ - المقاولون الثانويون (المقاولون من الباطن) :

لايجوز للمقاول أن يعهد بكامل الاشغال الى مقاولين ثانويين ولكن يجوز له أن يعهد اليهم بجزء من الاشغال بعد الحصول على الموافقة الخطية من المهندس.

ويعتبر المقاول مسؤولاً عن افعال واخطاء أي مقاول ثانوي أو وكيله أو مستخدميه، كما لو كانت تلك الافعال أو الاخطاء صادرة عن المقاول نفسه، وما لم ينص على غير ذلك في الشروط الخاصة، فإنه:

أ- لا يطلب من المقاول الحصول على الموافقة بشأن موردي المواد، أو بشأن أية مقالة ثانوية تم ذكر اسم المقاول الثانوي بخصوصها نصاً في العقد.

ب- يتعين على المقاول الحصول على موافقة المهندس المسبقة على المقاولين الثانويين الآخرين.

ج- يتعين على المقاول أن يرسل للمهندس إشعاراً بمهلة لا تقل عن (28) يوماً من التاريخ المستهدف لمباشرة عمل أي مقاول ثانوي، وعن المباشرة الفعلية لمثل هذا العمل في الموقع.

يتعهد المقاول بالتزام مقاوليه الثانويين بالشروط ذاتها الملزمة اليه بالفقرة (١٢/١) المتعلقة بالمحافظة على السرية.

يتعين على المقاول الأجني إعطاء الفرصة العادلة للمقاولين المحليين للعمل بصيغة مقاولين ثانويين في تنفيذ الأشغال التي بعهدته.

٥/٤ - المقاول المسمى :

بموجب هذه المادة يعتبر المقاول الثانوي المسمى هو المقاول الثانوي الذي يقوم المهندس بالزام المقاول في اعتماده بالاستناد الى القسم الثالث عشر من هذه الشروط ويحق للمقاول عدم اعتماد المقاول الثانوي المرشح من المهندس في حالة وجود اعتراضات لديه عليه معقولة، على أن يقدم إشعاراً الى المهندس بذلك موضحاً المبررات الداعمة لاعتراضه على الترشيح.

٦/٤ - التعاون :

يتعين على المقاول، كما هو منصوص عليه في العقد، أو استجابة لتعليمات المهندس، أن يقدم التسهيلات المناسبة لتنفيذ أية أعمال من :

- أ- افراد صاحب العمل .
 - ب- أي مقاولين آخرين يستخدمهم صاحب العمل .
 - ج- العاملين لدى أية سلطات عامة مشكلة قانونيا.
 - د- ممن يتم استخدامهم لتنفيذ أعمال في الموقع أو بجواره، من غير الاعمال المشمولة في العقد.
- إن مثل هذه التعليمات سوف تعتبر تغييرات الى المدى الذي يتعرض فيه المقاول لتأخير أعماله و/أو تحمل تكاليف غير منظورة. ان مثل هذه الخدمات التي يتطلبها هؤلاء المستخدمون أو المقاولون الآخرون يمكن أن تشمل استعمال معدات المقاول والاشغال المؤقتة وترتيبات الدخول الى الموقع والتي تعتبر من مسؤولية المقاول.
- يكون المقاول مسؤولاً عن أعماله في الموقع كافة، وأن ينسق أعماله مع الاعمال التي يتم تنفيذها من المقاولين الآخرين المتواجدين في موقع العمل كما مشار اليه في متطلبات صاحب العمل.
- إذا كان مطلوباً من صاحب العمل بموجب العقد أن يعطي المقاول حيازة أي اساس أو منشأ أو تجهيزات آلية أو حق دخول بموجب "وثائق المقاول" فإنه يتعين على المقاول أن يقدم الى المهندس مثل هذه الوثائق في الوقت وبالطريقة المحددين في متطلبات صاحب العمل.

٧/٤ - تثبيت الابعاد :

- يتعين على المقاول أن يقوم بتثبيت الاشغال بالنسبة للنقاط الأصلية والاستقامات والمناسيب المرجعية الموصوفة في العقد، أو تلك التي يزودها المهندس بها. كما يعتبر المقاول مسؤولاً عن دقة التثبيت لجميع اجزاء الاشغال، وعليه أن يقوم باصلاح أي خطأ في أماكن أو مناسيب أو مقاييس أو استقامات الاشغال.
- يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عن أية اخطاء في تحديد تلك النقاط المرجعية المنصوص عليها في العقد، أو تلك التي زود المقاول بها، الا أنه يتعين على المقاول ان يبذل قصارى جهده في التحري عن دقتها قبل استخدامها.
- إذا تكبد المقاول تأخراً في تنفيذ الاشغال و/أو في كلفتها بسبب تنفيذ اشغال اعتماداً على معلومات مغلوطة في النقاط المرجعية، ولم يكن بمقدور مقاول خبير أن يكتشف مثل تلك الاخطاء بصورة معقولة وأن يتلافى التأخير و/أو زيادة الكلفة المترتبة عليها، فإنه يتعين على المقاول ان يرسل اشعاراً الى المهندس لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (١/٢٠) و كما يأتي :
- أ- أي تمديد لمدة الاكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الاكمال قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب الفقرة (٤/٨).
 - ب- أي كلفة كهذه مع هامش ربح، لاضافتهما الى مبلغ العقد.
- لدى تسلم المهندس لمثل هذا الاشعار، فإنه يتعين عليه إعمالاً للفقرة (٥/٣)، ان يقوم بالاتفاق عليها أو اعداد التقديرات اللازمة لما يأتي :

أ- فيما إذا كان اكتشاف الخطأ متعذراً بصورة معقولة، والى أي مدى .

ب- الامرين المذكورين في الفقرتين (أ،ب) أعلاه، ولكن ضمن هذا المدى.

٨/٤ - اجراءات السلامة :

يتعين على المقاول :

- أ- أن يتقيد بجميع تعليمات السلامة المطلوب تطبيقها .
- ب- العناية بسلامة جميع الاشخاص الذين يحق لهم التواجد في الموقع .
- ج- أن يبذل جهوداً معقولة للمحافظة على الموقع والاشغال خالية من العوائق غير الضرورية، بقصد تجنب تعرض هؤلاء الاشخاص للخطر .

- د- توفير الأسيجة والانارة والحراسة ومراقبة الاشغال الى أن يتم اكمالها وتسليمها بموجب احكام “المادة العاشرة”.
- ه- توفير أية اشغال مؤقتة (بما فيها الطرقات والممرات والحراسات والأسيجة) مما قد يلزم، بسبب تنفيذ الاشغال، لاستعمال وحماية الجمهور والملاك والمستعملين للارض المجاورة للموقع.

٩/٤ - ضمان النوعية :

يتعين على المقاول أن يضع نظاماً لضمان الجودة لاثبات التقيد بمتطلبات العقد، على أن يكون هذا النظام متوافقاً مع تفاصيل العقد، كما يحق للمهندس أن يدقق أي من مظاهر هذا النظام.

يجب تقديم تفاصيل جميع الاجراءات ووثائق المطابقة الى المهندس – لأعلامه – قبل مباشرة أي من مراحل التصميم والتنفيذ، وعند اصدار أية وثيقة ذات طابع فني الى المهندس، فانه يجب أن يظهر على هذه الوثيقة ما يثبت المصادقة المسبقة من المقاول نفسه عليها.

أن التقيد بنظام ضمان الجودة لايعفي المقاول من أي من واجباته أو التزاماته أو مسؤولياته الواردة في العقد.

١٠/٤ - بيانات الموقع :

يتعين على صاحب العمل أن يكون قد وضع تحت تصرف المقاول لاطلاعه، قبل موعد “التاريخ الاساس” ما يتوفر لديه من البيانات الخاصة بالظروف تحت السطحية والهيدرولوجية في الموقع، بما في ذلك الظواهر البيئية.

كما يتعين عليه كذلك أن يضع تحت تصرف المقاول أية معلومات يحصل عليها بعد موعد التاريخ الاساس، الا أن المقاول يعتبر مسؤولاً عن تفسيره لجميع تلك المعلومات.

كما أنه والى المدى الممكن عملياً (مع الاخذ في الحسبان عاملي الوقت والكلفة)، يعتبر المقاول انه قد حصل على المعلومات الضرورية المتعلقة بالمخاطر والاحتمالات الطارئة وغيرها من الظروف التي قد تؤثر على عرضه أو على الاشغال. والى المدى ذاته، يعتبر المقاول انه قد عاين وتفحص الموقع وما يجاوره، وانه اطلع على جميع المعلومات التي سبق ذكرها، وانه قد اقتنع شخصياً قبل تقديم عرض المناقصة بكل الامور ذات العلاقة، وبضمنها وليس على سبيل الحصر ما يأتي :

أ- شكل وطبيعة الموقع، بما في ذلك احوال الطبقات تحت السطحية.

ب- الاحوال الهيدرولوجية والمناخية.

ج- مقدار وطبيعة العمل ومستلزمات التنفيذ اللازمة لتنفيذ الاشغال واكمالها واصلاح أية عيوب فيها.

د- قوانين الدولة، واجراءاتها وممارسة العمل فيها.

ه- متطلبات المقاول فيما يتعلق بالدخول الى الموقع، والسكن، والمرافق، والمستخدمين، والطاقة، والنقل، والماء، وغيرها من الخدمات.

١١/٤ - كفاية “مبلغ العقد الذي وافق عليه”:

يفترض في المقاول انه :

أ- قد أقتنع بدقة وكفاية “مبلغ” العقد الذي وافق عليه.”

ب- أنه قد وضع عرضه ذلك بناء على المعلومات والتفسير والبيانات الضرورية والكشوف والفحوص وقناعاته بكل الامور التي تمت الاشارة اليها في المادة (١٠/٤).

وباستثناء ما قد يرد خلافاً لذلك في العقد، فان “قيمة العقد المقبولة” يجب أن تغطي جميع التزامات المقاول المطلوبة في العقد (بما فيها المبالغ الاحتياطية – إن وجدت) وكل الاشياء الضرورية لتصميم وتنفيذ الاشغال واكمالها بشكل لائق واصلاح أية عيوب فيها.

١٢/٤ - الاوضاع المادية غير المنظورة (العوائق الخارجة عن ارادة المقاول) :

يقصد بمصطلح “الاضاع المادية” : الاوضاع المادية الطبيعية والعوائق الاصطناعية وغيرها من العوائق الطبيعية والملوثات التي قد يواجهها المقاول في الموقع عند تنفيذ الاشغال، بما فيها الاوضاع تحت السطحية والهيدروولوجية، ولكنها لاتشمل الاحوال المناخية.

إذا واجه المقاول اوضاعا مادية معاكسة والتي تعتبر انها كانت غير منظورة، فانه يتعين عليه ان يشعر المهندس بها في مدة لا تتجاوز ٢٨ يوماً بموجب الفقرة (١/٢٠)، وعلى أن يتضمن الاشعار وصفا لها وبيان الاسباب التي حدثت به لاعتبارها كذلك، حتى يتمكن المهندس من معاينتها والتحقق من الاسباب التي يعزوها المقاول الى كونها غير منظورة.

كما يتعين على المقاول مواصلة تنفيذ الاشغال، متخذا الاحتياطات المعقولة والمناسبة تجاه هذه “الاضاع المادية”، وأن يتقيد بأية تعليمات قد يصدرها المهندس بخصوصها، أما إذا شكل أي من هذه التعليمات تغييرا [أمراً تغييرياً]، فانه يتم حينئذ تطبيق احكام المادة (الثالثة عشرة) بشأنها.

أما إذا واجه المقاول مثل هذه الظروف المادية غير المنظورة، والى المدى الذي يمكن اعتبارها كذلك، و ارسل اشعاراً بشأنها الى المهندس، وتكبد تأخرا في مدة الاكمال و/أو كلفة ما بسببها، فانه يكون مستحقا مع مراعاة احكام الفقرة (١/٢٠)، لما يأتي :

أ- تمديد مدة الاكمال بسبب ذلك التأخر، إذا كان الانجاز قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب أحكام المادة (٤/٨).

ب- أي كلفة كهذه، لاضافتها الى مبلغ العقد.

يعاين المهندس بعد استلامه الاشعار المشار اليه سابقا و/أو يتحرى عن ذلك “الظروف المادية”، ومن ثم يتفق عليها عملا بالفقرة (٥/٣) أو يعد التقديرات كما يأتي:

1- فيما إذا كانت تلك “الظروف المادية” غير منظورة، والى أي مدى يمكن اعتبارها كذلك.

2- تقدير الامرين الموصوفين في البندين (أ، ب) أعلاه، وذلك بالنظر الى ذلك المدى ومع ذلك، فانه يمكن للمهندس قبل الاتفاق على التعويض المالي أو تقديره كما هو منوه عنه في الفقرة (٢) أعلاه، أن يتحرى فيما إذا كانت الظروف المادية الاخرى في اجزاء الاشغال المماثلة (ان وجدت) افضل مما كان منظورا (بصورة معقولة) عند تقديم المقاول لعرض المناقصة، وانه إذا تم مواجهة مثل هذه الاوضاع المواتية، يجوز للمهندس باتباع اسلوب الفقرة (٥/٣) ان يقدر أو يصل بالاتفاق الى تخفيض الكلفة بسبب تلك الظروف المواتية، والتي يمكن اعتبارها خصميات من مبلغ العقد وشهادات الدفع.

وعلى المهندس أن يطلع على أي اثبات يقدمه المقاول عن تلك الظروف المادية، كما كان يتوقعها المقاول عند تقديم عرض المناقصة، الا ان المهندس غير ملزم باعتماد ما يحتويه مثل هذا الاثبات من تأويل.

١٣/٤ - حق المرور والتسهيلات :

ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد يتعين على صاحب العمل تأمين (وبدون أية كلفة على المقاول) طريق الوصول وحيازة الموقع بضمنها الحق الخاص أو المؤقت للمرور والتي تعتبر ضرورية للأشغال، ويتعين على المقاول أن يؤمن على مسؤوليته ونفقته أية تسهيلات إضافية خارج الموقع مما قد يحتاجه تنفيذ الأشغال.

١٤/٤ - تجنب التدخل :

يجب على المقاول أن لايتدخل بغير ضرورة، أو على نحو غير لائق، بما يأتي :

أ- راحة الجمهور.

ب- الوصول الى واستعمال واشغال جميع الطرق والممرات، سواء أكانت عامة أم خاصة مملوكة لصاحب العمل أو للآخرين.

كما يتعين على المقاول تعويض صاحب العمل وحمايته من الاضرار والخسائر والنفقات (بما فيها أتعاب ونفقات التقاضي) عن كل ما ينتج عن أي تدخل أو عرقلة غير ضرورية أو غير لائقة.

١٥/٤ - الطرق الموصلة :

يعتبر المقاول انه قد تحرى عن توفير وملاءمة الطرق الموصلة الى الموقع، وانه قد اقتنع باوضاعها. و يتوجب على المقاول ان يبذل الجهود المعقولة لتجنب الاضرار بالطرق أو الجسور وحمايتها من الاضرار نتيجة لحركة مرور المقاول أو مستخدميه، ويشمل ذلك استخدام العربات والطرق المناسبة.

وباستثناء ما هو منصوص عليه خلافًا لذلك في هذه الشروط :

- أ- يكون المقاول مسؤولاً (فيما بين الطرفين) عن أي صيانة قد تكون لازمة للطرق الموصلة بسبب استعماله لها.
- ب- على المقاول ان يوفر الاشارات والارشادات التوجيهية الضرورية على امتداد هذه الطرق. وان يحصل على التصاريح المطلوبة من السلطات ذات العلاقة بخصوص استعماله للطرق والأشارات و الارشادات.
- ج- لا يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عن أية مطالبات قد تنجم عن استعمال أو خلاف ذلك لأي طريق موصل.
- د- لا يضمن صاحب العمل توفر طرق الوصول أو ملاءمتها.
- هـ- يتحمل المقاول الكلفة المترتبة بسبب عدم توفر أو ملاءمة هذه الطرق الموصلة لاستعماله.

١٦/٤ - نقل مستلزمات التنفيذ

ما لم ينص في الشروط الخاصة خلافًا لذلك، فانه :

- أ- يتعين على المقاول ان يشعر المهندس في مدة لا تزيد عن (٢١) يوما من تاريخ وصول اية تجهيزات آلية أو قطعة رئيسية من مستلزمات التنفيذ الاخرى الى الموقع.
- ب- يكون المقاول مسؤولاً عن التغليف والتحميل والنقل والاستلام والتزليل والتخزين وحماية كل اللوازم وغيرها من الاشياء اللازمة للاشغال.
- ج- يتعين على المقاول ان يعرض صاحب العمل ويحميه من اية اضرار أو خسائر او نفقات (بما فيها أتعاب ونفقات التقاضي) مما قد ينجم عن اي ضرر يحصل نتيجة لنقل مستلزمات التنفيذ، وان يقوم بالتفاوض ودفع المطالبات التي قد تنتج عن عمليات النقل.

١٧/٤ - معدات المقاول :

يكون المقاول مسؤولاً عن جميع معداته. وتعتبر معدات المقاول بعد احضارها الى الموقع انها مخصصة حصراً لتنفيذ الاشغال. ولا يحق للمقاول ان يخرج من الموقع أية قطع رئيسية من هذه المعدات بدون موافقة المهندس، الا ان مثل هذه الموافقة ليست مطلوبة بخصوص عربات نقل مستلزمات التنفيذ او مستخدمي المقاول.

١٨/٤ - حماية البيئة :

يتعين على المقاول إتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة (داخل الموقع وخارجه)، وان يحد من إحداث الازعاج او الضرر للأفراد وللممتلكات نتيجة للتلوث أو الضجيج أو غيره مما قد ينتج عن عمليات التنفيذ. كما يتعين على المقاول التأكد من أن نسبة الانبعاثات، ومقدار الصرف السطحي والتدفق الناتج عن نشاطاته، لا يتجاوزان القيم المسموح بها في المواصفات، ولا القيم المحددة في القوانين الواجبة التطبيق.

١٩/٤ - الكهرباء والماء والغاز :

يكون المقاول مسؤولاً عن توفير الطاقة والماء والخدمات الاخرى التي قد يحتاجها، باستثناء ما هو منصوص عليه لاحقاً، لأغراض تنفيذ الانشاءات وللمدى المطلوب في المواصفات لأغراض الفحص.

للمقاول الحق في استعمال الكهرباء والماء والغاز والخدمات الأخرى المتوفرة في الموقع لغرض تنفيذ الاشغال، حسب التفاصيل ومقابل الأسعار المبينة في المواصفات، وعلى المقاول أن يوفر على مسؤوليته ونفقاته اية أدوات تلزم لمثل هذه الاستعمالات ولقياس الكميات التي يستهلكها.

يتم الاتفاق على مقادير الكميات المستهلكة وأثمانها (بموجب الأسعار المحددة) مقابل هذه الخدمات، أو يتم تقديرها إعمالاً للفقرة (٥/٢) لاحتساب مطالبات صاحب العمل، والفقرة (٥/٣) لأجراء التقديرات، وعلى المقاول دفع هذه المبالغ إلى صاحب العمل.

٢٠/٤ - معدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل :

يتعين على صاحب العمل أن يسمح للمقاول باستعمال "معدات صاحب العمل" - إن وجدت - في تنفيذ الأشغال وفقاً للتفاصيل والترتيبات ومقابل الأسعار المحددة في المواصفات، وما لم ينص على خلاف ذلك في المواصفات :

أ- يكون صاحب العمل مسؤولاً عن معداته، باستثناء ما يأتي:

ب- يعتبر المقاول مسؤولاً عن أية قطعة من "معدات صاحب العمل" أثناء قيام مستخدم المقاول بتشغيلها أو قيادتها أو حيازتها أو التحكم بها.

يتم تحديد الكميات وبدلات الاستعمال "وفق الأسعار المحددة" مقابل استعمال معدات صاحب العمل بالاتفاق أو بالتقدير من المهندس وفقاً لأحكام الفقرتين (٥/٢، ٥/٣) ويتعين على المقاول دفع هذه المبالغ إلى صاحب العمل.

يتعين على صاحب العمل أن يزود المقاول - دون مقابل - بالمواد التي يلتزم بتقديمها مجاناً (إن وجدت) وفقاً للتفاصيل المحددة في متطلبات صاحب العمل. وعلى صاحب العمل أن يزود على مسؤوليته ونفقته، تلك المواد في الوقت والمكان المحددين في العقد، إذ يقوم المقاول بمعاينتها ظاهرياً، وإعلام المهندس فوراً عن أي نقص أو عيب أو قصور فيها. وما لم يكن قد تم الاتفاق بين الطرفين على غير ذلك، فعلى صاحب العمل أن يصحح فوراً أي نقص أو عيب أو قصور فيها.

بعد هذه المعاينة الظاهرية، تصبح هذه المواد المجانية في عهدة المقاول وتحت حمايته ومراقبته، إلا أن التزام المقاول بمعاينتها وحمايتها لا يعفى صاحب العمل من المسؤولية عن أي نقص أو قصور أو عيب ما لم يكن بالامكان كشفه من خلال المعاينة الظاهرية.

٢١/٤ - تقارير تقدم العمل :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه يتعين على المقاول أن يعد تقارير تقدم العمل الشهرية ويسلمها إلى المهندس بـ (٦) نسخ، على أن يغطي التقرير الأول منها حتى نهاية الشهر الذي يلي تاريخ المباشرة، ومن ثم يتم إصدار التقارير شهرياً، خلال (٧) أيام من آخر يوم من الفترة التي يختص بها.

يستمر تقديم التقارير حتى ينجز المقاول كل الأشغال المتبقية والنواقص حتى تاريخ الاكمال المحدد في شهادة الاستلام الأولي للأشغال.

يجب أن يشتمل كل تقرير على ما يأتي :

أ- الرسوم البيانية وتفاصيل تقدم العمل بما في ذلك كل مرحلة من مراحل التصميم، و وثائق المقاول و طلبات الشراء و التصنيع و التسليم إلى الموقع و الانشاء و التركيب و الفحوصات وتشمل مراحل العمل كافة التي قام بها المقاول الثانوي المسمى (كما تم تعريفه وفق المادة الخامسة والمقاولين الثانويين الذي تمت تسميتهم).

ب- الصور الفوتوغرافية التي تبين اوضاع التصنيع وتقدم العمل في الموقع.

ج- فيما يخص تصنيع البنود الرئيسية من التجهيزات الآلية والمواد : بيان اسماء المصنعين واماكن التصنيع ونسبة التقدم وتواريخ الاكمال المتوقعة والفعلية :

١- لمباشرة التصنيع.

٢- لعمليات التفتيش من المقاول.

٣- للفحوصات.

٤- للشحن والوصول إلى الموقع.

د- بيانات جهاز المقاول المنفذ ومعداته الانشائية كما هي موصوفة في الفقرة (١٠/٦).

هـ- نسخاً من وثائق ضمان الجودة، ونتائج الفحوصات وشهادات المواد.

- و- قائمة بالاشعارات الخاصة بأوامر التغيير المتعلقة بمطالبات صاحب العمل وفقا للفقرة (٥/٢) وبمطالبات المقاول وفقا للفقرة (١/٢٠).
- ز- احصاءات السلامة العامة، شاملة التفاصيل المتعلقة بأية حوادث خطرة وأية نشاطات مرتبطة بالنواحي البيئية والعلاقات العامة.
- ح- المقارنة بين التقدم الفعلي لتنفيذ الاشغال والتقدم المخطط له، مع بيان تفاصيل الوقائع أو الظروف التي قد تعيق الاكمال وفقا للعقد، وبيان الاجراءات الجاري اتخاذها (أو التي ستتخذ) لتلافي التأخير.

٢٢/٤ - الأمن في المواقع :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة :

- أ- يكون المقاول مسؤولا عن عدم السماح للأشخاص غير المخولين بدخول الموقع.
- ب- يكون تواجد الأشخاص المصرح لهم في الموقع محصوراً بمستخدمي المقاول وافراد صاحب العمل وأي اشخاص آخرين يتم إشعار المقاول بهم من صاحب العمل أو المهندس باعتبارهم اشخاصا مخولين من جانب مقاولي صاحب العمل الآخرين في الموقع.

٢٣/٤ - عمليات المقاول في الموقع :

يتعين على المقاول أن يحصر عملياته في الموقع وأية مساحات أخرى قد يحصل المقاول عليها، ويوافق عليها المهندس على اعتبارها ساحات عمل. كما يتعين عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات الضرورية للابقاء على معدات المقاول ومستخدميه ضمن حدود الموقع وهذه الساحات، بحيث يتم تجنب التعدي على الاراضي المجاورة.

على المقاول، اثناء تنفيذ الاشغال، أن يحافظ على الموقع خاليا من جميع العوائق غير الضرورية، وأن يقوم بتخزين أو اخراج المعدات الفائضة عن الاستعمال بعد التنسيق مع المهندس، وأن ينظف الموقع من جميع الانقاض والنفايات والاشغال المؤقتة التي لم تعد مطلوبة.

على المقاول، عند صدور شهادة الاستلام الأولي للاشغال، أن يقوم بتنظيف كل أجزاء الموقع أو الاشغال المتعلقة بشهادة الاستلام تلك، وأن يزيل ما به من المعدات والمواد الفائضة عن الاستعمال، وكذلك النفايات والانقاض والاشغال المؤقتة، بحيث يترك تلك الأجزاء من الموقع والاشغال نظيفة وفي وضع آمن. الا انه يجوز للمقاول أن يحتفظ في الموقع حتى نهاية فترة الصيانة وما قد يحتاجه من مستلزمات التنفيذ لغاية الوفاء بالتزاماته بموجب العقد.

٢٤/٤ - الاثریات :

توضع جميع المتحجرات أو النقود أو اللقى ذات القيمة أو الأثریات أو المنشآت وغيرها من البقايا أو المواد ذات القيمة الجيولوجية أو الاثرية التي تكشف في الموقع تحت رعاية صاحب العمل وتصرفه. وعلى المقاول اتخاذ كل التدابير الاحترازية المعقولة لمنع استخدامه أو أي اشخاص آخرين من ازالتها أو الاضرار بأي من هذه المكتشفات.

كما يتعين على المقاول عند اكتشافه لمثل هذه الموجودات، أن يشعر المهندس فوراً بوجودها، وعلى المهندس أن يصدر تعليماته بكيفية التعامل معها.

وإذا تكبد المقاول تأخرا في مدة التنفيذ و/أو كلفة ما نتيجة امتثاله لتلك التعليمات، فعليه أن يرسل اشعارا آخر الى المهندس لتقدير استحقاقاته مع مراعاة أحكام الفقرة (١/٢٠) بخصوص ما يأتي :

- أ- تمديد مدة الاكمال بسبب هذا التأخير، إذا كان الاكمال تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب الفقرة (٤/٨).
- ب- أي كلفة كهذه، لاضافتها الى مبلغ العقد.

ويتصرف المهندس بعد تسلمه هذا الاشعار الآخر، وفقا للفقرة (٥/٣) للاتفاق عليها أو اجراء التقديرات لهذه الامور.

المادة الخامسة : التصميم

١/٥ - التصاميم :

يتعين على المقاول أعداد التصاميم للاشغال، وأن يتم أعدادها من مصممين مؤهلين من المهندسين والخبراء وفق المحددات (أن وجدت) في متطلبات صاحب العمل.

ما لم يرد خلاف ذلك في العقد، يتعين على المقاول تقديم أسماء وتفاصيل وخبرات كل من المصممين والمصممين الثانويين المقترحين من قبله لأعداد التصاميم.

يتعين على المقاول أن يضمن بأنه ومصممه ومصممه الثانويين لديهم الخبرة والمقدرة على أعداد التصاميم. يتعهد كذلك بتواجد مصممه في الاوقات التي يتطلبها الامر لمناقشة وأجابة أية استفسارات من المهندس ولحين أنتهاء فترة أصلح العيوب.

يتعين على المقاول حال أستلامه أشعار بموجب الفقرة (١/٨) أن يقوم بتدقيق متطلبات صاحب العمل (بضمنها المعايير التصميمية والحسابات أن وجدت) والمناسيب والاحداثيات وفق الفقرة (٧/٤)، وأن يقوم بأشعار المهندس بملاحظاته كافة بصدد الاخطاء، و العيوب، والنواقص التي قام بتأشيرها في متطلبات صاحب العمل وفي الاحداثيات والمناسيب المسلمة اليه وخلال الفترة المحددة في ملحق العطاء محسوبة من تاريخ المباشرة.

يتعين على المهندس بعد أستلام أشعار المقاول أن يحدد مدى أنطباق القسم الثالث عشر على طلب المقاول وأشعار المقاول تحريرياً بذلك. وللمدى المتعلق (بزيادة زمن التنفيذ ومبلغ العقد)، و يتعين على المهندس أجابة المقاول وأشعاره برفض طلبه في زيادة زمن التنفيذ وتعديل كلفة العقد متى ما توفرت له القناعة بأن الملاحظات المؤشرة بصدد الاخطاء، والعيوب والنواقص عند قيام المقاول بفحص الموقع ودراسة متطلبات صاحب العمل لم يكن من السهل تحديدها من المقاول من ذوي الخبرة في موعد يسبق تسليم العطاء.

٢/٥ - وثائق المقاول :

تتضمن وثائق المقاول كلاً من الوثائق الفنية المثبتة في متطلبات صاحب العمل، و الوثائق المطلوبة لتحقيق المصادقات المنتظمة و الوثائق المشار اليها في الفقرة (٦/٥) (مخططات كما تم تنفيذ الاشغال) والفقرة (٧/٥) (أدلة التشغيل والصيانة).

ما لم يرد في متطلبات صاحب العمل. تكون وثائق المقاول بلغة المراسلات المشار اليها بالمادة (٤/١).

يتعين على المقاول تهيئة الوثائق كافة وأية وثائق أخرى ضرورية لارشاد مستخدميه ولمستخدمي صاحب العمل الحق في تدقيق هذه الوثائق أثناء أعدادها وكلما تطلب الامر ذلك.

إذا ورد في متطلبات صاحب العمل نص يشير الى خضوع وثائق المقاول الى مراجعة و/أو مصادقة المهندس فيجب على المقاول أن يقدم هذه الوثائق معززة بأشعار الى المهندس وفق شروط هذه المادة المبينة لاحقاً:

١- مدة المراجعة تعني المدة اللازمة للمهندس لمراجعة و/أو لمصادقة وثائق المقاول (أن نصت متطلبات صاحب العمل على ذلك).

٢- لا تتضمن وثائق المقاول أية وثائق مستثناة من مراجعة و/أو مصادقة المهندس عليها مالم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل، وإن مدة المراجعة يجب أن لاتزيد عن ٢١ يوماً من تاريخ أستلام المهندس الوثائق معززة بأشعار من المقاول، ويجب أن ينص الاشعار على جاهزية الوثائق للمراجعة (والمصادقة عليها "إذا نص على ذلك") وبموجب متطلبات هذه المادة ولاغراض الاستخدام.

ما لم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل، للمهندس وخلال فترة المراجعة أشعار المقاول إذا وجد أن الوثائق أخفقت في تحقيق متطلبات العقد (موضحاً جوانب الاخفاق). وفي حالة عدم تحقيق الوثائق لمتطلبات صاحب العمل. يتعين على المقاول أن يصححها ويعيد تقديمها مجدداً للمراجعة (والمصادقة أن نص على ذلك) وعلى حسابه وبموجب هذه المادة.

لأي جزء من الاشغال وبأستثناء الاجزاء من الاشغال التي سبق وأن حصلت المصادقة المسبقة للمهندس على وثائق المقاول المتعلقة به يجب مراعاة ما يأتي :

أ- فيما يتعلق بوثائق المقاول لذلك الجزء من الاشغال المقدمة للمصادقة من قبل المهندس (بموجب ما نصت عليه متطلبات صاحب العمل) فإنه:

١- يتعين على المهندس أشعار المقاول بحصول المصادقة على وثائق المقاول مع تأشير الملاحظات عليها أن وجدت، أو أشعاره بعدم مطابقتها لمتطلبات العقد بعد تحديد الاسباب.

٢- لن يباشر بهذا الجزء من الاشغال الى حين مصادقة المهندس على ذلك الجزء من وثائق المقاول المتعلقة به.

٣- يتعين على المهندس أنجاز مصادقة وثائق المقاول قبل أنتهاء فترة المراجعة لوثائق المقاول كافة المتعلقة بتنفيذ ذلك الجزء من الاشغال، الا إذا كان المهندس قد سبق وأن أشعر المقاول بخلاف ذلك وبموجب الفقرة (١) أنفاً.

ب- لن يتم المباشرة بتنفيذ ذلك الجزء من الاشغال قبل أنتهاء فترة المراجعة لوثائق المقاول كافة المتعلقة بتصميم وتنفيذ ذلك الجزء.

ج- يتم تنفيذ ذلك الجزء من الاشغال بموجب وثائق المقاول التي حصلت المراجعة لها (أو المصادقة أن نص على ذلك).

د- إذا رغب المقاول في إجراء تعديل على أي تصميم أو وثيقة سبق وأن تم تقديمها للمراجعة (أو المصادقة أن نص على ذلك) فيتعين عليه تقديم أشعار للمهندس وتقديم الوثائق المحدثة للمهندس للمراجعة (أو المصادقة أن نص على ذلك) بموجب الاجراءات المؤشرة أنفاً.

إذا طلب المهندس من المقاول تقديم وثائق إضافية يتعين على المقاول أعدادها و تقديمها فوراً.

أن أية مصادقة أو قبول أو أية مراجعة (تحت هذه الفقرة أو غيرها) لن تعفي المقاول من أية التزامات أو مسؤوليات.

٣/٥ - تعهدات المقاول :

يتعهد المقاول بأن تكون التصاميم، ووثائق المقاول، وأساليب التنفيذ، والاشغال المنجزة بموجب الضوابط الآتية:

أ- القوانين المعمول بها في دولة المشروع.

ب- الوثائق المكونة للعقد كما تم تعديلها وتصليحها بموجب أوامر التغيير.

٤/٥ - المواصفات والتعليمات الفنية :

يجب أن تكون التصاميم، ووثائق المقاول، واساليب التنفيذ، والاشغال المنجزة بموجب المواصفات الفنية وقوانين (البيئة وأنشاء المباني) المعتمدة في دولة المشروع.

وكذلك القوانين وأية مواصفات قياسية منصوص عليها في متطلبات صاحب العمل والمعتمدة في تصنيع وتنفيذ الاشغال أو أي جزء منها. أن هذه القوانين والمواصفات كافة تكون هي السائدة عند إجراء الاستلام الأولي للاشغال أو أجزائه بموجب المادة العاشرة.

عند الإشارة الى المواصفات القياسية في العقد فتعتبر وفق التحديث الأخير المعتمد بالتاريخ الأساس ما لم ينص على خلاف ذلك.

إذا حدث تغيير في المواصفات المعتمدة أو تحديثها بعد توقيع العقد وأصبحت ملزمة للعمل بموجبها في الدولة بتسريع. يتعين على المقاول أن يقدم أشعار الى المهندس مشفوعاً بمطالبة بالتعويض (أن تطلب الأمر ذلك). وعند ذاك :

أ- يتعين على المهندس تحديد مدى أحقية المقاول بالتعويض.

ب- تحديد إذا كان يترتب على مطالبة المقاول بالتعويض إصدار أمر تغيير.

عند ذاك يتعين على المهندس إصدار أمر تغيير بموجب القسم الثالث عشر.

٥/٥ - التدريب :

يتعين على المقاول تأمين التدريب لملاكات صاحب العمل في مجال تشغيل وصيانة الاشغال بموجب ما تم تحديده في متطلبات صاحب العمل. و إذا نصت متطلبات صاحب العمل بأن عملية التدريب يجب أن تتم قبل أجراءات تسلم الاشغال فلن تصدر شهادة تسلم الاشغال بموجب الفقرة (١٠/١) الا بعد انجاز التدريب.

٦/٥ - وثائق كما تم تنفيذه:

يتعين على المقاول تهيئة والاحتفاظ بمجموعة كاملة من وثائق تنفيذ الأشغال (كما تم تنفيذها) مؤشر عليها الموقع و الأبعاد و تفاصيل تلك الأشغال كما تم تنفيذها. يتم الاحتفاظ بهذه الوثائق في الموقع ويتم استخدامها بصورة خاصة لانجاز اعداد هذه الوثائق بصورتها النهائية. على أن تسلم نسختين منها الى المهندس قبل اجراءات كشف واختبار تسلم الأشغال. اضافة الى ذلك يتعين على المقاول تزويد المهندس بمخططات الأشغال كما تم تنفيذها لاغراض المراجعة بموجب الفقرة (٢/٥) ويتعين على المقاول استحصال قبول المهندس عليها قدر تعلق الامر بالأبعاد و الاحداثيات و التفاصيل ذات العلاقة قبل صدوره شهادة تسلم الأشغال. و يتعين على المقاول تزويد المهندس بالعدد المحدد والنوع لمخططات كما تم تنفيذ ذات العلاقة بموجب ما تم تحديده في وثائق صاحب العمل. ولن تعتبر الأشغال منجزة لاغراض التسلم بموجب الفقرة (١/١٠) الا بعد استلام المهندس لهذه الوثائق.

٧/٥ - ادلة التشغيل والصيانة:

قبل اجراء كشف واختبار تسلم الأشغال، يتعين على المقاول تزويد المهندس ادلة التشغيل والصيانة الأسترشادية متضمنة التفاصيل كافة لتسهيل مهمة صاحب العمل لتشغيل و صيانة و تفكيك و اعادة نصب ، وتعبيير و تصليح المعدات الداخلة في الأشغال.

لن تعتبر الأشغال منجزة لاغراض التسلم بموجب الفقرة (١/١٠) الى حين استلام المهندس لادلة التشغيل والصيانة النهائية بتفاصيل متكاملة واية ادلة محددة في متطلبات صاحب العمل لاغراض التشغيل والصيانة.

٨/٥ - اخطاء تصميمية :

إذا وجدت اخطاء أو حذف أو مخالفات أو عدم تجانس أو عدم تطابق أو اية نواقص في وثائق المقاول. يتعين على المقاول تصليحها و تصليح الأشغال المنفذة بموجبها و على حسابه الخاص مع استحصال قبول و موافقة المهندس بموجب هذه المادة.

المادة السادسة : المستخدمين والعمال

١/٦ - تعيين المستخدمين والعمال :

ما لم ينص على خلاف ذلك في وثائق صاحب العمل، فانه يتعين على المقاول أن يتخذ ترتيباته لتعيين ما يلزم من مستخدمين وعمال، محليين أو غيرهم، وسداد أجورهم واطعامهم ونقلهم. وان كان ملائماً إسكانهم وعلى المقاول (الى الحد الممكن والمعقول) تعيين العمال والمستخدمين من ذوي الخبرة والمؤهلين من مصادر محلية ضمن بلد الأشغال.

٢/٦ - معدلات الاجور وشروط العمل :

يتعين على المقاول أن يدفع معدلات الاجور وأن يراعي ظروف العمالة بحيث لا تقل في مستواها عما هو متبع من اصحاب حرف التجارة والصناعة في المنطقة التي تنفذ فيها الأشغال. وإذا لم توجد مثل هذه المعدلات أو الظروف، فإن على المقاول دفع معدلات الاجور ومراعاة ظروف العمالة بحيث لا تقل عن المستوى العام للاجور أو الظروف التي يتم مراعاتها محليا من اصحاب العمل لمهن تجارية أو صناعية مشابهة لتلك التي يقوم بها المقاول.

على المقاول إعلام مستخدميه بمسؤوليتهم عن دفع ضريبة الدخل المتحققة عليهم في بلد الأشغال عن رواتبهم وأجورهم ومكافاتهم وأية سماعات تتعلق بتلك الضرائب بموجب القوانين السارية في بلد الأشغال، وعلى المقاول اجراء مثل هذه الاستقطاعات الضريبية من دخل مستخدميه المتحققة عليه بموجب تلك القوانين.

٣/٦ - الاشخاص المستخدمون لدى صاحب العمل :

لا يجوز للمقاول أن يستخدم أو يحاول استقطاب خدمات أي من المستخدمين أو العمال الذين يعملون ضمن أفراد صاحب العمل.

٤/٦ - قوانين العمل :

ينبغي على المقاول التقيد بكل قوانين العمل الواجبة التطبيق على مستخدميه، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتوظيف والصحة والسلامة العامة والرعاية والاقامة والهجرة، وأن يراعي كل حقوقهم القانونية. كما يتعين على المقاول أن يطلب من مستخدميه اطاعة القوانين الواجبة التطبيق، بما فيها أنظمة السلامة في العمل.

٥/٦ - ساعات العمل :

لايجوز تنفيذ الاشغال في الموقع خلال ايام العطل الرسمية المحلية المتعارف عليها أو خارج ساعات العمل المعتادة والمبينة في بيانات العقد، الا إذا :

أ- كان منصوصا على خلاف ذلك في العقد.

ب- تمت موافقة المهندس عليها أو...

ج- كان الاستمرار في العمل امرا لا يمكن تجنبه، أو كان ضروريا لانقاذ حياة الاشخاص والممتلكات أو للمحافظة على سلامة الاشغال، وفي مثل هذه الحالة يتعين على المقاول اعلام المهندس فورا بذلك.

٦/٦ - مرافق المستخدمين والعمال :

ما لم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل، فإنه يتعين على المقاول أن يوفر ويصون المرافق وتجهيزات الرعاية الضرورية لمستخدميه، وعليه أن يوفر المرافق المنصوص عليها في متطلبات صاحب العمل.

ينبغي على المقاول أن لا يسمح لأي من مستخدميه أن يتخذ أيا من المنشآت التي تشكل جزءا من الاشغال الدائمة مكاناً دائماً أو مؤقتاً لأقاربهم.

٧/٦ - الصحة والسلامة :

يتعين على المقاول ان يتخذ التدابير المعقولة في كل الاوقات للمحافظة على صحة وسلامة مستخدميه، وأن يوفر – بالتعاون مع السلطات الصحية المحلية – ما يلزم من كادر طبي،

ومرافق الاسعاف الاولى، وغرفة منام للمرضى وسيارة إسعاف، بحيث تكون جاهزة في كل الاوقات في الموقع وفي المساكن الجماعية لمستخدمي المقاول وافراد صاحب العمل. وأن يوفر كذلك الترتيبات المناسبة لمتطلبات الصحة العامة ولمنع انتشار الأوبئة.

ويتعين على المقاول أن يعين شخصاً مسؤولاً عن السلامة والوقاية من الحوادث في الموقع، بحيث يكون هذا الشخص ذا تأهيل مناسب ليكون مسؤولاً عن امور السلامة والوقاية ضد الحوادث. وأن يكون مخولاً بصلاحيات اصدار التعليمات واتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لدرء الحوادث. وفي هذا السياق يتعين على المقاول أن يوفر لضابط الوقاية كل ما يلزم لتمكينه من ممارسة صلاحيته ومسؤولياته.

كما يتعين على المقاول ان يرسل الى المهندس تفاصيل اي حادث يقع حال حصوله، وأن يقوم بحفظ السجلات ويقدم التقارير المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والاضرار التي قد تلحق بالممتلكات على النحو الذي يطلبه المهندس بصورة معقولة.

وللحماية من مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز)، يتعين على المقاول تنفيذ برامج توعية من مرض فقدان المناعة المكتسبة من خلال مقدمي هذه الخدمة المعتمدين باتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تضمن عدم انتقال وانتشار هذا المرض بين مستخدميه والى المواطنين المحليين وضمان التشخيص الفوري ومساعدة الأشخاص المصابين.

على المقاول خلال العقد (بضمنها فترة اصلاح العيوب) :

١- اجراء حملات كل شهرين (بالحد الأدنى) لجمع المعلومات والتوعية وتقديم الاستشارات للكوادر والعمال (من مستخدمي المقاول والمقاولين الثانويين والاستشاريين وسواق الشاحنات والمجهزين للموقع) كافة، والمواطنين في الاحياء المجاورة حول المسؤولية والاطار و التأثيرات والممارسات الواجب تفاديها قدر تعلق الامر لضمان عدم انتقال العدوى للأمراض المسببة والأمراض الناجمة عن العلاقات الجنسية وبشكل خاص مرض فقدان المناعة المكتسبة.

٢- تأمين وسائل الحفاظ على عدم انتقال العدوى خلال تلك الافعال الجنسية لكلا الجنسين.

٣- عمل مسح دوري وتشخيص وتحديد العلاج والاحالة الى البرامج المحلية (المراكز الصحية المحلية) المتخصصة في معالجة الامراض الجنسية ومرض فقدان المناعة (الا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك) ولمستخدمي وعمال المقاول العاملين في الموقع كافة.

على المقاول ان يضع في برنامجه لتنفيذ الاشغال المطلوب تنفيذها عملاً بأحكام الفقرة (3/8) برنامج قابل للتطبيق لمستخدميه وعماله في الموقع وعوائلهم لضمان عدم انتقال العدوى والاصابة بالامراض الجنسية ومرض فقدان المناعة، يتضمن الاجراءات الوقائية، والكلفة اللازمة لذلك بموجب هذه الفقرة ومواصفاتها ويجب أن يتضمن البرنامج تفاصيل مكوناته والموارد المطلوب تأمينها وتوظيفها لتحقيقها وأجراءات التعاقد لتنفيذها. كما يجب ان يدعم البرنامج بتحليل للكلفة التخمينية معزز بالوثائق الداعمة ويتم الدفع للمقاول لاعداد وتنفيذ هذا البرنامج بما لايزيد على المبالغ المحددة لهذا الغرض.

٨/٦ - رقابة المقاول:

ينبغي على المقاول ان يوفر كل الملاكات اللازمة للتخطيط والتوجيه والترتيب والادارة والتفتيش واختبار الاشغال، طيلة فترة التنفيذ وبعدها لاية فترة تلزم لقيام المقاول بالتزاماته.

ينبغي ان يقوم بالرقابة عدد كاف من الاشخاص المؤهلين باستخدام لغة الاتصال (عملاً بأحكام الفقرة (٤/١)) وبالعمليات التي سيتم تنفيذها (بما في ذلك الاساليب والتقنيات المطلوبة والمخاطر المحتمل التعرض لها وطرق منع الحوادث)، الى غاية تنفيذ الاشغال بصورة مرضية وامنة.

٩/٦ - مستخدمو المقاول :

يجب ان يكون مستخدمو المقاول ذوي كفاية ومهارة وخبرة مناسبة كلا في مهنته او حرفته ويوافق عليهم المهندس، وبامكان المهندس الطلب الى المقاول ان يقوم بابعاد (او ان يعمل على ابعاد) اي شخص مستخدم في الموقع او في الاشغال، بمن فيهم ممثل المقاول، إذا كان ذلك الشخص :

أ- متماديا في مسلكه او عديم المبالاة بصورة مستمرة.

ب- يقوم بواجباته بشكل غير كفوء او باهمال.

ج- يخفق في تطبيق اي من احكام العقد.

د- متماد في سلوك مسلك يهدد السلامة أو الصحة أو حماية البيئة.

وفي هذه الحالة على المقاول عندئذ ان يعين (او يعمل على تعيين) شخص بديل مناسب.

١٠/٦ - سجلات العمال ومعدات المقاول :

يتعين على المقاول ان يزود المهندس بسجلات مفصلة لبيان ما يتوفر في الموقع من اعداد مستخدمي المقاول مصنفيين حسب المهارات، ومن اعداد معداته مصنفة حسب الانواع. يتم تقديم هذه السجلات الى المهندس كل شهر، باستعمال النماذج التي يوافق عليها المهندس، وذلك الى ان ينجز المقاول اي عمل معروف بانه ما زال متبقيا في تأريخ الاكمال المحدد في "شهادة تسلم الاشغال".

١١/٦ - السلوك غير المنضبط :

يتعين على المقاول ان يتخذ في جميع الاوقات كل الاحتياطات المعقولة للحيلولة دون وقوع اي شغب او تجاوز على القانون او اخلال بالنظام من مستخدمي المقاول او بينهم، وان يحافظ على الامن وحماية الاشخاص والممتلكات في الموقع وما يجاوره.

١٢/٦ - العمالة الاجنبية :

يحق للمقاول جلب العمالة الاجنبية من خارج دولة الاشغال بالاعداد الضرورية لتنفيذ الاشغال وبالحدود المسموح بها بموجب القوانين السارية المفعول.

على المقاول ضمان دخول هذه العمالة وفق تأشيرات دخول وموافقات عمل قانونية ، و لصاحب العمل بموجب طلب من المقاول تقديم المساعدة العاجلة للمقاول للحصول على الاذونات المحلية و الاقليمية والحكومية لجلب العمالة الاجنبية التي يحتاجها العمل.

ويتحمل المقاول مسؤولية إعادة مستخدميه الى المكان الذي تم توظيفهم منه أو مواقع أقامتهم السابقة. و في حالة وفاة أي منهم أو أحد أفراد أسرهم المقيمين معهم فعلى المقاول بصورة مماثلة مسؤولية تأمين الاجراءات اللازمة لأعادتهم الى وطنهم أو دفنهم.

١٣/٦ - التجهيزات اللازمة للغذاء :

على المقاول أعداد الترتيبات اللازمة لتهيأة التجهيزات الكافية من الغذاء المناسب كما محدد في المواصفات و بأسعار معقولة لمستخدميه ذوي العلاقة في تنفيذ العقد.

١٤/٦ - تجهيز الماء :

على المقاول ان يكون على اطلاع على أحوال الموقع وتأمين مياه صالحة للشرب و للاغراض الاخرى لاستخدامات مستخدميه.

١٥/٦ - الوقاية من الحشرات الضارة و المزعجة :

على المقاول طوال فترة العقد اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية مستخدميه العاملين في الموقع من الحشرات الضارة والمزعجة بهدف تقليلص مخاطرها على صحة العاملين. وعلى المقاول الالتزام بتطبيق التعليمات الصادرة عن دوائر الصحة المحلية عند اختيار واستخدام المبيدات لهذا الغرض.

١٦/٦ - المشروبات الكحولية و المخدرات :

على المقاول عدم استيراد أو بيع أو مقايضة أو توزيع أي من المشروبات الكحولية أو المخدرات أو السماح بتوريد أو بيع أو مقايضة أو توزيع اي منها من مستخدميه بخلاف ما معمول به في قوانين دولة الاشغال بهذا الصدد.

١٧/٦ - الأسلحة والأعتدة :

على المقاول عدم إعطاء أو مقايضة أو توزيع أية أسلحة أو ذخيرة من أي نوع على أي شخص أو السماح لأي من مستخدميه بذلك.

١٨/٦ - الاحتفالات والمناسبات الدينية :

على المقاول احترام المناسبات المعترف بها في الدولة، و أيام الاستراحة وأية عادات دينية أو غيرها.

١٩/٦ - مراسيم الجنازات :

على المقاول مسؤولية اتخاذ الاجراءات المطلوبة بموجب التعليمات المحلية و اللازمة لمراسيم جنازة اي من مستخدميه المحليين الذي يوافيه الاجل اثناء اشتغاله وبموجب الشروط المعمول بها محليا.

٢٠/٦ - استخدام القوة والتهديد في تعيين العمال :

على المقاول عدم تعيين عمالة باستخدام القوة والتهديد بأي من أنواعها، و أن أي نوع من أنواع العمل وتأدية الخدمة لم يعتمد فيه التعيين بصورة طوعية يعتبر التعيين فيه قد تم باعتماد التهديد بالقوة وفرض العقوبات.

٢١/٦ - عدم جواز تشغيل الاطفال :

على المقاول عدم تشغيل الاطفال في أي من الاعمال يغلب عليها طابع الاستغلال الاقتصادي او التي تعرضه أو تحرمه من التعليم أو التي تضر بصحته أو جسمه أو ذهنه أو سلوكه أو نفسيته أو نموه الاجتماعي.

٢٢/٦ - تقارير اشتغال العمال :

على المقاول الاحتفاظ بتقارير كاملة ودقيقة بأجراءات التعيين لعماله في الموقع وان تكون هذه التقارير متضمنة الاسم والعمر والجنس وساعات الاشتغال والاجور المدفوعة و لعماله كافة، يجب تلخيص هذه التقارير شهرياً، و تكون جاهزة لاطلاع

المهندس خلال ساعات العمل الاعتيادية. و هذه التقارير يجب أن تقدم ضمن بقية التفاصيل الاخرى المطلوب تقديمها من المقاول الى المهندس بموجب الفقرة ١٠/٦ (تقارير اشتغال العمال والمعدات).

المادة السابعة : التجهيزات الآلية والمواد والمصنعية

١/٧ - طريقة التنفيذ :

يتعين على المقاول أن يقوم بتصنيع التجهيزات الآلية، و انتاج وصناعة المواد، وجميع اعمال التنفيذ الأخرى على النحو الآتي :

- أ- بالطريقة المحددة في العقد (إن وجدت).
- ب- بطريقة حريصة ولأمانة باصول الصناعة المحترفة والمتعارف عليها.
- ج- باستخدام مرافق مجهزة بصورة مناسبة و مواد غير خطرة (ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد).

٢/٧ - العينات :

يتعين على المقاول أن يقدم الى المهندس، العينات الآتية للمواد والمعلومات المتعلقة بها، للحصول على موافقته قبل استعمال تلك المواد في الأشغال :

- أ- عينات الصانعين القياسية للمواد والعينات المنصوص عليها في العقد، وذلك على نفقة المقاول.
 - ب- أية عينات اضافية يطلبها المهندس كتغييرات.
- على أن يتم وضع ملصق على كل عينة لبيان منشئها والغرض من استعمالها في الاشغال.

٣/٧ - التفقيش :

يجب أن يتمتع أفراد صاحب العمل في كل الاوقات المعقولة بما يأتي :

- أ- الدخول ببسر الى كل اجزاء الموقع والى جميع الاماكن التي يتم الحصول على المواد الطبيعية منها.
 - ب- أن يتمكن خلال الانتاج والتصنيع والانشاء، (في الموقع وخارجه)، من اختبار وتفقيش وقياس وفحص المواد والمصنعية، والتحقق من تقدم تصنيع التجهيزات الآلية و انتاج وصناعة المواد.
- يتعين على المقاول أن يتيح لافراد صاحب العمل الفرصة الكاملة للقيام بهذه الانشطة، بما في ذلك توفير حق الدخول والتسهيلات، والتصاريج، وادوات السلامة، علما بان قيام المقاول بمثل هذه الافعال لا يعفيه من أي التزام أو مسؤولية.
- كما يتعين على المقاول اشعار المهندس عندما يتم تجهيز الاشغال وقبل تغطيتها أو حجبها عن النظر، أو توضيحها بقصد التخزين أو النقل. وعلى المهندس بعدئذ أن يجري الفحص أو التفقيش أو القياس أو الاختبار دون أي تأخير، او ان يعلم المقاول انه لا حاجة لاجراء الكشف عليها.

اما إذا اخفق المقاول في اشعار المهندس، فانه يترتب عليه – متى طلب منه المهندس ذلك – ان يكشف عن الاشغال التي تمت تغطيتها، ثم يعيدها الى وضعها السابق واصلاح العيوب فيها ويتحمل المقاول كل التكاليف التي تترتب على ذلك.

٤/٧ - الفحص :

ينطبق ما يرد في هذه “الفقرة” على جميع الفحوصات المنصوص عليها في العقد عدا الفحوصات التي يتم اجرائها بعد الاكمال (إن وجدت).

ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد يتعين على المقاول أن يقدم جميع الادوات، والمواد المساعدة، والوثائق وغيرها من المعلومات، والكهرباء والمعدات والمحروقات والمستهلكات، والأدوات، والعمالة، والمواد، والملاكات المؤهلة والخبرة مما يلزم لاجراء الفحوصات المنصوص عليها بطريقة فعالة. كما يتعين عليه أن يتفق مع المهندس على وقت ومكان اجراء الاختبار لأي من التجهيزات الآلية أو المواد والاجزاء الاخرى من الاشغال.

يجوز للمهندس، اعمالاً لاحكام "القسم الثالث عشر" أن يغير مكان أو تفاصيل الاختبارات المنصوص عليها، أو أن يأمر المقاول القيام باختبارات إضافية. وإذا تبين نتيجة لهذه الفحوصات المغيرة أو الإضافية أن التجهيزات الآلية أو المواد أو المصنوعات التي تم فحصها لا تتوافق ومتطلبات العقد، فإن كلفة تنفيذ هذه التغييرات يتحملها المقاول بغض النظر عن احكام العقد الأخرى.

يتعين على المهندس ان يرسل اشعاراً الى المقاول قبل (٢٤) ساعة في الاقل يعلمه فيه عن نيته لحضور الفحوصات. وإذا لم يحضر المهندس او من ينوب عنه في الموعد والمكان المتفق عليهما، فإنه يمكن للمقاول مواصلة اجراء الفحوصات، الا إذا صدرت له تعليمات تحريرية من المهندس بخلاف ذلك، وتعتبر هذه الفحوصات وكأنها قد تم اجراؤها بحضور المهندس.

إذا تكبد المقاول تأخيراً و / او كلفة بسبب امتثاله لهذه التعليمات، او نتيجة لتأخير يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عنه، فإنه يتعين على المقاول ان يقدم اشعاراً الى المهندس لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام المادة (١/٢٠)، بخصوص :

أ- تمديد مدة الاكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الاكمال قد تأخر او سوف يتأخر، وذلك بموجب احكام المادة (٤/٨).

ب- اي كلفة كهذه لاضافتهما الى مبلغ العقد.

ويتعين على المهندس، بعد تسلمه لمثل هذا الاشعار، ان يقوم وفقاً لاحكام الفقرة (٥/٣) بالاتفاق عليها، او اجراء التقديرات لهذه الامور.

يتعين على المقاول ان يقدم للمهندس، دون توان، تقارير الفحوصات مصدقة. فإذا وجد المهندس بأن الفحوصات قد اجيزت، يقوم باقرار شهادة الاختبار، او يصدر للمقاول كتاباً بهذا المضمون. ويتعين على المهندس إذا لم يكن قد حضر اجراء الفحوصات، قبول نتائج القراءات على انها صحيحة.

٥/٧ - الرضا :

إذا اخفق المقاول في اجراء اية فحوصات مطلوبة بموجب العقد او إذا وجد نتيجة لاي اختبار او تفتيش او قياس او اختبار، ان اياً من التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعات معيبة، او انه لا يتوافق مع متطلبات العقد، فان للمهندس ان يرفض تلك التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعات باشعار يرسله الى المقاول، مع بيان الاسباب الداعية للرفض. ويتعين على المقاول تالياً لذلك ان يصلح العيب في البند المرفوض حتى يصبح متوافقاً مع متطلبات العقد.

وإذا طلب المهندس اعادة الاختبار لاي من التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعات، فإنه يجب اعادة اجراء الاختبارات تحت الشروط او الظروف ذاتها. وإذا تبين نتيجة لذلك ان صاحب العمل قد تكبد كلفة اضافية بسبب الرفض واعادة الاختبار، فإنه يتعين على المقاول وفقاً للفقرة (٥/٢) ان يدفع هذه الكلفة الإضافية الى صاحب العمل.

٦/٧ - اعمال الاصلاحات :

على الرغم من اي فحص سابق او اصدار شهادة سابقة، يتمتع المهندس بصلاحيات اصدار التعليمات الى المقاول بما يأتي :

أ- ابعاد اي تجهيزات الية او مواد مخالفة لمتطلبات العقد واستبدالها.

ب- ازالة واعادة تنفيذ اي جزء من الاشغال مخالف لمتطلبات العقد.

ج- تنفيذ اي عمل يعتبر برأي المهندس انه مطلوب بصورة مستعجلة من اجل سلامة الاشغال، بسبب حصول حادث ما، او واقعة غير منظورة، او لغير ذلك من الاسباب.

ينبغي على المقاول ان يتقيد بتعليمات المهندس تلك، وان ينفذها خلال مدة معقولة، لا تتجاوز المدة المحددة (ان وجدت) في التعليمات، او ان ينفذها فوراً إذا كان الامر متعلقاً بتنفيذ عمل ما بصفة الاستعجال كما هو مطلوب في الفقرة (ج) اعلاه.

إذا اخفق المقاول في التقيد بتعليمات المهندس، فان صاحب العمل مخول باستخدام اي أشخاص آخرين لتنفيذ مثل هذا العمل والدفع له مقابل عمله. وفيما عدا والى الحد الذي يكون فيه المقاول مستحقاً لدفعة ما بخصوص هذا العمل، فإنه يتعين على المقاول، اعمالاً للفقرة (٥/٢) ان يدفع لصاحب العمل كل النفقات المترتبة على مثل هذا الاخفاق بالاضافة الى انه بدءاً من الدفعة الشهرية الثانية فإنه لن تصرف اية دفعات لاحقة الا بعد حصول المقاول على شهادة صادرة من ممثل المهندس تثبت قيامه بازالة المخلفات غير الصالحة والمواد المرفوضة كافة من الموقع.

٧/٧ - ملكية التجهيزات الآلية والمواد :

ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد، فإن اية فقرة من التجهيزات الآلية والمواد، والى الحد الذي ينسجم مع قوانين الدولة، تصبح ملكاً لصاحب العمل (خالياً من أي رهن أو حقوق للغير) اعتباراً من التاريخ الأقرب مما يأتي :

أ- عندما يتم إدخالها الى الموقع أو تركيبها في الأشغال.

ب- عندما يستلم المقاول دفعة عن قيمة الآلية والمواد عملاً بالفقرة (١٠/٨) (الدفع عن الآلية في حالة تعليق العمل).

٨/٧ - عوائد حق الملكية :

على المقاول - ما لم ينص في المواصفات على خلاف ذلك - ان يدفع عوائد الملكية وبدلات الايجار وغيرها من الدفعات المتعلقة بما يأتي :

أ- المواد الطبيعية التي يتم الحصول عليها من خارج الموقع.

ب- التخلص من الانقاض وناتج الحفريات والمواد الفائضة الاخرى خارج الموقع (سواء كانت طبيعية أو مصنعة)، الا إذا تضمن العقد تخصيص اماكن لطرح الانقاض داخل الموقع.

المادة الثامنة : المباشرة، تأخر الأكمال وتعليق العمل

١/٨ - مباشرة العمل :

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد ، يعتبر تاريخ المباشرة هو التاريخ الذي بموجبه يكون قد تحققت الشروط السابقة المشار إليها لاحقاً كافة و اعلان المهندس بأنجاز اتفاق الطرفين والايجاز الى المقاول بالمباشرة بالأشغال:

أ- توقيع اتفاقية العقد من طرفي العقد والمصادقة عليها من قبل الجهة المخولة بذلك في دولة الاشغال ان تطلب ذلك.

ب- تزويد المقاول بالادلة الضرورية لاثبات قيام صاحب العمل بتأمين الترتيبات المالية للعقد(بموجب الفقرة (٤/٢) (الترتيبات المالية لصاحب العمل) ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد.

ج- استلام المقاول للموقع والبيانات الخاصة بالموقع والموافقات المشار اليها بالفقرة الثانوية (أ) من الفقرة (١٣/١) (التقيد بالقوانين)، و المطلوبة للمباشرة بالعمل.

د- استلام المقاول للدفعة المقدمة بموجب الفقرة (٢/١٤) (السلفة المقدمة) بعد ان يكون قد قدم خطاب الضمان الخاص بالسلفة المقدمة.

و إذا لم يستلم المقاول اشعار المهندس بالمباشرة خلال ١٨٠ يوماً من صدور كتاب الأحالة يحق للمقاول طلب انتهاء العقد عملاً بأحكام الفقرة (٢/١٦) (الانتهاء من قبل المقاول).

يتعين على المقاول مباشرة التصميم والتنفيذ في أقرب وقت معقول عملياً، بعد “تاريخ المباشرة” وأن يستمر في العمل بعد ذلك بالسرعة الواجبة دون أي تأخير.

٢/٨ - مدة الاكمال :

ينبغي على المقاول أن يكمل جميع الاشغال، وأي قسم منها (إن وجد)، خلال مدة الاكمال المحددة للاشغال بكاملها، أو لأي قسم منها، (حسب واقع الحال)، ويشمل ذلك :

أ- تحقيق نجاح “الفحوصات عند الاكمال”.

ب- أكمل كل الأشغال المحددة في العقد، كما هي مطلوبة للاشغال بكاملها أو لأي قسم منها، بحيث يمكن اعتبارها أنها قد اكتملت لاغراض تسلمها بموجب الفقرة (١/١٠).

٣/٨ - منهاج العمل :

يتعين على المقاول أن يقدم الى المهندس منهاج عمل زمني مفصل خلال (٢٨) يوماً من تاريخ تسلمه أشعار المباشرة بموجب الفقرة (١/٨). كما يتعين عليه أيضا أن يقدم منهاجا معدلا في أي وقت يتبين فيه أن المنهاج السابق لم يعد يتماشى مع التقدم الفعلي أو مع التزامات المقاول، على أن يشتمل كل من هذه الجداول على ما يأتي :

أ- الترتيب الذي يعتزم المقاول تنفيذ الاشغال بمقتضاه، بما في ذلك التوقيت المتوقع لكل مرحلة من مراحل التصميم، واعداد وثائق المقاول، والشراء، وتصنيع التجهيزات الآلية، والتوريد الى الموقع، والانشاء، والتركيب والفحص والاستلام والتشغيل التجريبي .

ب- الفترة اللازمة لمراجعة وتقديم ومصادقة وقبول وثائق المقاول كما حددت في متطلبات صاحب العمل وبموجب الفقرة (٢/٥).

ج- بيان تسلسل ومواعيد المعاينات والفحوصات المحددة في العقد.

د- تقريراً مسانداً يتناول :

١- الوصف العام لاساليب التنفيذ المنوى اعتمادها لكل مرحلة رئيسية من مراحل التنفيذ.

٢- وبيان تقديرات المقاول المعقولة لاعداد مستخدمي المقاول مصنفين حسب المهارات، وسجل معدات المقاول مصنفة حسب الانواع، مما يلزم تواجده في الموقع لكل مرحلة من مراحل التنفيذ الرئيسية.

وما لم يعلق المهندس - خلال (٢١) يوماً من تاريخ تسلمه البرنامج - عليه واعلام المقاول عن مدى عدم مطابقة البرنامج للعقد، فللمقاول حينئذ الحق في أن يقوم بالتنفيذ بموجبه، مع مراعاة التزاماته الأخرى وفقاً للعقد. كما يعتبر أفراد صاحب العمل مخولين بالاعتماد على ذلك المنهاج عند التخطيط لاداء انشطتهم.

يتعين على المقاول ارسال اشعار الى المهندس، فوراً، عن أية احداث محتملة أو ظروف مستقبلية يمكن أن تؤثر تأثيراً عكسياً على تنفيذ الاشغال، أو تزيد مبلغ العقد أو تؤخر عمليات التنفيذ. ويجوز للمهندس أن يطلب من المقاول اعداد تقديراته لما قد (المتعلقة 13/3 تتسبب به هذه الاحداث المحتملة أو الظروف المستقبلية و / أو أن يقدم مقترحاته بموجب احكام الفقرة) بالتغييرات.

إذا أشعر المهندس المقاول في أي وقت بأن برنامج العمل لم يعد يتوافق مع العقد (مبيناً مدى عدم التوافق) أو أنه لا يتناسب مع التقدم الفعلي للتنفيذ وأهداف المقاول المخطط لها، فانه يتعين على المقاول تقديم منهاج معدل الى المهندس إعمالاً لاحكام هذه"الفقرة".

٤/٨ - تمديد مدة الاكمال :

يحق للمقاول - مع الخضوع للفقرة (١/٢٠) - الحصول على تمديد لمدة الاكمال إذا حصل تأخير أو كان متوقفاً أن يحصل تأخير، و مدى تأثيره على موعد تسليم الاشغال لغرض تطبيق الفقرة (١/١٠)، وذلك لأي من الاسباب الآتية:

أ- التغيير، الا إذا كان قد تم الاتفاق على تعديل مدة الاكمال بموجب الفقرة (٣/١٣).

ب- أي سبب للتأخير يبرر تمديد مدة الاكمال بمقتضى أي من هذه الشروط.

ج- الظروف المناخية المعاكسة بصورة استثنائية.

د- النقص غير المنظور في توفر المستخدمين أو مستلزمات التنفيذ مما هو ناتج عن انتشار وباء أو تغيير الاجراءات الحكومية.

هـ- أي تأخر أو عاقبة أو منع يعزى الى تصرفات صاحب العمل أو أفراد، أو أي من المقاولين الآخرين العاملين لحسابه في الموقع.

إذا اعتبر المقاول نفسه محققاً لتمديد ما في "مدة الاكمال"، فانه يتعين عليه ان يشعر المهندس بذلك إعمالاً للفقرة (١/٢٠). وعندما يقوم المهندس بتقدير كل تمديد للمدة بموجب الفقرة (١/٢٠)، فان له أن يعيد النظر في التقديرات السابقة ويجوز له أن يزيد، ولكن ليس له أن ينقص التمديد الكلي لمدة الاكمال.

٥/٨ - التأخير بسبب السلطات :

يعتبر التأخير أو الأعاقبة سبباً للتأخير بموجب البند (٤/٨/ب) وذلك في الحالات الآتية :

أ- إذا تجاوب المقاول بجدية في أتباع الأجراءات الموضوعية من السلطات المختصة المشكلة قانوناً.

ب- تسبب هذه السلطات بالتأخير أو اعاققت عمل المقاول.

ج- ان هذا التأخير أو الاعاقبة لم يكن منظورا.

٦/٨ - نسبة تقدم العمل :

إذا تبين في أي وقت :

أ- أن التقدم الفعلي بطيء جدا بحيث يصبح الاكمال متعذرا خلال مدة الاكمال.

ب- أن تقدم العمل قد تخلف (أو سوف يتخلف) عن توقيت المنهاج الحالي المشار اليه في الفقرة (٣/٨). ولم يكن ذلك راجعا لسبب من تلك الاسباب الواردة في الفقرة (٤/٨)، عندئذ يمكن للمهندس أن يصدر تعليماته الى المقاول عملا بالفقرة (٣/٨) ليقوم المقاول باعداد برنامج عمل معدل، مدعما بتقرير يبين الاسباب المعدلة التي ينوي المقاول اتباعها لتسريع معدل تقدم العمل واثامته ضمن مدة الاكمال.

وما لم يصدر عن المهندس تعليمات خلافا لذلك، فانه يتعين على المقاول ان يياشر باعتماد الاسباب المعدلة، التي قد تتطلب زيادة عدد ساعات العمل و/أو اعداد مستخدمى المقاول و/أو مستلزمات التنفيذ، على مسؤولية المقاول ونفقته. اما إذا ادت هذه الاسباب المعدلة الى أن يتحمل صاحب العمل كلفة اضافية، فانه ينبغي على المقاول - عملا باحكام الفقرة (٥/٢) - أن يدفع هذه الكلفة الإضافية الى صاحب العمل، بالاضافة الى أية غرامات عن التأخير (إن وجدت) بموجب الفقرة (٧/٨) لاحقا.

يتعين على صاحب العمل دفع الكلفة الإضافية الناجمة عن مراجعة أساليب التنفيذ التي أصدرها المهندس بهدف تسريع وتأثير العمل ولتقليص التأخير الحاصل للأسباب المدرجة الفقرة (٤/٨) (تمديد مدة الاكمال) دون التسبب بأية دفعة إضافية متحققة للمقاول.

٧/٨ - الغرامات التأخيرية :

إذا اخفق المقاول في الالتزام في اكمال الاشغال وفقا لاحكام الفقرة (٢/٨)، فينبغي عليه أن يدفع لصاحب العمل إعمالا لاحكام الفقرة (٥/٢) الغرامات التأخيرية المترتبة على هذا الاخفاق، وتكون هذه الغرامات بالمقدار المنصوص عليه في بيانات العقد، وذلك عن كل يوم يمر بين المدة المحددة للاكمال والتاريخ المحدد في شهادة الاستلام الأولي للاشغال، الا أن مجموع الغرامات المستحقة بموجب هذه "الفقرة"، يجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للغرامات التأخيرية (إن وجدت) كما هو منصوص عليه في بيانات العقد.

تعتبر الغرامات التأخيرية هذه هي كل ما يجب على المقاول دفعه نظير هذا الاخفاق، فيما عدا حالة انهاء العقد من صاحب العمل بموجب الفقرة (٢/١٥) قبل اكمال الاشغال، ولا تعفى هذه الغرامات المقاول من التزامه باكمال الاشغال او من اي من واجباته أو التزاماته أو مسؤولياته الاخرى التي تكون عليه بموجب العقد، ولايخل توقيع هذه التعويضات بحق صاحب العمل في التعويض عما يصيبه من اضرار نتيجة التأخير.

٨/٨ - تعليق العمل :

للمهندس - في أي وقت - أن يصدر تعليماته الى المقاول لتعليق العمل في أي جزء من الاشغال أو فيها كلها. وعلى المقاول خلال هذا التعليق، أن يحمي ويحافظ على الاشغال أو ذلك الجزء منها ضد أي تردي أو خسارة أو ضرر.

وللمهندس ايضا أن يبين اسباب التعليق في اشعاره. فاذا كان سبب التعليق من مسؤولية المقاول، فلا تطبق احكام الفقرات الآتية (٩/٨، ١٠/٨، ١١/٨).

٩/٨ - تبعات تعليق العمل :

إذا تكبد المقاول تأخراً في مدة الاكمال و/ أو كلفة ما بسبب امتثاله لتعليمات المهندس بتعليق العمل عملاً بالفقرة (٨/٨)، و/أو استئناف العمل، فالمقاول ان يقدم اشعاراً الى المهندس بذلك، لتقدير ما يستحقه المقاول عملاً باحكام الفقرة (١/٢٠) بخصوص :

أ- أي تمديد في مدة الاكمال بسبب هذا التأخير، إذا كان الانجاز قد تأخر او سوف يتأخر، وذلك بموجب الفقرة (٤/٨).

ب- أي كلفة كهذه، لاضافتها الى مبلغ العقد.

وبعد تسلم المهندس للاشعار، يتعين عليه النظر فيه بموجب احكام الفقرة (٥/٣) للاتفاق عليها او اعداد تقديراته بشأن هذه الامور.

علماً بأنه المقاول لا يستحق اي تمديد في مدة الاكمال أو استرداد الكلفة التي تكبدها بسبب قيامه باصلاح ما هو ناتج عن عيب في تصاميمه أو مواده أو مصنعيته، أو عن أي اخفاق منه في الحماية أو التخزين أو المحافظة على الاشغال عملاً باحكام الفقرة (٨/٨).

١٠/٨ - الدفع مقابل التجهيزات الآلية والمواد في حالة تعليق العمل :

يستحق المقاول أن تدفع له قيمة التجهيزات الآلية و/أو المواد (كما هي بتاريخ تعليق العمل) والتي لم يتم توريدها بعد الى الموقع، إذا :

أ- كان العمل في التجهيزات الآلية، او توريد التجهيزات الآلية و/أو المواد قد تم تعليقه لمدة تتجاوز (٢٨) يوماً.

ب- قام المقاول بتأشير تلك التجهيزات الآلية و/أو المواد بأنها أصبحت ملكاً لصاحب العمل وفقاً للتعليمات الصادرة عن المهندس.

١١/٨ - التعليق المطول :

إذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (٨/٨) لمدة تتجاوز (٨٤) يوماً، (ما لم يرد خلاف ذلك في الشروط الخاصة)، جاز للمقاول ان يطلب من المهندس ان يصرح له باستئناف العمل. فإذا لم يصرح المهندس للمقاول باستئناف العمل خلال الـ (٢٨) يوماً التالية لتاريخ الطلب، جاز للمقاول، بعد اشعار المهندس، أن يتعامل مع ذلك التعليق وكأنه الغاء بموجب احكام “المادة الثالثة عشرة” لذلك الجزء المتأثر من الاشغال. اما إذا كان التعليق يؤثر على الاشغال بمجملها، جاز للمقاول ارسال اشعار بانهاء العقد منه عملاً باحكام الفقرة (٢/١٦).

١٢/٨ - استئناف العمل :

إذا صدرت تعليمات أو اذن من المهندس باستئناف العمل، فإنه يتعين على المقاول والمهندس مجتمعين، ان يقوموا بالكشف عن الاشغال والتجهيزات الآلية والمواد التي تأثرت بالتعليق، وعلى المقاول أن يقوم باصلاح أي تردي أو عيب أو خسارة تكون قد لحقت بها خلال فترة التعليق تلك. بعد استلام توجيه من المهندس بذلك بموجب المادة الثالثة عشرة (التغييرات والتعديلات).

المادة التاسعة : الفحوصات عند الأكمال

١/٩ - التزامات المقاول :

يتعين على المقاول اجراء "الفحوصات عند الاكمال" طبقا لاحكام هذا "المادة" و الفقرة (٤/٧) ، وذلك بعد تقديم الوثائق المطلوبة منه بموجب الفقرة (٦/٥) ، (٧/٥) .

يتعين على المقاول أن يعلم المهندس باشعار لاتقل مدته عن (٢١) يوما من الموعد الذي يكون فيه المقاول مستعدا لاجراء أي من الفحوصات عند الاكمال. وما لم يتفق على خلاف ذلك، يتم اجراء هذه الفحوصات خلال (١٤) يوما بعد هذا الموعد، في اليوم أو الايام التي يحددها المهندس.

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة يتم اجراء فحص الاكمال بموجب الخطوات الآتية :

أ- فحص ما قبل الأستلام الأولي للأشغال والذي يتضمن الفحص المناسب للمنظومات والمعدات الداخلة في الاشغال كذلك فحص الاداء لها بالتشغيل على (الحار أو البارد) لتحديد مدى قدرة تلك المنظومات والمعدات على تأدية عملها بصورة سليمة تهيئة للمرحلة الثانية المشار اليها بالفقرة (ب) لاحقا.

ب- اختبار الأستلام الأولي للأشغال والذي يتضمن فحوصات تشغيل محددة للتأكد من أن الاشغال أو الجزء المشمول بالتسليم ممكن تشغيله بصورة سليمة وكما محدد له في ظروف التشغيل كافة.

ج- تشغيل تجريبي للتأكد من أن الاشغال أو الجزء المشمول بالتسليم يعمل بصورة كفوءة وبموجب العقد.

ويتعين على المقاول أثناء التشغيل التجريبي وعند ثبوت عمل الاشغال بظروف مستقرة تقديم إشعار الى المهندس يعلمه بموجبه بجاهزية الاشغال لاجراء أي فحص من فحوصات الاكمال بضمنها فحص الاداء، والذي سيوضح مدى تحقيق الاشغال للمواصفات المحددة في متطلبات صاحب العمل وجدول الضمانات.

ولا يتضمن التشغيل التجريبي الاشعار بالأستلام الأولي للأشغال بموجب المادة العاشرة إلا إذا أشير الى ذلك بموجب الشروط الخاصة بالعقد.

وأي ناتج ينجم عن تشغيل الاشغال سيكون من حق صاحب العمل.

يتعين على المهندس عند تقييم نتائج "الفحوصات عند الأكمال"، أخذ سماح مناسب لمراعاة أي استخدام للأشغال بمعرفة صاحب العمل على الأداء أو الخواص الأخرى للأشغال.

و يقدم المقاول تقرير مصدق بنتائج تلك الفحوصات الى المهندس، عندما تعتبر الاشغال، أو أي قسم منها، أنه قد اجتاز مرحلة "الفحوصات عند الأكمال" (بموجب البنود أ، ب، ج، أنفا).

٢/٩ - الاختبارات المتأخرة :

إذا أخر صاحب العمل الفحوصات عند الاكمال بدون مبرر، يتم تطبيق احكام الفقرة الخامسة من الفقرة (٤/٧) و/او الفقرة (٣/١٠) بخصوص التدخل في اجراء الفحوصات.

وإذا تم تأخير اجراء "الفحوصات عند الاكمال" من المقاول بدون مبرر، جاز للمهندس أن يرسل اشعارا الى المقاول يطلب فيه منه أن يجري الفحوصات خلال (٢١) يوما من بعد تاريخ استلام الاشعار، ويتعين على المقاول أن يجري الفحوصات خلال تلك الفترة في اليوم أو الايام التي يحددها المقاول شريطة اشعار المهندس بذلك.

اما إذا اخفق المقاول في اجراء "الفحوصات عند الاكمال" خلال فترة الـ (٢١) يوما، جاز لافراد صاحب العمل اجراء الفحوصات على مسؤولية ونفقة المقاول، وتعتبر تلك الفحوصات وكأنها قد تم اجرائها بحضور المقاول وتقبل نتائجها على انها صحيحة.

إذا أخفقت الاشغال او اي قسم منها في اجتياز "الفحوصات عند الاكمال"، فيتم تطبيق احكام الفقرة (٥/٧) عليها. ويجوز للمهندس او للمقاول ان يطلب اعادة اختبار ما أخفقت نتيجته لاي جزء من الاشغال ذات العلاقة، على ان تعاد الفحوصات تحت نفس الشروط والظروف.

٤/٩ - الاخفاق في اجتياز الفحوصات عند الاكمال :

إذا أخفقت الاشغال، او اي قسم منها، في اجتياز "الفحوصات عند الاكمال" بعد إعادتها بموجب الفقرة (٣/٩)، فان المهندس مخول باتخاذ اي من الاجراءات الآتية :

- أ- ان يامر بتكرار اعادة الفحوصات عند الاكمال مرة اخرى بموجب الفقرة (٣/٩).
 - ب- إذا كان هذا الاخفاق يؤدي الى فقدان صاحب العمل بشكل جوهري من الاستفادة الكاملة من الاشغال او اي قسم منها، فللمهندس ان يرفض الاشغال او اي قسم منها (حسب واقع الحال)، وفي هذه الحالة يحق لصاحب العمل الحصول على نفس الغرامات المنصوص عليها ضمن احكام البند (٤/١١-ج).
 - ج- ان يصدر المهندس شهادة الاستلام الأولى للاشغال، إذا طلب صاحب العمل منه ذلك.
- في حالة تطبيق الفقرة (ج) اعلاه، يتعين على المقاول ان يستمر في اداء جميع التزاماته الاخرى وفقا للعقد، ويتم تخفيض مبلغ العقد بمبلغ مناسب لتغطية نقصان القيمة المتحققة بالنسبة لصاحب العمل نتيجة هذا الاخفاق. وما لم يكن هذا التخفيض المتعلق بهذا الاخفاق محددًا في العقد (او حددت طريقة احتسابه)، فان لصاحب العمل ان يطلب تقييم التخفيض باحدى الطريقتين الآتيتين :
- ١- ان يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (كتعويض كامل عن هذا الاخفاق فقط) ويدفع التعويض قبل اصدار شهادة الاستلام الأولى للاشغال.
 - ٢- ان يتم تقديره ودفع مقابله بموجب احكام الفقرتين (٥/٢) و (٥/٣).

المادة العاشرة : تسلم الاشغال من قبل صاحب العمل:

١/١٠ - تسلم الاشغال واقسام الاشغال :

باستثناء النص الوارد في الفقرة (٤/٩) بخصوص الاخفاق في اجتياز "الفحوصات عند الاكمال"، فانه يتعين أن يتسلم الاشغال صاحب العمل عندما :

- ١- تكون الاشغال قد تم اكمالها وفقا للعقد، بما في ذلك الامور المحددة في الفقرة (٢/٨) المتعلقة بمدة الانجاز، وباستثناء ما يسمح به وفقا للفقرة (أ) ادناه، و...
 - ٢- يكون قد تم اصدار شهادة تسلم الاشغال، او تعتبر وكأنها قد تم اصدارها وفقا لاحكام هذه "الفقرة".
- يجوز للمقاول ان يتقدم بطلب الى المهندس لاصدار "شهادة الاستلام الأولى للاشغال" في مدة لا تقل عن (١٤) يوما من التاريخ الذي تكون فيه الاشغال - برأي المقاول - قد تم اكمالها وانها جاهزة للتسليم. واذا كانت الاشغال مقسمة الى اقسام، فللمقاول ان يتقدم بطلب تسليم اي قسم منها بنفس الطريقة.
- يتعين على المهندس أن يقوم خلال (٢٨) يوما من بعد تاريخ تسلمه طلب المقاول بما يأتي :

- أ- اصدار شهادة الاستلام الأولى للاشغال للمقاول محددًا فيها التاريخ الذي تعتبر فيه الاشغال، أو أي قسم منها، قد تم اكمالها بموجب العقد، باستثناء أية أعمال ثانوية متبقية أو عيوب لا تؤثر بشكل جوهري على استعمال الاشغال - أو اي قسم منها - للغرض الذي أنشئت من اجله، (الى أن يتم اكمال هذه الاعمال وتصلح هذه العيوب)، و...
- ب- أن يرفض الطلب، مبينًا الاسباب، ومحددًا العمل الذي يترتب على المقاول أن يستكمل انجازه حتى يمكن اصدار شهادة تسلم الاشغال. ويتعين على المقاول أن يستكمل انجاز مثل هذا العمل قبل التقدم باشعار آخر لتسليم الاشغال بموجب أحكام هذه المادة.

اما إذا لم يصدر المهندس شهادة الأستلام الأولي للاشغال أو لم يرفض طلب المقاول خلال فترة الـ (٢٨) يوما، وكانت الاشغال أو القسم (حسب واقع الحال) قد تم اكمالها بصورة جوهرية وفقا للعقد، فعندها يجب اعتبار شهادة "الأستلام الأولي" وكأنها قد تم اصدارها بالفعل في اخر يوم من تلك الفترة.

٢/١٠ - تسلم اجزاء من الاشغال:

يجوز للمهندس - بناء على تقدير صاحب العمل منفردا - ان يصدر شهادة الاستلام الأولي لاي جزء من الاشغال الدائمة. و لا يجوز لصاحب العمل ان يستخدم اي جزء من الاشغال (بخلاف الاستعمال كاجراء مؤقت منصوص عليه في العقد او تم الاتفاق بين الطرفين بشأنه) الا إذا او الى حين ان يصدر المهندس شهادة تسلم الاشغال لذلك الجزء. اما إذا استخدم صاحب العمل اي جزء قبل اصدار شهادة الاستلام الأولي، فانه :

أ- يجب اعتبار ذلك الجزء الذي تم استخدامه وكأنه قد تم تسلمه من تاريخ بدء استعماله.
ب- تنتقل مسؤولية العناية بذلك الجزء من الاشغال الى صاحب العمل من ذلك التاريخ، وتتوقف مسؤولية المقاول عن العناية به.

ج- يتعين على المهندس ان يصدر شهادة الاستلام الأولي لذلك الجزء، إذا طلب المقاول منه ذلك.
بعد إصدار المهندس شهادة الأستلام الأولي للاشغال لجزء ما من الاشغال، فإنه يجب اتاحة أقرب فرصة للمقاول ليستكمل ما يلزم من خطوات لاجراء ما تبقى من "الفحوصات عند الاكمال" وعلى المقاول أن يقوم بإجراء تلك الفحوصات في اسرع فرصة ممكنة عمليا، وقبل انقضاء "فترة الصيانة" التي تخص ذلك الجزء.
إذا تكبد المقاول كلفة ما نتيجة تسلم صاحب العمل جزءاً من الاشغال و/أو استخدامه - ما لم يكن ذلك منصوصا عليه في العقد أو تمت موافقة المقاول عليه - فانه يتعين على المقاول :

١- أن يرسل اشعاراً الى المهندس.
٢- أن يتم تقدير استحقاقات المقاول بشأن تلك الكلفة، مع مراعاة أحكام الفقرة (١/٢٠)، مضافا اليها هامش ربح معقول، لاضافتها الى مبلغ العقد.
ويتعين على المهندس، بعد تسلمه لمثل هذا الاشعار، أن يقوم عملاً بأحكام الفقرة (٥/٣) بالاتفاق على تلك الكلفة والربح أو تقديرهما.

إذا تم اصدار شهادة الأستلام الأولي لجزء ما لقسم من الاشغال، فإن تعويضات التأخير عما تبقى من الاشغال يجب تخفيضها. وبالمثل، فإن تعويضات التأخير لما تبقى من قسم ما من الاشغال (إن وجد) إذا تم تسلم جزء ما منه، فيتم تخفيضهما أيضاً. أما التخفيض في تعويضات التأخير فيتم احتسابه بالتناسب بالجزء الذي تم تسلمه من قيمة منسوبة الى القيمة الكلية للاشغال أو القسم من الاشغال (حسب واقع الحال). ويتعين على المهندس عملاً بأحكام الفقرة (٥/٣)، أن يقوم بالاتفاق عليها أو أن يعد التقديرات المتعلقة بهذه النسب. علماً بأن احكام هذه الفقرة لا تطبق الا على المقدار اليومي لتعويضات التأخير بموجب الفقرة (٨/٧) ولا تؤثر على مبلغ الحد الأقصى لها.

٣/١٠ - التدخل في اجراء الفحوصات عند الاكمال :

إذا تعذر على المقاول اجراء "الفحوصات عند الاكمال" - لفترة تتجاوز (١٤) يوما - لأي سبب يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عنه، فإنه يجب اعتبار تلك الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) أنه قد تم تسلمها من صاحب العمل في التاريخ الذي كان ممكناً فيه انجاز الفحوصات عند الاكمال.

ويتعين على المهندس أن يصدر شهادة الاستلام الأولي للاشغال وفقاً لذلك، ولكنه يتعين على المقاول اجراء الفحوصات عند الاكمال في أقرب فرصة ممكنة عمليا قبل انقضاء "فترة الصيانة". وعلى المهندس أن يرسل اشعاراً خلال مدة (١٤) يوما يتضمن اجراء الفحوصات عند الاكمال بموجب الشروط ذات العلاقة في العقد.

إذا تكبد المقاول تأخراً في مدة الاكمال و/أو كلفة ما نتيجة لمثل هذا التأخير في اجراء الاختبارات عند الاكمال، فللمقاول أن يرسل اشعاراً الى المهندس لتقدير استحقاقاته بشأنها مع مراعاة أحكام الفقرة (١/٢٠)، بخصوص :

أ- أي تمديد في مدة الاكمال مما نتج عن هذا التأخير، إذا كان الاكمال قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب المادة (٤/٨).

ب- أي كلفة كهذه لاضافتها الى مبلغ العقد.

وعلى المهندس - بعد تسلمه أشعار المقاول - أن يقوم إعمالاً للفقرة (٥/٣) بالاتفاق عليها أو اعداد التقديرات المتعلقة بهذه الامور.

٤/١٠ - الأسطح التي يطلب اعادتها الى وضعها السابق :

باستثناء ما نص عليه خلافاً لذلك في شهادة تسلم للاشغال، فان شهادة الاستلام الأولي لأي قسم أو جزء ما من الاشغال، لا يمكن اعتبارها تصديقاً على اكمال أي عمل للأرض أو الأسطح المطلوب اعادتها الى وضعها السابق.

المادة الحادية عشرة : المسؤولية عن العيوب

١/١١ - إكمال الاعمال المتبقية واصلاح العيوب :

لكي تكون الاشغال ووثائق المقاول، وأي قسم منها، في الحالة التي يتطلبها العقد (باستثناء ما قد ينجم عن الاستعمال العادي والاستهلاك المتوقع) بتاريخ انقضاء فترة الصيانة المتعلقة بها، أو بعدها مباشرة بأقصر فترة ممكنة عملياً، فإنه يتعين على المقاول :

أ- اكمال أي عمل متبق اعتباراً من التاريخ المحدد في شهادة تسلم الاشغال، خلال مدة معقولة وفقاً لتعليمات المهندس.

ب- تنفيذ جميع الأعمال المطلوبة لاصلاح العيوب أو الضرر وفقاً لتعليمات صاحب العمل (أو من ينوب عنه)، في وقت وقبل انقضاء فترة الصيانة في تلك الاشغال أو في أي قسم منها (حسب واقع الحال).

وإذا ما ظهر عيب أو حدث ضرر، فإنه يتعين على صاحب العمل (أو من ينوب عنه) أن يرسل للمقاول اشعاراً بذلك.

٢/١١ - كلفة اصلاح العيوب :

يتحمل المقاول كلفة جميع الاعمال المشار إليها في الفقرة (١/١١ - ب) على مسؤوليته ونفقاته الخاصة، إذا كانت وإلى المدى الذي تعزى فيه هذه الأعمال الى :

أ- تصاميم الاشغال عدا أجزاء التصاميم التي هي من مسؤولية صاحب العمل (أن وجدت).

ب- تقديم تجهيزات آلية أو مواد مصنوعة مخالفة لشروط العقد.

ج- التشغيل والصيانة غير الدقيقة والتي نتجت عن أسباب تعود لمسؤوليتها على المقاول بموجب الفقرة (٦/٥) ولغاية الفقرة (٧/٥) أو غيرها.

د- أي اخفاق من جانب المقاول في التقيد بأي التزام آخر.

أما إذا كانت وإلى المدى الذي تعزى فيه هذه الاعمال الى أي سبب آخر "لا يخص المقاول"، كلياً أو جزئياً فإنه يجب إبلاغ المقاول بذلك من صاحب العمل (أو نيابة عنه)، دون توان، وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق احكام الفقرة (٣/١٣) المتعلقة بإجراء التغييرات.

٣/١١ - تمديد فترة الصيانة (خلال فترة الصيانة) :

لصاحب العمل الحق في تمديد فترة الصيانة في الاشغال أو أي قسم منها، بموجب الفقرة (٥/٢)، بفترة تساوي فترة الصيانة الواردة في بيانات العقد وبما لايزيد على سنتين، إذا كانت هذه الاشغال أو أي قسم منها، أو أي بند رئيس من التجهيزات الآلية (حسب واقع الحال بعد تسلمه) لا يمكن استعمالها للأغراض المقصود منها، وذلك بسبب وجود عيب أو ضرر.

إذا تم تعليق توريد التجهيزات الآلية و/أو المواد أو تركيبها بموجب أحكام الفقرة (٨/٨) أو بناء على اجراءات المقاول بموجب أحكام الفقرة (١/١٦)، فإن التزامات المقاول وفق أحكام هذا "المادة" لا تنطبق على أية عيوب أو ضرر قد يحصل بعد مرور

سنتين من الموعد الذي سوف تنقضي به فترة الاشعار بإصلاح العيوب لتلك التجهيزات الآلية و/أو المواد، لو لم يحصل ذلك التعليق.

٤/١١ - الاخفاق في اصلاح العيوب :

إذا اخفق المقاول في اصلاح أي عيب أو ضرر خلال فترة معقولة، جاز لصاحب العمل (أو من ينوب عنه) أن يرسل اشعاراً الى المقاول يحدد فيه موعداً آخر معقول لاصلاح تلك العيوب أو الاضرار قبل انقضائه.

وإذا اخفق المقاول في اصلاح العيب أو الضرر في هذا الموعد المشار اليه، وترتب على ذلك أن يتم الاصلاح على حساب المقاول وفق الفقرة (٢/١١)، جاز لصاحب العمل اتخاذ أي من الاجراءات الآتية (حسب اختياره) :

أ- تنفيذ العمل بنفسه أو بواسطة آخرين، بطريقة معقولة وعلى حساب المقاول، ولكن دون أن يتحمل المقاول أية مسؤولية عن هذا العمل المنفذ. وفي مثل هذه الحالة ينبغي على المقاول - وفق الفقرة (٥/٢) - أن يدفع الى صاحب العمل ما تكبده بصورة معقولة من تكاليف لاصلاح العيب أو الضرر.

ب- أن يطلب الى المهندس التوصل الى اتفاق أو أن يعد تقديراته المعقولة لتخفيض قيمة العقد مقابلها حسب اجراءات الفقرة (٥/٣).

ج- إذا كان العيب أو الضرر يؤدي الى حرمان صاحب العمل بصورة جوهرية، من الاستفادة الكاملة من الاشغال أو أي جزء رئيسي منها، فله أن ينهي العقد بكامله، أو إنهاؤه بالنسبة لتلك الجزء الرئيس منها، مما لا يمكن استخدامه للاغراض المقصودة منه. وبدون الاجحاف بأية حقوق أخرى تترتب له بموجب العقد أو غير ذلك من الاسباب، فإن لصاحب العمل الحق في استرداد جميع المبالغ التي تم دفعها الى المقاول عن الاشغال أو عن ذلك الجزء (حسب واقع الحال)، مضافاً إليها نفقات التمويل ونفقات التفكيك وإخلاء الموقع وإعادة التجهيزات الآلية والمواد الى المقاول.

٥/١١ - إزالة الاشغال المعيبة :

إذا كان العيب أو الضرر لا يمكن اصلاحه في الموقع بصورة عاجلة، فإنه يجوز للمقاول - بعد الحصول على موافقة صاحب العمل - أن ينقل من الموقع لغرض اصلاحها، أية أجزاء من التجهيزات الآلية تكون معيبة أو تالفة إلا أن مثل هذه الموافقة قد تتطلب تكاليف المقاول أن يزيد قيمة ضمان الأداء بما يعادل كامل قيمة الاستبدال لتلك التجهيزات الآلية المنقولة، أو أن يقدم ضماناً آخر مناسباً بشأنها.

٦/١١ - الفحوصات اللاحقة :

إذا كان لأعمال اصلاح أي عيب أو ضرر تأثير على أداء الاشغال، فإنه يجوز للمهندس أن يطلب إعادة اجراء أي من الفحوصات الموصوفة في العقد بضمنها فحوصات الاكمال و/أو فحوصات ما بعد الاكمال على أن يتم ذلك الطلب خلال (٢٨) يوماً من تاريخ اتمام اصلاح العيب أو الضرر.

يتم اجراء هذه الفحوصات ضمن نفس الشروط التي أجريت بموجبها الفحوصات السابقة، إلا أن كلفة اجرائها يتحملها الطرف الذي يعتبر مسؤولاً عن العيب أو الضرر حسبما يتم تحديده بموجب الفقرة (٢/١١) فيما يخص كلفة اعمال الاصلاح.

٧/١١ - حق الدخول الى الموقع :

الى أن يتم اصدار شهادة الأداء (شهادة الاستلام النهائي للأشغال) يكون للمقاول الحق في الدخول الى أجزاء الاشغال كافة والاطلاع على سجلات تشغيلها وأدائها. الا فيما يتعارض مع الاعتبارات الامنية المعقولة لصاحب العمل.

٨/١١ - واجب المقاول في البحث عن الاسباب :

يتعين على المقاول - إذا طلب المهندس منه ذلك - أن يبحث تحت اشراف المهندس عن اسباب أي عيب في الاشغال. وما لم تكن كلفة اصلاح العيوب على حساب المقاول بموجب احكام الفقرة (٢/١١)، فإنه يتعين على المهندس أن يقدر الكلفة المترتبة على عملية البحث عن الاسباب، مع هامش ربح، بموجب أحكام الفقرة (٥/٣) إما بالاتفاق أو بإعداد التقدير اللازم لها، لاضافتها الى مبلغ العقد.

٩/١١ - شهادة الأستلام النهائي (شهادة الأداء) :

لا يعتبر المقاول أنه قد أتم أداء التزاماته إلا بعد أن يقوم المهندس بإصدار "شهادة الاستلام النهائي للأشغال" للمقاول، مبينا فيها التاريخ الذي يعتبر فيه المقاول قد أكمل الالتزامات المطلوبة منه بموجب العقد.

و يتعين على المهندس أن يصدر "شهادة الاستلام النهائي للأشغال" خلال (٢٨) يوما من بعد انقضاء آخر فترة من فترات الصيانة، أو في أقرب فرصة ممكنة بعد أن يكون المقاول قد قدم جميع "وثائق المقاول" واكمال الاشغال وتم فحصها بكاملها بما في ذلك اصلاح أية عيوب فيها، كما يتم ارسال نسخة من شهادة الأستلام النهائي الى صاحب العمل.

ان "شهادة الاستلام النهائي للأشغال" وحدها دون غيرها تعتبر ممثلة لقبول الاشغال.

١٠/١١ - الالتزامات غير المستوفاه :

بعد أن يتم صدور "شهادة الاستلام النهائي للأشغال" يبقى كل طرف مسؤولا عن الوفاء بأي التزام لم ينجزه الى تاريخه. وعليه، يظل العقد ساري المفعول بين الطرفين الى أن يتم تحديد طبيعة ومدى الالتزامات غير المستوفاه.

١١/١١ - اخلاء الموقع :

يتعين على المقاول عند تسلمه لشهادة الاستلام النهائي للأشغال، أن يزيل عن الموقع ماتبقى من معدات المقاول، والمواد الفائضة، والحطام والنفايات والاشغال المؤقتة.

وإذا لم تكن جميع هذه المعدات ومستلزمات التنفيذ قد تمت إزالتها خلال (٢٨) يوما من بعد تاريخ تسلم صاحب العمل لنسخة "شهادة الأستلام النهائي" فإنه يحق لصاحب العمل أن يبيع أو يتخلص من بقاياها. ويكون صاحب العمل مخولا بأن يسترد التكاليف التي تكبدها لاتمام عملية البيع أو التخلص واستعادة الموقع.

ثم يدفع للمقاول أي رصيد فائض من حصيله البيع. أما إذا كانت قيمة ماتم تحصيله تقل عما انفقه صاحب العمل، فإنه يتعين على المقاول أن يدفع الرصيد المتبقي الى صاحب العمل.

المادة الثانية عشرة: الفحوصات بعد الاكمال

١/١٢ - اجراءات فحوصات بعد الاكمال:

إذا نص العقد على اجراءات الفحوصات فانها تخضع الى هذه المادة ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة و يتعين على صاحب العمل بما يأتي :

أ- تأمين متطلبات اجراء الفحص من كهرباء و معدات و وقود و أجهزة و عمال و مواد و والملاكات من ذوي الخبرة والكفاءة بالعدد المطلوب لاجراء الاختبارات بعد الانجاز بصورة كفوءة.

ب- اجراء فحص بعد الاكمال بموجب الادلة المقدمة بموجب الفقرة (٧/٥) (أدلة التشغيل والصيانة) وأية أرشادات يتطلب من المقاول تقديمها خلال عملية الفحص، وبحضور ممثلي المقاول الذين يتم طلبهم من أي طرف.

يتم اجراء فحص بعد الاكمال بأقرب فرصة معقولة بعد أستلام الاشغال أو جزء من الاشغال من صاحب العمل. و يتعين على صاحب العمل أن يقدم أشعاراً الى المقاول قبل مدة ٢١ يوماً من التاريخ المتوقع لاجراء فحص بعد الاكمال. و ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك تجري الفحوصات خلال ١٤ يوماً من هذا التاريخ وفي الايام التي يحددها صاحب العمل.

إذا لم يحضر المقاول في الزمن والمكان المتفق عليه يحق لصاحب العمل المضي بأجراءات فحص بعد الاكمال والتي تعتبر كأنها نفذت بحضور المقاول، ويتعين على المقاول القبول بدقة نتائج الفحص.

يتم تصنيف وتقييم نتائج الفحص بعد الاكمال من قبل المقاول ويتم تقدير بصورة مناسبة عن أية اضرار نجمت عن أستخدام صاحب العمل المبكر للاشغال.

٢/١٢ - تأخير الفحوصات:

إذا تكبد المقاول أية مبالغ اضافية نتيجة تأخير اجراء صاحب العمل للفحوصات بعد الاكمال يتعين على المقاول:

أ- تقديم أسعار بذلك الى المهندس.

ب- تقديم مطالبة بأية مبالغ تكبدها نتيجة ذلك مضافا اليها هامش ربح بموجب الفقرة (١/٢٠) وتضاف الى كلفة العقد.
وحال أستلام المهندس لاشعار المقاول يتعين عليه المباشرة بتحديد هذه المبالغ وهامش الربح والاتفاق عليها وبموجب الفقرة (٣/٥).

وأذا لم يتحقق أنجاز فحص بعد الاكمال للاشغال أو لاي جزء منها خلال فترة أصلح العيوب (وأي فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين) لأي أسباب لاتعود الى المقاول، فعند ذاك تعتبر الاشغال أو الجزء من الاشغال المطلوب أجرا فحص الاكمال له قد نجح في فحص الاكمال المطلوب.

٣/١٢ - أعادة الفحص

إذا فشلت الاشغال أو جزء من الاشغال في فحص بعد الاكمال فإنه :

أ- يتم العمل بموجب البند (١/١١ ب).

ب- يتم أعادة الفحص لاجزاء من العمل التي أظهرت فشل في الفحص أو الحاجة الى أعادة فحص بعد الاكمال بموجب نفس الاحكام والشروط.

إذا تكبد صاحب العمل لاية مبالغ إضافية تعزى الى الاسباب المشار اليها في البنود (١/٢٠ أ-د)، يتعين على المقاول وبموجب الفقرة (5/2) دفع تلك المبالغ الى صاحب العمل.

٤/١٢ - الفشل في تحقيق النجاح في فحوصات بعد الاكمال :

يمكن اعتبار الاشغال أو أجزاء الاشغال قد حققت النجاح في الفحص إذا انطبقت الشروط الآتية :

أ- فشل الاشغال أو أي جزء منها في النجاح في أي أو الفحوصات كافة بعد الاكمال.

ب- إذا تمت الاشارة الى المبالغ الواجب دفعها من المقاول في العقد (أو الى طريقة احتسابها) عن الاضرار (عدا تلك المتعلقة بكفاءة الاداء) والناجمة عن فشل الاشغال في الفحوصات.

ج- دفع المقاول هذه المبالغ الى صاحب العمل خلال فترة الصيانة.

إذا فشلت الاشغال أو جزء من الاشغال في النجاح في فحص بعد الاكمال وقدم المقاول مقترحاً بمعالجة أو أصلح للاشغال أو ذلك الجزء الممثل بالفشل في الفحص عند ذاك يمكن لصاحب العمل (أو من ممثليه) أن يقدم أسعاراً الى المقاول بالدخول الى الاشغال في الاوقات الملائمة له لتنفيذ تلك الاصلاحات ويتعين على المقاول التواجد لتنفيذ تلك الاصلاحات أو المعالجات وتحقيق الفحص خلال فترة معقولة من تاريخ أستلام الاشعار من صاحب العمل (أو من ممثليه) وخلال الفترة المناسبة لصاحب العمل. و في حالة عدم أستلام المقاول لذلك الاشعار خلال الفترة المحددة للصيانة يتم أخلاء مسؤولية المقاول من هذا الالتزام وتعتبر الاشغال أو ذلك الجزء من الاشغال (كما تنص عليه الحالة) قد نجحت في فحص بعد الاكمال.

إذا تكبد المقاول أية مبالغ إضافية نتيجة أي تأخير غير معقول من صاحب العمل في تأمين دخول المقاول الى الاشغال أو المعدات الداخلة في العمل للكشف عن الاسباب التي دعت الى فشل الاشغال والمعدات في الاختبار بعد الانجاز أو لتنفيذ المعالجات والاصلاح يتعين على المقاول أجرا ما يأتي:

١- تقديم أسعار المهندس بذلك.

٢- تقديم مطالباته بالمبالغ المترتبة عن ذلك التأخير مع هامش ربح بموجب الفقرة (1/20) وتضاف الى كلفة العقد.

يتعين على المهندس بعد أستلام أسعار المقاول المضي بموجب الفقرة (3/5) بالاتفاق أو تحديد تلك المبالغ وهامش الربح المتحقق الى المقاول.

المادة الثالثة عشر : التغييرات والتعديلات

١/١٣ - صلاحية احداث التغيير :

بإمكان المهندس، في أي وقت قبل صدور شهادة الاستلام الأولي للاشغال وبعد موافقة صاحب العمل، أن يبادر الى بإحداث تغييرات في الاشغال، سواء من خلال تعليمات يصدرها، أم بالطلب الى المقاول أن يقدم اقتراحا للنظر فيه. أن التغييرات لن تتضمن حذف أي شغل يتم تنفيذه من مقاولين آخرين.

يتعين على المقاول أن يلتزم بكل تغيير (أمر تغيير) وينفذه، الا إذا قدم المقاول أشعارا بدون تواتن، الى المهندس يعلمه فيه.

١ - عدم أستطاعته في الحصول على مستلزمات التنفيذ المطلوبة لتنفيذ أعمال التغييرات في الوقت المحدد.

٢ - بأن التغيير سوف يقلل من سلامة أو صلاحية الاشغال.

٣ - بأن التغيير سوف يؤثر بشكل كبير في تحقيق جدول التعهدات.

يتعين على المهندس حال أستلامه أشعار المقاول الى الغاء أو تأكيد أو مراجعة التوجيه بصدد التغيير المقترح منه.

٢/١٣ - النقييم الهندسي :

يمكن للمقاول في أي وقت أن يقدم الى المهندس اقتراحا خطيا، يعرض فيه رأيه، الذي إن تم اعتماده، فإنه :

١ - يعجل في اكمال العمل،

٢ - يخفض كلفة الاشغال (لمصلحة صاحب العمل) فيما يخص عمليات تنفيذ أو صيانة أو تشغيل الاشغال.

٣ - يحسن من كفاءة أو قيمة الاشغال المنجزة لما فيه مصلحة صاحب العمل.

٤ - يحقق منفعة لصاحب العمل بصورة عامة.

يتعين أن يتم اعداد الاقتراح على حساب المقاول، وان يكون مستوفيا لمتطلبات اجراء التغييرات المحددة في الفقرة (3/13) لاحقا.

٣/١٣ - أجراءات التغيير :

إذا اقترح المهندس على المقاول، قبل اصدار التعليمات تغييراً ما، فإنه يتعين على المقاول أن يستجيب للطلب تحريراً في أسرع وقت ممكن عملياً، إما بإبداء اسباب عدم قدرته على الامتثال (ان كان هذا هو الحال)، أو بأن يقدم ما يأتي :

١ - وصفاً للاشغال التي يقترح تنفيذها والمنهاج الزمني لتنفيذها.

٢ - مقترحاته لأي تعديل يلزم ادخاله على المنهاج الزمني وفقاً للفقرة (٣/٨)، واثره على مدة اكمال الأشغال.

٣ - اقتراحه لاحتساب قيمة التغيير.

يتعين على المهندس، بأسرع ما يمكن عملياً، بعد تسلمه اقتراح المقاول (بموجب الفقرة (٢/١٣) أو لغير ذلك) أن يرد على المقاول إما بالموافقة أو عدم الموافقة، أو أن يرسل ملاحظاته عليه، علماً بأنه يتعين على المقاول أن لا يؤجل تنفيذ أي عمل خلال فترة انتظاره لتسلم الرد.

أن أية تعليمات لتنفيذ تغيير ما، و أي طلب لمتطلبات تسجيل التكاليف، يجب أن تصدر من المهندس الى المقاول، وعلى المقاول أن يعلمه بتسلم تلك التعليمات.

وفي حال الابعاز بأجراء التغيير أو الموافقة عليه، يتعين على المهندس وبموجب الفقرة (٥/٣) الاتفاق أو تحديد المبلغ الواجب أضافته الى مبلغ العقد. و هذه المبالغ سوف تتضمن هامش ربح ويتم تحديد تلك المبالغ بموجب مطالبة المقاول بموجب الفقرة (٢/١٣) إذا أنطبقت.

٤/١٣ - الدفع بالعملات الواجب الدفع بها :

إذا نص في العقد على دفع مبلغ العقد بأكثر من عملة واحدة، فعندها، إذا تم الاتفاق على أي تعديل للأسعار أو الموافقة عليه، أو تم اجراء تقدير بشأنه، كما ذكر في أعلاه، فإنه يجب تحديد المبلغ الذي سيدفع بكل عملة من العملات الواجب الدفع بها. وبناء

عليه، فإنه يجب الإشارة الى النسب الفعلية أو المتوقعة للعمليات التي يتعين الدفع بها فيما يخص كلفة العمل المغير، ونسب العملات المختلفة المحددة لدفع مبلغ العقد.

٥/١٣ - المبالغ الاحتياطية :

يتم استخدام كل مبلغ احتياطي تم تخصيصه كلياً أو جزئياً وفقاً لتعليمات المهندس فقط، ويتم تعديل مبلغ العقد وفقاً لذلك. لا يشمل المبلغ الاجمالي الذي يدفع للمقاول الا تلك المبالغ المتعلقة بالعمل أو اللوازم أو الخدمات التي تم رصد المبلغ الاحتياطي لأجلها، وفقاً لتعليمات المهندس. ولكل مبلغ احتياطي يجوز للمهندس أن يصدر تعليماته بخصوص ما يأتي :

أ- لعمل ينفذه المقاول (بما في ذلك التجهيزات الآلية أو المواد أو الخدمات المطلوب تقديمها)، ويتم تقدير قيمته كتغيير بموجب الفقرة (٣/١٣). و/أو...

ب- التجهيزات الآلية أو المواد أو الخدمات التي يشتريها المقاول، ويتم تقدير قيمتها على النحو الآتي، لاضافتها الى مبلغ العقد :

١ - المبالغ الفعلية التي دفعها المقاول (أو المستحقة الدفع منه).

٢ - المبالغ مقابل المصاريف الادارية والربح، محسوبا كنسبة مئوية من هذه المبالغ الفعلية بتطبيق النسبة المئوية ذات الصلة (إن وجدت) كما حددت في أي من الجداول المناسبة، فإن لم ترد مثل هذه النسبة في الجداول، فبالنسبة المئوية المحددة في ملحق العطاء.

ويتعين على المقاول، عندما يطلب المهندس منه ذلك، أن يقدم له العروض المسعرة والأيصالات والمستندات والحسابات أو الايصالات الإثباتية.

٦/١٣ - العمل باليومية :

يمكن للمهندس أن يصدر تعليماته لتنفيذ التغيير على اساس العمل باليومية للأعمال الصغيرة أو ذات الطبيعة الطارئة، وعندئذ يتم تقييمه بموجب جدول "العمل باليومية" المشمول بالعقد، وبالأجراءات المحددة لاحقاً. أما إذا لم يتضمن العقد جدولاً "للعمل باليومية"، فإن احكام هذه المادة لا تطبق.

يتعين على المقاول - قبل تثبيت طلبات شراء مستلزمات التنفيذ - أن يقدم الى المهندس العروض المسعرة، كما يتعين عليه عندما يتقدم بطلبات الدفع أن يقدم الأيصالات والمستندات والحسابات المتعلقة بأي من مستلزمات التنفيذ.

وباستثناء أية بنود لم يتم تحديدها في جدول العمل باليومية للدفع مقابلها، فإنه يتعين على المقاول أن يقدم كشوفاً يومية دقيقة (على نسختين) تتضمن التفاصيل التالية للموارد التي تم استخدامها في تنفيذ عمل اليوم السابق:

أ- أسماء ووظائف ومدة عمل مستخدمي المقاول.

ب- تحديد أنواع ومدة تشغيل معدات المقاول واستعمال الاشغال المؤقتة.

ج- كميات وأنواع التجهيزات الآلية والمواد المستعملة.

يوقع المهندس على نسخة واحدة من كل كشف إذا وجده صحيحاً أو وافق عليه، ومن ثم يعيدها الى المقاول. بعد ذلك يقدم المقاول كشفاً مسعراً بهذه الموارد الى المهندس قبل تضمينها في كشف الدفعة التالية بموجب احكام الفقرة (٣/١٤).

٧/١٣ - التعديلات بسبب تغيير التشريعات :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه يتعين أن تعدل قيمة العقد لمراعاة أية زيادة أو نقصان في الكلفة نتيجة أي تغيير في قوانين الدولة (بما في ذلك سن قوانين جديدة والغاء أو تعديل قوانين قائمة) أو في التفسيرات القضائية أو الحكومية الرسمية لها، وإذا حصل ذلك التغيير بعد التاريخ الاساس، ونتج عنه تأثير على أداء المقاول لالتزاماته بموجب العقد.

إذا تكبد المقاول (أو كان سينكبد) تأخيراً و/أو كلفة اضافية نتيجة لهذه التغييرات في القوانين أو في تلك التفسيرات، مما حصل بعد التاريخ الاساس، فإنه يتعين على المقاول أن يرسل اشعاراً الى المهندس بذلك لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (١/٢٠)، بخصوص :

أ- تمديد مدة الاكمال بسبب التأخير الحاصل، إذا كان الاكمال قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب الفقرة (٤/٨).

ب- أي كلفة كهذه، لاضافتها الى قيمة العقد.

وبعد تسلم المهندس لمثل هذا الاشعار، فإنه يتعين عليه - عملاً بأحكام الفقرة (٥/٣) - أن، يتوصل الى اتفاق عليها أو أن يعد التقديرات اللازمة بخصوص هذه الامور.

(بالاضافة الى ما ورد انفا، فلن يستحق المقاول اي تمديدات في مدة العمل إذا كان ذلك التأخير قد سبق وان اخذ بنظر الاعتبار في تمديد مدة العقد، ولن يتم دفع الكلفة عن ذلك إذا كانت اخذت بالحسبان في مدخلات قائمة المراجعات للاسعار بموجب الفقرة (٨/١٣) (التعديلات سبب تغيير التكاليف)...

٨/١٣ - التعديلات بسبب تغيير التكاليف :

في حالة تطبيق مبدأ تعديل الأسعار بسبب تغيير التكاليف، فإنه يتم وفقاً لما هو مدرج في الشروط الخاصة بهذا الخصوص.

أن مصطلح “جدول بيانات التعديل الوارد في هذه” الفقرة يعني جدول بيانات التعديل المعبأ والمرفق بملحق عرض المناقصة، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الجدول فإن مضمون هذه الفقرة لا يطبق. في حالة تطبيق أحكام هذه “الفقرة” فإن المبالغ التي تدفع للمقاول يجب أن يتم تعديلها لتشمل أثر الزيادة أو النقصان بسبب أي ارتفاع أو انخفاض يطرأ على أجور الأيدي العاملة أو على اسعار مستلزمات التنفيذ وغيرها من متطلبات الاشغال، من خلال تطبيق المعادلات المدرجة في هذه المادة. والى المدى الذي يكون فيه التعويض الشامل بسبب أي ارتفاع أو انخفاض في الكلفة غير مغطى ضمن أحكام هذه الفقرة أو أحكام أي مادة أخرى في العقد، فإن “قيمة العقد المقبولة” تعتبر أنها تحتوي على مبلغ عرضي للتعويض عن التقلبات الأخرى في الكلفة.

يتم احتساب التعديل في المبالغ المستحقة الدفع الى المقاول (كما يتم تقدير قيمتها باستعمال الجداول المناسبة ومن خلال تصديق شهادات الدفع) وذلك بتطبيق المعادلة التالية، ولكن لحالات الدفع بالعملات المختلفة كل على حدة، علماً بأن هذا التعديل لا يسرى على أي عمل يتم تقديره على أساس الكلفة أو الاسعار الدارجة.

معامل التعديل (ت) = أ + ب (١ع/٥) + ج (١م/٥) + د (١ل/٥) + ...

$$P_n = a + b (L_n/L_o) + c (E_n/E_o) + d (M_n/M_o) + \dots$$

حيث:

ت = معامل التعديل الذي تضرب به القيمة المقدرة بالعملية المعنية في العقد خلال الفترة الزمنية (ن) مقدرة بالاشهر، ما لم يرد نص خلاف ذلك في ملحق عرض المناقصة.

أ = معامل ثابت يقصد به ذلك الجزء من القيمة المقدرة التي لا يطلها التعديل، وكما هو محدد في الجداول ذات العلاقة.

ب، ج، د = معاملات (أوزان نسبية) التي تمثل نسب عناصر الكلفة الداخلة في تنفيذ الأشغال كالعمالة والمعدات والمواد.

١ع، ١م، ١ل = معاملات “دليل الاسعار” الحالية لعناصر الكلفة وذلك في اليوم التاسع والاربعين السابق لفترة التقدير فيما يخص شهادة الدفع ذات العلاقة.

١ع، ١م، ١ل = معاملات “دليل الاسعار” الاساسية أو المرجعية لعناصر الكلفة في يوم التاريخ الاساسي لكل عملة من العملات.

على أن يتم استعمال معاملات “دليل الاسعار” أو الاسعار المرجعية المحددة في جدول بيانات التعديل، وإذا كان هنالك شك في مصدرها، فيتم تقديرها من المهندس. ولهذا الغرض فإنه يجب الاسترشاد بقيم “أدلة الأسعار” بتاريخ محددة لغاية توضيح المصدر المذكور، ولو أن هذه التواريخ (وكذلك هذه القيم) قد لا تتلاءم مع أدلة الأسعار المرجعية.

في الحالات التي تكون فيها “عملة دليل” غير العملة المحددة في الجدول، فإنه يجب اجراء التحويل اللازم في أسعار العملات باعتماد سعر البيع المحدد من البنك المركزي بتاريخ انطباق دليل الاسعار.

والى أن يحين الوقت الذي يتم فيه تحديد “دليل الاسعار” الحالي فإنه يتعين على المهندس وضع دليل مؤقت لغرض اصدار شهادات الدفع المرحلية، وفي الوقت الذي يتوفر فيه دليل السعر، يعاد احتساب قيمة التعديل وفقاً لذلك.

إذا أخفق المقاول في إكمال الأشغال خلال مدة الانجاز، فإنه يتم احتساب التعديل على المبالغ المستحقة بعد مدة الإكمال بواسطة أي من الأسلوبين الآتيين:

- ١- كل دليل سعر أو سعر واجب التطبيق في اليوم التاسع والأربعين قبل تاريخ انقضاء "مدة الإكمال" للأشغال.
 - ٢- دليل الأسعار أو السعر الحالي. أيهما أفضل لصاحب العمل.
- أما بخصوص المعاملات (الأوزان النسبية) (ب، ج، د) للعناصر المكونة للكلفة (ع، م، ل) المحددة في جدول (جداول) التعييلات، فإنه لا يعاد النظر فيها إلا إذا أصبحت غير معقولة، أو غير متوازنة أو أنها لم تعد تنطبق نتيجة للتغييرات.

المادة الرابعة عشرة : مبلغ العقد والدفعات

١/١٤ - مبلغ العقد :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه :

- أ- يعتبر مبلغ العقد هو المبلغ الأجمالي للعقد المقبول ويكون هذا المبلغ خاضعاً لأية تعديلات تتم بموجب أحكام العقد.
 - ب- يتعين على المقاول أن يدفع جميع الضرائب والرسوم والأجور المطلوب دفعها من قبله بموجب العقد، ولا يتم تعديل مبلغ العقد بسبب أي من هذه النفقات باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (٧/١٣).
 - ج- أن الكميات المدونة في جدول الألتزامات هي كميات تقريبية، ولا تعتبر بأنها هي الكميات الفعلية والدقيقة لتلك الأشغال المطلوب تنفيذها من المقاول.
 - د- أن أية كميات أو أسعار مدونة في جدول الألتزامات ستكون لأغراض الدفع بموجب جدول الألتزامات ولا يمكن أعتماؤها لأية أغراض أخرى.
- وإذا تطلب الدفع لأي جزء من الأشغال بالاعتماد على الكميات المجهزة أو الأشغال المنفذة فأن شروط قياس وتسعير تلك الأشغال يتم بموجب ما محدد في الشروط الخاصة بالعقد ويتم لاحقاً تعديل مبلغ العقد بموجب ما نص على ذلك في العقد.

٢/١٤ - السلفة المقدمة :

- على صاحب العمل أن يدفع إلى المقاول سلفة مقدمة كقرض بدون فائدة لأغراض التهيئة للعمل و التصاميم و تأمين السيولة النقدية عندما يقدم المقاول الكفالة المطلوبة منه بموجب أحكام هذه "الفقرة". ويكون اجمالي المبلغ للسلفة المقدمة وطريقة دفع اقساطها (ان تعددت) والعملات التي يتم دفعها بها، بالاسلوب المحدد في ملحق بيانات العقد.
- لا تنطبق أحكام هذه الفقرة في حالة عدم استلام الكفالة من صاحب العمل أو إذا لم يتم تحديد مبلغ السلفة المقدمة في بيانات العقد.
- يصدر المهندس، بعد تسلمه شهادة السلفة المقدمة عملاً بأحكام الفقرة (٣/١٤) شهادة سلفة مرحلية بالسلفة المقدمة أو القسط الأول منها وإرسالها إلى كل من صاحب العمل والمقاول، وذلك بعد أن يكون صاحب العمل قد استلم :
- ١- ضمان حسن الاداء بموجب الفقرة (٢/٤).

- ٢- كفالة السلفة المقدمة مساوية في مبلغها و عملاتها لمبلغ السلفة المقدمة، ويجب أن تكون صادرة عن مصرف أو مؤسسة مالية يوافق عليه صاحب العمل. وتكون هذه الكفالة بالصيغة المرفقة بالشروط الخاصة أو أية صيغة أخرى يقر بها صاحب العمل.

يتعين على المقاول ضمان نفاذ صلاحية كفالة السلفة المقدمة حتى سداد مبلغ السلفة المقدمة إلى صاحب العمل بكاملها، ولكن يجوز تخفيض مبلغ تلك الكفالة أولاً بأول بالقدر المسترد من المقاول كما يتم بيانه بشهادة السلف المرحلية. وإذا كان من بين شروط الكفالة انقضاؤها بتاريخ محدد، فإنه يتعين على المقاول في مثل هذه الحالة، أن يمدد صلاحيتها إلى حين أن يتم تسديد مبلغها كاملاً.

ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد، يتم استرداد مبلغ السلفة المقدمة من خلال استقطاعات بنسبة مئوية من السلف المرحلية المصادق عليها من المهندس بموجب أحكام الفقرة (٦/١٤) (إصدار السلف المرحلية) وكما مبين لاحقاً :

أ- يبدأ الاستقطاع بشهادة السلفة المرحلية التي تبلغ قيمتها المصدقة (باستثناء السلفة المقدمة والخصومات الاخرى ورد الاستقطاعات النقدية) (أكثر من ٣٠%) من مبلغ العقد المقبول مخصوما منها المبالغ الاحتياطية.

ب- يتم اجراء الاستقطاع بنسبة استهلاك الدين المحددة في بيانات العقد من قيمة كل سلفة مرحلية (باستثناء مبلغ السلفة المقدمة والاستقطاعات المتعلقة باستردادها والاستقطاعات النقدية المستردة) بالعملات ونسب الخصم من السلفة المقدمة، حتى حلول الوقت الذي يكون قد تم عنده استرداد السلفة المقدمة. على ان يتم استرداد السلفة المقدمة بالكامل قبل حلول الوقت الذي تكون فيه المستحقات الواجبة الدفع قد بلغت (٩٠%) من مبلغ العقد المقبولة مخصوما منها المبالغ الاحتياطية.

إذا لم يكن قد تم استرداد السلفة المقدمة قبل اصدار شهادة الأستلام الأولي للأشغال او قبل انتهاء العقد بموجب احكام “المادة الخامسة عشرة”، او انتهاء العقد بموجب احكام “المادة السادسة عشرة”، او انتهاء العقد بموجب احكام “المادة التاسعة عشرة” – حسب واقع الحال - فإن رصيد السلفة المقدمة غير المسدد يصبح مستحق الدفع وواجب السداد فوراً من المقاول الى صاحب العمل، وكذلك في حالة انتهاء العقد بموجب المادة الخامسة عشرة (انهاء المقاوله من صاحب العمل) والفقرة (٦/١٩) (انتهاء العقد الاختياري ، الدفع والاخلاء من مسؤولية الاداء).

٣/١٤ - تقديم طلبات السلف المرحلية :

يتعين على المقاول ان يقدم الى المهندس بعد نهاية المدة المحددة في العقد (ما لم ينص العقد في نهاية كل شهر) كشف سلفة بالأعمال المنجزة (بعدد النسخ المطلوبة) بحيث يكون الكشف منظما في النموذج المعتمد من المهندس، ومبيناً فيه تفاصيل المبالغ التي يعتبر المقاول انها مستحقة له، ومرفقا به الوثائق المؤيدة، بما في ذلك التقرير الشهري عن تقدم العمل خلال هذا الشهر بموجب احكام الفقرة (٢١/٤).

ويجب ان يشتمل كشف السلفة المفردات الأتية، حسب انطباقها، والتي يجب ان يعبر عنها بعملات الدفع المختلفة التي يدفع بها مبلغ العقد، وبالترتيب الآتي :

أ- القيمة التعاقدية التقديرية للأشغال المنفذة ووثائق المقاول المقدمة حتى نهاية الشهر وتشمل التغييرات. باستثناء ماورد في (ب) و (و) في ادناه.

ب- اية مبالغ يجب اضافتها او أستقطاعها مقابل تعديل الاسعار بسبب تغيير التشريعات او بسبب تغير التكاليف، عملا باحكام الفقرتين (٧/١٣، ٨/١٣).

ج- اي مبلغ يجب أستقطاعه كأستقطاعات نقدية، بواقع النسبة المئوية المحددة في ملحق العطاء اقتطاعا من اجمالي المبالغ المستحقة في اعلاه، الى ان تبلغ الأستقطاعات المحتجزة لدى صاحب العمل الحد الاقصى لقيمة الأستقطاعات النقدية (ان وجد) كما هو محدد في بيانات العقد.

د- اية مبالغ يجب اضافتها الى الدفعة المقدمة و (إذا كان هنالك اكثر من قسط) خصمها لاغراض استردادها، بموجب احكام الفقرة (٢/ ١٤) (السلفة المقدمة).

هـ - اية مبالغ يجب اضافتها او استقطاعات بخصوص التجهيزات الآلية و المواد بموجب احكام الفقرة (٥/١٤) المتعلقة بالتحضيرات .

و - اية مبالغ او أستقطاعات اخرى تكون قد تحققت بموجب اي من احكام العقد، او غيره، بما في ذلك تلك الناجمة عن احكام “المادة العشرين”.

ز - خصم المبالغ التي تم دفعها في جميع شهادات السلف السابقة.

٤/١٤ - جدول الدفعات :

إذا تضمن العقد جدولا للدفع محدد في طريقة دفع مبلغ العقد على اقساط، عندئذ وما لم يكن قد نص على خلاف ذلك في الجدول المذكور فإن :

أ- الاقساط المحددة في جدول الدفعات يجب ان تكون الاقيام التعاقدية التقديرية لاغراض البند (٣/١٤ - أ) اعلاه.

ب- لا تنطبق الفقرة (٥/١٤) المتعلقة بالتحضيرات للأشغال.

ج- إذا لم تكن هذه الاقساط معرفة بالرجوع الى التقدم الفعلي في تنفيذ الاشغال، ووجد بان التقدم الفعلي للأشغال المنفذة يقل او يزيد على ما هو محدد في جدول الدفعات، فللمهندس عندئذ، ان يشرع بتطبيق احكام الفقرة (٥/٣) للاتفاق على او اعداد اقساط مصححة تاخذ في الاعتبار المدى الذي تاخر به تقدم العمل على ذلك الذي تم على اساسه التحديد السابق للاقساط.

د- اما إذا لم يحتو العقد على جدول للدفعات، فانه يتعين على المقاول ان يتقدم بتقديرات غير ملزمة للدفعات التي يتوقع انها تستحق له في نهاية كل دورة ربع سنوية، على ان يتم تقديم التقدير الاول خلال (٤٢) يوما من بعد تاريخ المباشرة، ويستمر تقديم التقديرات المصححة في نهاية كل فصل (ربع سنوي)، الى ان يتم اصدار شهادة الاستلام الأولى للأشغال.

٥/١٤ - التجهيزات الآلية و المواد المراد استعمالها في الاشغال (التحضيرات):

إذا كانت شروط احكام هذه "الفقرة" متوفرة، يتم تضمين السلف المرحلية، عملا باحكام الفقرة (٣/١٤ - هـ) ما يأتي :

١- مبلغا مقابل تحضيرات التجهيزات الآلية و المواد التي تم توريدها الى الموقع لغرض استعمالها في الأشغال الدائمة.

٢- التخفيض في اقيام الفقرات عندما تكون القيمة التعاقدية لمثل هذه التجهيزات الآلية و المواد قد دخلت كجزء من الأشغال الدائمة بموجب احكام الفقرة (٣/١٤ - أ).

إذا لم تكن القوائم المشار اليها في البندين (ب - ١) و (ج - ١) ادناه مشمولة ضمن الجداول فلا يتم تطبيق احكام هذه الفقرة .

يتعين على المهندس ان يقدر ويصادق على كل زيادة في قيمة السلف إذا توفرت الشروط الآتية :

أ- ان يكون المقاول :

١- قد احتفظ بقيود وافية جاهزة للمعينة (بما فيها طلبات الشراء والابصالات، والتكاليف، واستعمال التجهيزات الآلية و المواد).

٢- قدم كشفا بكلفة شراء وايصال التجهيزات الآلية و المواد الى الموقع، مؤيدا بأدلة ثبوتية كافية أو...

ب- ان التجهيزات الآلية و المواد ذات العلاقة :

١- هي تلك المدونة في الجداول للدفع مقابلها عند شحنها.

٢- انها قد تم شحنها باتجاه الدولة، اي الى الموقع، عملا باحكام العقد.

٣- انها موصوفة ضمن وثيقة شحن صحيحة او أي دليل اثبات اخر للشحن، وتم تسليمها الى المهندس مع دليل يثبت دفع اجور الشحن والتأمين، وغيرها من وثائق الاثباتات المطلوبة بصورة معقولة، وكفالة مصرفية صادرة عن مؤسسة مالية مقبولة لدى صاحب العمل وبالمبالغ والعملات المحددة بموجب احكام هذه "الفقرة". ويمكن ان تكون هذه الكفالة بنموذج مماثل لنموذج السلفة المقدمة المشار اليه في الفقرة (٢/١٤)، شريطة ان تظل سارية المفعول حتى يتم ايصال التجهيزات الآلية و المواد وتخزينها بشكل ملائم في الموقع، وحمايتها ضد فقدان او الضرر او الترددي،

او ...

ج- ان التجهيزات الآلية و المواد ذات العلاقة :

١- هي تلك المدونة في الجداول لدفع مقابلها عند توريدها الى الموقع.

٢- انها قد تم ايصالها وتخزينها في الموقع بصورة مناسبة وحمايتها ضد فقدان او الضرر او الترددي، ويظهر انها بقي بمطالبات العقد.

٣- وعندها يكون المبلغ الاضافي الذي يتم تصديقه معادلا للنسبة المنصوص عليها في ملحق العطاء من تقديرات المهندس لكلفة التجهيزات الآلية و المواد (بما في ذلك كلفة الايصال الى الموقع)، مع الاخذ بنظر الاعتبار الوثائق المذكورة في هذه الفقرة والقيمة التعاقدية للتجهيزات الآلية و المواد.

٤- يكون الدفع لهذا المبلغ الاضافي بالعملات المماثلة لما سيتم به صرف السلف المستحقة بموجب البند (٣/١٤-أ). وفي ذلك الوقت، يجب مراعاة ان تكون السلف شاملة التخفيض والذي يعتبر معادلا لما يطبق على هذا المبلغ والدفع بانواع ونسب العملات الواجب تطبيقها، للتجهيزات الآلية و المواد ذات العلاقة.

٦/١٤ - اصدار السلف المرحلية:

لن يتم تصديق او دفع اي مبلغ الى المقاول، مالم يتسلم صاحب العمل ضمان حسن التنفيذ ويوافق عليه. وبعدها يتعين على المهندس - خلال مدة (٢٨) يوما من تاريخ استلامه لكشف بالأشغال المنجزة والوثائق المؤيدة لها، ان يرسل الى صاحب العمل شهادة سلفة مرحلية مبينا فيها المبلغ الذي يقدر المهندس انه يستحق للمقاول بصورة منصفة، ومرفقا بها التفاصيل المؤيدة. لاية استقطاعات او مبالغ محتجزة من المهندس على كشف الدفعة ان وجدت.

الا ان المهندس لايعتبر ملزما قبل صدور "شهادة الاستلام الأولي للأشغال" - باصدار اية شهادة سلفة مرحلية، إذا كانت قيمتها (بعد خصم الاستقطاعات النقدية والتنزيلات الاخرى) اقل من الحد الأدنى (ان وجد) للسلفة المرحلية المشار اليه في بيانات العقد. وفي مثل هذه الحالة يتعين على المهندس ان يشعر المقاول بذلك.

ولا يجوز حجب اصدار السلف لاي سبب اخر. الا في الحالتين الأتيتين :

أ- إذا كان اي شئ تم توريده او اي عمل تم تنفيذه من المقاول غير مطابق للعقد، فيمكن حبس كلفة الاصلاح او الاستبدال حتى يتم انجاز ذلك الاصلاح او الاستبدال. و/او...

ب- اذاكان المقاول قد اخفق (او هو مخفق) في اداء اي عمل او التزام وفقا للعقد، وتم اشعاره بذلك من المهندس، جاز حبس قيمة هذا العمل أو الالتزام حتى يكون العمل أو الالتزام قد تم تنفيذه.

يجوز للمهندس، في أي شهادة سلفة، ان يقوم بعمل أي تصحيح أو تعديل كان يجب اجراؤه بشكل مناسب على قيمة أية شهادة سلفة سابقة، كما ان أية سلفة لا يمكن اعتبارها مؤشرا على رضا المهندس أو موافقته أو قبوله أو اقتناعه.

٧/١٤ - الدفع للمقاول :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، يتعين على صاحب العمل ان يدفع للمقاول :

أ- القسط الاول من السلفة المقدمة خلال (٤٢) يوما من تاريخ اصدار كتاب الأحالة، أو خلال (٢١) يوما من تاريخ تسلم صاحب العمل لضمان حسن التنفيذ، عملا بالفقرة (٢/٤) ولكفالة السلفة المقدمة عملا بالفقرة (٢/١٤)، أيهما كان لاحقا.

ب- المبلغ المصدق لكل سلفة المرحلية، خلال (٥٦) يوما من تاريخ تسلم المهندس لكشف الدفعة والوثائق المؤيدة له.

ج- المبلغ المصدق بالسلف الختامية خلال (٥٦) يوما من تاريخ تسلم صاحب العمل للسلفة هذه.

ويتعين ان يتم الدفع للمقاول عن كل مبلغ مستحق بالعملة المحددة، وإيداع المبلغ في الحساب المصرفي الذي يعينه المقاول في دولة الدفع (لهذه العملة) المحددة في العقد.

٨/١٤ - السلف المتأخرة :

إذا لم يتسلم المقاول اية سلفة مستحقة له بموجب الفقرة (٧/١٤)، فانه يحق له ان يتقاضى عن اية مبالغ يتأخر دفعها له، بحساب مركب شهريا عن مدة التأخير، وتحسب هذه المدة اعتبارا من تاريخ الدفع المنوه عنه في الفقرة (٧/١٤) بغض النظر عن تاريخ اصدار السلفة المرحلية (في حالة البند ٧/١٤ ب).

وما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فان نفقات التمويل تحتسب على اساس نسبة الخصم السنوية التي يحددها البنك المركزي في دولة عملة الدفع، مضافا اليها نسبة سنوية قدرها (٣%)، ويتعين دفعها بالعملة المحددة لها.

ويكون المقاول مستحقا لتقاضي هذه الدفعة بدون أي اشعار رسمي او تصديق، وبدون الاجحاف باي حق او تعويض اخر، على ان لا تتجاوز نسبة نفقات التمويل النسبة المئوية طبقا للقوانين النافذة في بلد تنفيذ الاشغال، ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة.

عندما يتم إصدار شهادة الأستلام الأولي للأشغال وكانت الأشغال قد نجحت في الفحوصات المطلوبة كافة (بضمنها فحوصات بعد الاكمال)، يتعين على المهندس إطلاق نصف رصيد الأستقطاعات النقدية الى المقاول. و إذا تم إصدار شهادة الأستلام الأولي للأشغال لجزء من الأشغال فيتم إطلاق نصف الأستقطاعات النقدية بنسبة ما يمثلته قيمة ذلك الجزء من قيمة الأشغال الكلية وبعد نجاح ذلك الجزء في الفحوصات كافة.

يحق للمقاول حال انقضاء آخر فترة من فترات الصيانة إسترداد رصيد الأستقطاعات النقدية المتبقي بشهادة مصدقة من المهندس وفي حالة إنقضاء فترة الصيانة لقسم ما من الأشغال فيتم حالا رد النسبة الممثلة لذلك الجزء من رصيد الأستقطاعات النقدية المتبقي.

و إذا ظهر وجود أصلاحات للأشغال بموجب أحكام المادة الحادية عشرة أو الثانية عشرة. فأن للمهندس الحق في حجب الكلفة التقديرية لتلك الاصلاحات من قيمة الأستقطاعات النقدية المتبقي الى أن يتم أكمال تنفيذها.

أن نسبة تمثيل أي جزء من الأشغال ستكون النسبة المتمثلة لقيمة ذلك الى قيمة الأشغال الكلي كما موضحة في بيانات العقد. و إذا لم ترد نسبة ذلك الجزء في بيانات العقد فلن يتم إطلاق أي من الأستقطاعات النقدية لذلك الجزء بموجب هذه الفقرة.

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة يحق للمقاول بعد صدور شهادة التسلم الأولي للأشغال وحصول موافقة المهندس على إطلاق النصف الأول من الأستقطاعات النقدية _تقديم خطاب ضمان مصرفي من مصرف معتمد (بالصيغة المشار إليها بملحق الشروط الخاصة) مقابل إطلاق النصف الثاني ، من الأستقطاعات النقدية وان يكون خطاب الضمان بنفس المبالغ والعملات للنصف الثاني من الأستقطاعات النقدية ملزماً وساري المفعول الى حين انجاز المقاول للأشغال واصلاحه لاية عيوب اسوة بكتاب الضمان لحسن الاداء المشار اليها بالفقرة (٢/٤). حال استلام صاحب العمل لكتاب الضمان مقابل إطلاق الأستقطاعات النقدية على المهندس التوصية بالدفع واشعار صاحب العمل لاطلاق الأستقطاعات النقدية

ان هذه الصيغة لاطلاق النصف الثاني للأستقطاعات النقدية المغايرة لما ورد في العبارة الثانية من هذه الفقرة هو مقترح بديل وعلى صاحب العمل إطلاق خطاب ضمان مقابل إطلاق النصف الثاني للأستقطاعات النقدية خلال ٢١ يوما من تاريخ استلامه شهادة الأستلام النهائي للأشغال النهائي.

إذا كان مبلغ خطاب الضمان لحسن الاداء المشار اليه بالفقرة (٢/٤) يزيد على نصف الأستقطاعات النقدية عند صدور شهادة الاستلام الأولي فيتم إطلاق نصف الأستقطاعات النقدية الثانية دون الحاجة الى خطاب ضمان جديد مقابل مبلغها. اما إذا كان مبلغ خطاب الضمان لحسن التنفيذ يقل عن نصف الأستقطاعات النقدية فعند ذلك يتم إطلاق نصف الأستقطاعات النقدية المتبقية مقابل خطاب ضمان بالفرق بين مبلغ خطاب الضمان لحسن الاداء ونصف الأستقطاعات النقدية المتبقية.

١٠/١٤ - كشف السلفة النهائية (عند سلفة الأكمال) :

يتعين على المقاول ان يقدم الى المهندس خلال فترة لاتتجاوز (٨٤) يوما من تاريخ تسلمه لشهادة الأستلام الأولي للأشغال، كشف السلفة النهائية – على (٦) نسخ – مع الوثائق المؤيدة، حسب متطلبات الفقرة (٣/١٤)، مبينا فيه :

أ- قيمة جميع الأشغال التي تم تنفيذها بموجب العقد حتى التاريخ المحدد في شهادة الأستلام الأولي للأشغال.

ب- أي مبالغ أخرى يعتبر المقاول ان له حقا فيها.

ج- تقديرات اية مبالغ أخرى مما يعتبر المقاول انها ستصبح مستحقة له بموجب العقد، على ان يتم تقديم تفاصيل مستقلة لكل مبلغ من هذه المبالغ المقدرة في السلفة النهائية.

ومن ثم يقوم المهندس بالتصديق على الدفعة المستحقة بموجب احكام الفقرة (٦/١٤). هذا ولن يتم صرف السلفة النهائية الا بعد تقديم المقاول تأييد أستلام المقاولين الثانويين والموردين لمستحقاتهم لغاية السلفة السابقة للسلفة النهائية.

١١/١٤ - طلب شهادة الحساب النهائي

ينبغي على المقاول ان يقدم الى المهندس خلال فترة (56) يوما من تاريخ تسلمه شهادة الأستلام النهائي للأشغال، مسودة كشف الحساب النهائي – بستة نسخ – مع الوثائق المؤيدة، بالنموذج الذي يوافق عليه المهندس، ومبينا فيها تفاصيل ما يأتي :

أ- قيمة جميع الاشغال التي تم تنفيذها بموجب العقد.

ب- اية مبالغ اخرى يعتبر المقاول ان له حقا فيها بموجب العقد، او خلافاً.

إذا لم يوافق المهندس على مسودة كشف الحساب النهائي ، او لم يتمكن من التثبت من صحة جزء ما منه، فانه يتعين على المقاول ان يقوم بتقديم تلك المعلومات الاضافية اللازمة التي يطلبها المهندس بصورة معقولة، وخلال ٢٨ يوماً من تاريخ استلام مسودة كشف الحساب النهائي وعلى المقاول ان يعدلها بالصورة التي يتفقان عليها، مع ملاحظة ان هذا الكشف بالصورة المتفق عليها، يسمى في هذه الشروط بـ (كشف الحساب النهائي).

ومع ذلك، فإذا تبين نتيجة للمناقشات اللاحقة بين المهندس والمقاول، واية تعديلات لمسودة كشف الحساب النهائي التي يتم الاتفاق عليها، وجود خلاف ما، فانه يتعين على المهندس ان يعد ويقدم الى صاحب العمل سلفة مرحلية عن تلك الاجزاء المتفق عليها من مسودة كشف الحساب النهائي (مع ارسال نسخة منها الى المقاول).

بعد ذلك، إذا تم فض الخلاف نهائياً بموجب احكام الفقرة (٤ / ٢٠)، او تمت تسويته بموجب احكام الفقرة (٥ / ٢٠)، فانه يتعين على المقاول عندئذ اعداد وتقديم "كشف الحساب النهائي" الى صاحب العمل، مع ارسال نسخة منه الى المهندس معززا بالوثائق المدرجة لاحقاً وحسب ما يتم النص عليه في الشروط الخاصة بالعقد:-

١- براءة الذمة من الجهات المختصة بخصوص العمالة الوافدة لهذا العقد.

٢- براءة ذمة من الجهات المختصة تثبت دفعه جميع مستحقات العاملين المسجلين في العقد.

٣- براء الذمة الصادرة عن الهيئة العامة للكمارك و الهيئة العامة للضرائب.

٤- تأييد استلام المقاولين الثانويين ومجهزي المواد المعتمدين كافة مستحقاتهم.

١٢/١٤ - خطاب إطلاق الحساب النهائي :

على المقاول، عند تقديمه لكشف الحساب النهائي ان يسلم صاحب العمل اقراراً خطياً يثبت فيه ان "كشف الحساب النهائي" يشكل التسوية الكاملة والنهائية لجميع المبالغ المستحقة للمقاول بموجب العقد او ما يتصل به.

ويمكن النص في هذا الاقرار على انه لا يصبح نافذ المفعول الا بعد اعادة ضمان حسن التنفيذ الى المقاول وتسلمه لما تبقى له من رصيد المبالغ المستحقة له، وفي هذه الحالة يعتبر تصفية الحساب النهائي نافذاً من هذا التاريخ.

١٣/١٤ - اصدار شهادة الحساب النهائي :

على المهندس خلال (٢٨) يوماً من تاريخ تسلمه "كشف الحساب النهائي" بموجب الفقرة (١١/١٤) وخطاب إطلاق الحساب النهائي بموجب الفقرة (١٢/١٤)، ان يرسل الى صاحب العمل ونسخه الى المقاول شهادة الحساب النهائي، مبيناً فيها :

أ- المبلغ الذي يستحق للمقاول بصورة نهائية.

ب- الرصيد المستحق (ان وجد) من صاحب العمل الى المقاول او من المقاول الى صاحب العمل، (حسب واقع الحال)، وذلك بعد احتساب جميع الدفعات التي دفعها صاحب العمل، ورصيد الاستقطاعات التي تستحق لصاحب العمل بموجب العقد.

وإذا لم يقدم المقاول "شهادة الحساب النهائي" عملاً باحكام الفقرة (١١/١٤) وخطاب إطلاق الحساب النهائي عملاً باحكام الفقرة (١٢/١٤)، فانه يتعين على المهندس ان يطلب منه ذلك. وإذا اخفق المقاول في تقديم شهادة الحساب النهائي خلال مدة (٢٨) يوماً، فللمهندس عندئذ، ان يصدر شهادة الحساب النهائي بالقيمة التي يقدرها بصورة منصفة انها مستحقة الدفع.

١٤/١٤ - انتهاء مسؤولية صاحب العمل :

لا يعتبر صاحب العمل مسؤولاً تجاه المقاول عن اي امر او شيء ناتج عن هذا العقد (او متصل به)، او عن تنفيذ الاشغال، الا إذا قدم المقاول بشأنه مطالبة بمبلغ ما صراحة :

أ- ضمن "كشف الحساب النهائي"، وايضاً...

ب- ضمن "كشف السلفة النهائية" الموصوف في الفقرة (١٢/١٤)، باستثناء الامور او الاشياء المستجدة بعد اصدار شهادة الاستلام الأولي للأشغال.

وعلى كل حال، فان ما يرد في هذه "الفقرة" لا يحد من مسؤولية صاحب العمل بموجب التزاماته في التعويض، او من مسؤولية صاحب العمل في اي من حالات الغش او التقصير المتعمد، او المسلك اللامبالي منه.

١٥/١٤ - عملات الدفع:

يتم دفع "مبلغ العقد" بالعملة او العملات المحددة في جدول عملات الدفعات. وما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، إذا كان الدفع سيتم بأكثر من عمله واحدة، فيجب ان يتم الدفع على النحو الآتي :

أ- إذا كان "مبلغ العقد المقبول" محدد بالعملة المحلية فقط :

١ - تكون النسب او المبالغ للعملة المحلية والعملات الاجنبية واسعار الصرف الثابتة التي سوف تستخدم في حساب الدفعات، كما تم تحديدها في ملحق العطاء، الا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

٢ - يتم الدفع واجراء الخصم فيما يخص المبالغ الاحتياطية، عملاً باحكام الفقرة (5/13)، وتعديل الاسعار بسبب التغيرات عملاً باحكام الفقرة (٧/١٣)، بالعملات والنسب الواجبة التطبيق.

٣ - اما الدفعات والأستقطاعات الاخرى المشار اليها في البنود (٣/١٤ - أ، ب، ج، د)، فيتم دفعها بالعملات والنسب المحددة في البند (أ - ١) اعلاه.

ب- الدفع مقابل الغرامات المحددة في بيانات العقد، يجب ان يتم بالعملات والنسب المحددة في جدول عملات الدفع.

ج- اما الدفعات الاخرى التي يسدها المقاول الى صاحب العمل فيجب ان تسدد بالعملة التي تم انفاق المبالغ بها بمعرفة صاحب العمل، او بأية عملة اخرى يتم الاتفاق عليها فيما بين الطرفين.

د- إذا كان المبلغ المستحق سداده الى صاحب العمل من المقاول بعملة محددة تتجاوز المبلغ المستحق دفعه من صاحب العمل الى المقاول بتلك العملة، فانه يجوز لصاحب العمل ان يخصم رصيد هذا المبلغ من المبالغ التي استحققت للمقاول بعملات اخرى.

هـ - إذا لم يتم تحديد اسعار تبديل العملات في جدول عملة الدفعات، فتعتمد اسعار صرف العملة التي كانت سائدة في موعد التاريخ الاساس كما قررها البنك المركزي في الدولة (بلد التنفيذ).

المادة الخامسة عشرة : انتهاء العقد من صاحب العمل

١/١٥ - الأشعار بالتصحيح :

إذا أخفق المقاول في تنفيذ أي التزام بموجب العقد، فلصاحب العمل بعد إرسال إنذار تحريري له طالبا منه تصحيح هذا الإخفاق وعلاجه خلال مدة (15) يوم أن يسحب العمل ويضع اليد على الموقع والأعمال ويخرج المقاول منها إذا لم يستجب لطلبه في تصحيح هذا الإخفاق .

٢/١٥ - سحب العمل من قبل صاحب العمل :

أولاً: يحق لصاحب العمل سحب العمل في أي من الحالات التالية دون الرجوع إلى المحكمة :

أ- إذا أخفق في تقديم ضمان حسن الأداء بموجب الفقرة (٢/٤) أو في الاستجابة إلى أشعار التصحيح كما ورد في الفقرة (١/١٥) .

ب- إذا أفلس (المقاول) أو أشهر أعساره .

ج- إذا تقدم (المقاول) بطلب لإشهار إفلاسه أو أعساره

د- إذا صدر قرار من المحكمة المختصة بوضع أموال (المقاول) في يد أمانة التفليسة (السنديك) .

هـ- إذا عقد المقاول صلحا يقيه الإفلاس أو تنازل عن حقوقه لصالح دائنيه .

و- إذا وافق المقاول على تنفيذ المقاوله تحت إشراف هيئة مراقبة مؤلفة من دائنيه .

ز- إذا كان المقاول شركة أعلنت تصفيتها عدا التصفية الاختيارية لأغراض الاندماج أو إعادة التكوين .

ح- إذا تنازل المقاول عن المقاوله .

ط- إذا أحوال المقاول أجزاء من الأشغال إلى مقاول ثانوي دون الحصول على موافقة صاحب العمل .

ي- إذا وقع الحجز على أموال المقاول من محكمة ذات اختصاص وكان من شأن هذا الحجز أن يؤدي إلى عجز المقاول عن الأيفاء بالتزاماته .

ك- إذا قدم المقاول أو عرض على أي شخص (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) رشوة أو هدية أو منحة أو عمولة أو هبة مالية كتر غيب أو مكافأة مقابل :

١- أداء عمل أو امتناع عن أداء عمل له علاقة بالعقد.

٢- اظهار المحاباة أو عدمها لمصلحة أو ضد مصلحة أي شخص له علاقة بالعقد، أو إذا وعد أي من مستخدمي المقاول أو وكلائه أو مقاوليه الثانويين أو وعد باعطاء اية رشوة (بشكل مباشر أو غير مباشر) لأي شخص أو مكافأة حسبما هو موصوف في الفقرة (و)، إلا أن تقديم اية حوافز ومكافآت قانونية لمستخدمي المقاول لا يستوجب سحب العمل منه .

ل- إذا بلغت نسبة التأخير في تقدم سير العمل في أي وقت خلال مدة تنفيذ الأشغال أكثر من ما هو منصوص عليها في الشروط الخاصة .

م- إذا أيد المهندس تحريريا لصاحب العمل تحقق أي من الحالات التالية :

-ان المقاول قد تخلى عن المقاوله أو انه امتنع عن التوقيع على صيغة التعاقد على الرغم من مباشرته العمل .

-ان المقاول قد عجز بدون عذر مشروع عن الاستمرار بالأعمال أو وقف تقدم الأعمال لمدة (٣٠) ثلاثون يوما بعد تسلمه من المهندس اشعارا تحريريا بلزوم الاستمرار بالأعمال .

-ان المقاول قد أخفق في رفع المواد من الموقع أو في هدم الأعمال أو في استبدالها خلال ثلاثين يوما بعد تسلمه من المهندس اشعارا تحريريا بأن المواد والأعمال المذكورة قد تقرر رفضها بمقتضى احكام المقاوله .

-ان المقاول غير قائم بتنفيذ الأعمال طبقا للمقاوله أو انه متعمد الإهمال وعدم المبالاة في تنفيذ التزاماته بموجب المقاوله .

- ان المقاول قد تعاقد من الباطن بخصوص اي اى قسم من المقاولة بشكل يضر بجودة العمل او يخالف تعليمات المهندس .
ن- اذا اتضح لصاحب العمل ممارسة المقاول لاي من ممارسات الفساد الاداري أو الاحتيايل أو التواطؤ أو القهر أو الاعاقة
..... الخ المبينة في الفقرة (٦/١٥) ادناه.
ففي اي من هذه الحالات او الظروف، يجوز لصاحب العمل ، بعد اشعار المقاول خطيا (انذاره) مدة (١٥) يوما، سحب العمل
واقضاء المقاول عن الموقع.
ان اختيار صاحب العمل سحب العمل يجب ان لا يؤثر على اية حقوق اخرى لصاحب العمل تتحقق له بموجب العقد، او
خلافه.
يتعين على المقاول في مثل هذه الحالة ان يغادر الموقع و يسلم المهندس مستلزمات التنفيذ المطلوبة وجميع "وثائق المقاول"
واية وثائق تصميم اعددها المقاول او تم اعدادها لصالحه.
ومع ذلك فانه يتعين على المقاول ان يبذل قصارى جهده لينفذ فوراً اية تعليمات معقولة مشمولة في الاشعار الذي ارسله صاحب
العمل، وذلك فيما يتعلق بـ :

أ.التنازل عن أية مقالة ثانوية.

ب.حماية الارواح او الممتلكات أو سلامة الاشغال.

بعد سحب العمل ، يحق لصاحب العمل، ان يكمل الاشغال و/أو ان يستخدم أية مؤسسات اخرى لاكمالها. ويجوز عندئذ لصاحب
العمل وهذه المؤسسات استخدام ايا من لوازم المقاول، ووثائق المقاول ، ووثائق التصميم الاخرى التي اعددها المقاول، او تلك
التي تم اعدادها لصالحه.

يتعين على صاحب العمل عندئذ، ان يرسل اشعاراً بان معدات المقاول او الاشغال المؤقتة سوف يتم الافراج عنها الى المقاول
في الموقع او بجواره، وعلى المقاول ان يقوم فوراً بازالتها على مسؤوليته وحسابه. الا انه اذا تبين أن المقاول لم يقم الى تاريخه
بتسديد أية استحقاقات عليه لصاحب العمل، فانه يمكن لصاحب العمل ان يبيع مستلزمات التنفيذ لتحصيل استحقاقاته، واذا تبقى
رصيد من حصيلة البيع بعد استرداد الاستحقاقات يدفع ذلك الرصيد الى المقاول مع مراعاة الاجراءات المثبتة في دليل
التعاقدات .

ثانياً: ويحق لصاحب العمل عند اخلاص المقاول في تنفيذ اعمال المقاولة ووصول العمل الى المراحل النهائية ووجود قدرة
لدى جهة التعاقد على تنفيذ باقي الاعمال فلجهة التعاقد تشكيل لجنة اسراع تأخذ على عاتقها اكمال الاعمال وفقاً للشروط
والاجراءات المثبتة في دليل التعاقدات بهذا الشأن .

٣/١٥ - التقييم بتاريخ سحب العمل:

على المهندس – وباسرع ما يمكن عملياً – بعد ان يكون الاشعار بسحب العمل قد اصبحت نافذاً بموجب الفقرة (٢/١٥) ، ان يتفق
عملاً باحكام الفقرة (٥/٣) على قيمة الاشغال ومستلزمات التنفيذ ووثائق المقاول واية مبالغ اخرى تستحق للمقاول مقابل
الاشغال المنفذة بموجب العقد، او اجراء تقديراته بشأنها.

٤/١٥ - الدفع بعد سحب العمل :

لصاحب العمل، بعد ان يكون الاشعار بانتهاء العقد قد اصبحت نافذاً بموجب الفقرة (٢/١٥) ، ان يقوم بما يأتي :

أ- المباشرة باتخاذ الاجراءات المتعلقة بمطالباته وفقاً لاحكام الفقرة (٥/٢).

ب- ايقاف دفع اية مبالغ الى المقاول الى حين التحقق من تكاليف تنفيذ الاشغال وانجازها واصلاح اية عيوب فيها، وتحديد
الغرامات التأخيرية المتحققة على المقاول (ان وجدت)، واية تكاليف اخرى تكبدها صاحب العمل.

ج- إقتطاع اية خسائر أو اضرار تكبدها صاحب العمل واية تكاليف اضافية تم صرفها لغاية اكمال الاشغال من حساب المقاول، وذلك بعد احتساب اية مبالغ تستحق للمقاول مقابل بموجب الفقرة (٣/١٥)، وبعد استرداد مثل هذه الخسائر والاضرار والتكاليف الاضافية يدفع صاحب العمل اي رصيد متبق للمقاول وحسب التشريعات النافذة.

٥/١٥ - : انتهاء العقد من صاحب العمل

اولا : يحق لصاحب العمل انتهاء العقد في الحالات الآتية :

أ- يحق لصاحب العمل ان ينهي العقد في اي وقت لما يخدم المصلحة العامة، بعد اصدار اذارا رسميا بذلك الى المقاول. ويعتبر الانهاء نافذا بعد مرور (٢٨) يوما بعد تاريخ تسلم المقاول للانذار المذكور أو من تاريخ اعادة ضمان حسن الاداء اليه من قبل صاحب العمل، ايهما لاحق للمصلحة العامة وفقا لامر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ او اي قانون يحل محله .

ب- اذا تعذر على المقاول اكمال تنفيذ جزء كبير من المقاولة لفترة تتجاوز (٩٠) تسعون يوما لأسباب خارجة عن ارادته وفق للشروط والاجراءات المثبتة في دليل التعاقدات بهذا الشأن .

ج- اذا اصبح تنفيذ الالتزام التعاقدى مستحيلا واتفق الطرفان على الانهاء .

ثانيا : لايحق لصاحب العمل ان ينهي العقد بموجب هذه "الفقرة" ليقوم بتنفيذ الاشغال بنفسه أو لترتيب تنفيذها من مقاول اخر، او لتفادي انتهاء المقاولة من المقاول بموجب الفقرة (٢/١٦) (الانهاء من المقاول).

ثالثا : بعد هذا الانهاء، يتعين على المقاول التوقف عن العمل وازالة معداته وفقا لاحكام الفقرة (٣/١٦)، ومن ثم تتم تسوية حساباته بتطبيق احكام الفقرة (٤/١٦) (الدفع عند انتهاء المقاولة).

٦/١٥ - ممارسات الاحتيال والفساد :

إذا اتضح لصاحب العمل ممارسة المقاول لاي من ممارسات الفساد الاداري أو الاحتيال أو التواطؤ أو القهر أو الاعاقة اثناء المنافسة للحصول على العقد أو تنفيذه، عند ذلك يحق لصاحب العمل وخلال ١٤ يوما بعد اشعار المقاول بذلك إنهاء العقد و أبعاده عن الموقع وتطبيق احكام المادة الخامسة عشرة كما لو ان الأبعاد قد تم بموجب الفقرة (٢/١٥) (الانهاء من قبل صاحب العمل).

وإذا اتضح بان اي من مستخدمي المقاول متورط في ممارسة الفساد الاداري أو الاحتيال أو التواطؤ أو القهر أو الاعاقة خلال تنفيذ الاشغال فيجب أبعاد هذا المستخدم من الموقع طبقاً لاحكام الفقرة 9/6 (مستخدمي المقاول).

يعتمد صاحب العمل التعاريف الآتية لغرض هذه النصوص:

١- "الممارسات الفاسدة" وتعني تقديم أو إعطاء أو استلام أو التماس بشكل مباشر أو غير مباشر أي غرض ذي قيمة للتأثير على عمل مسؤول في موقع مسؤولية عامة خلال عملية التوريد أو تنفيذ العقد

٢- "ممارسات احتيالية" تعني أي سوء تمثيل أو حذف لأي من الحقائق بهدف التأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقد

٣- "ممارسات التواطؤ" تعني أي تخطيط أو تنسيق بين اثنين أو أكثر من مقدمي العطاء، بعلم أو دون علم صاحب العمل بهدف وضع أسعار وهمية وغير تنافسية.

٤- "ممارسات قهرية" تعني إيذاء أو التهديد بإيذاء، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص أو ممتلكاتهم للتأثير على مشاركتهم في عمليات التوريد أو التأثير على تنفيذ العقد

٥- ممارسة الأعاقة وتعني ما يأتي :

اولا- الأتلاف المتعمد أو التزوير أو التغيير في الوثائق وحجب الأدلة اللازمة للتحقيق أو الأدلاء بشهادة زور للمحققين لإعاقة اجراءات التحقيق من قبل المشتري في ممارسات الفساد الادارية أو الاحتيال أو التواطؤ أو الممارسات القهرية أو التهديد أو التحرش أو أعاقة أي طرف أو منعه من تقديم أية معلومات تتعلق بالتحقيق أو منعه من متابعة اجراءات التحقيق.

ثانيا - الممارسات التي تعيق صاحب العمل من متابعة اجراءات التدقيق والمراجعة بالأستناد الى الفقرة (٣-١-هـ) من التعليمات لمقدمي العطاء.

المادة السادسة عشرة : تعليق العمل وانهاء العقد من المقاو

١/١٦ - حق المقاو في تعليق العمل :

إذا لم يصادق المهندس على أية شهادة دفع مرحلية بموجب احكام الفقرة (٤/١٦) او إذا أخفق صاحب العمل في تأمين الترتيبات المالية اللازمة للعقد بموجب الفقرة (٤/٢) ، او إذا لم يتقيد صاحب العمل بمواعيد الدفعات المستحقة للمقاو عملا باحكام الفقرة (٤/١٦) ، فانه يجوز للمقاو، بعد توجيه اشعار بمدة لا تقل عن (٢١) يوما الى صاحب العمل، ان يعلق العمل (او ان يبطئ عملية التنفيذ) حتى يتسلم المقاو السلف، او يتم الدفع له، حسب واقع الحال وحسب ما هو وارد في الاشعار.

ان اجراء المقاو هذا، سوف لا يؤثر على حقه في استيفاء نفقات التمويل التي قد تتحقق له بموجب احكام الفقرة (٤/٨) ، و لا بحقه في انهاء العقد عملا باحكام الفقرة (٢/١٦).

إذا تسلم المقاو لاحقا لاشعاره السلف او الدفعة المستحقة له قبل قيامه بتوجيه اشعار الانهاء، فانه يتعين عليه ان يستأنف العمل المعتاد وباسرع وقت ممكن عمليا.

اما إذا تكبد المقاو تاخيرا في مدة الانجاز و/او كلفة ما نتيجة لتعليق العمل (او ابطاء عملية التنفيذ) بموجب احكام هذه"الفقرة"فعليه ان يرسل اشعارا الى المهندس بالامر، لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (٢٠/١) ، بخصوص :

- أ- تمديد مدة الانجاز بسبب ذلك التأخير، إذا كان الانجاز قد تأخر او سوف يتأخر، وذلك بموجب احكام الفقرة (٨/٤) .
 - ب- اي كلفة كهذه مع هامش ربح معقول، لاضافتهما الى مبلغ العقد.
- وبعد تسلم المهندس لمثل هذا الاشعار، يتعين عليه المضي بالاجراءات بموجب احكام الفقرة (٣/٥) للاتفاق عليها او اجراء التقديرات بشأن هذه الامور.

٢/١٦ - انتهاء العقد من قبل المقاو :

يحق للمقاو انهاء العقد في الحالات الآتية :

أ- إذا لم يستلم المقاو الدليل المعقول على تأمين صاحب العمل الترتيبات المالية اللازمة للعقد بموجب الفقرة (٤/٢) وبعد ٤٢ يوما من تقديمه اشعار بذلك الى صاحب العمل عملا باحكام الفقرة (١٦/١) (حق المقاو في تعليق العمل).

ب- إذا أخفق المهندس في اصدار شهادة دفع مرحلية خلال (56)يوما من بعد تاريخ تسلمه لكشف تلك الدفعة مع البيانات المدعمة.

ج- إذا لم يستلم المقاو اي مبلغ استحق دفعه له بموجب شهادة دفع مرحلية خلال (٤٢) يوما من انقضاء المهلة التي يتعين على صاحب العمل الدفع خلالها بموجب احكام الفقرة (٤/١٦) (باستثناء الاستقطاعات المتحققة بخصوص مطالبات صاحب العمل بموجب الفقرة (٢/٥)).

د- إذا اخل صاحب العمل بصورة جوهرية في اداء التزاماته بموجب العقد بصورة قد تنتسب بالتأثير المادي والمعاكس على التوازن الاقتصادي للعقد و/او على قابلية المقاو لتنفيذ العقد.

هـ - إذا اخل صاحب العمل في بالالتزام باحكام الفقرة (١/٦) المتعلقة باتفاقية العقد او بالفقرة (١/٧) المتعلقة بالتنازل.

و- إذا حدث تعليق مطول للعمل، مما يؤثر على تنفيذ الاشغال بكاملها، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة (٨/١١) .

ز - أصبح بان صاحب العمل مفلسا او او معسراً أو وضع تحت التصفية، او فقد السيولة، او صدر امر قضائي بتحويل امواله الى حارس قضائي او انه قد اجرى تسوية مالية مع دائنيه او استمر بأداء اعماله تحت اشراف حارس قضائي

أو أمين أو مدير لصالح دائنيه، أو قد حدث اية واقعة أو نشاط لها نفس التأثير لاي من هذه الافعال أو الحوادث (بموجب القوانين الواجبة التطبيق).

ح- أو في حالة عدم أستلام المقاول لأشعار المهندس باتفاق الطرفين في تحقيق شروط المباشرة بالأشغال بموجب الفقرة (١/٨) (المباشرة بالأشغال).

ففي اي من هذه الحوادث أو الظروف، يمكن للمقاول بعد اشعار صاحب العمل خطيا مدة (١٤) يوما، ان ينهي العقد، الا انه يمكن للمقاول بأشعار ان ينهي العقد فوراً إذا حصلت اي من الحالتين (و) أو (ز) في اعلاه.

ان اختيار المقاول لانهاء العقد يجب ان لا يضر بأية حقوق أخرى تتحقق له بموجب العقد أو لغير ذلك من الاسباب.

٣/١٦ - التوقف عن العمل وازالة معدات المقاول :

بعد ان يصبح اي من الاشعارات المتعلقة بانهاء العقد من صاحب العمل بما يخدم مصلحته بموجب احكام الفقرة (٥/١٥)، أو بانتهاء العقد من المقاول بموجب احكام الفقرة (٢/١٦)، أو بالانتهاء الاختياري المترتب على حصول قوة قاهرة بموجب احكام الفقرة (٦/١٩)، نافذاً، فانه يتعين على المقاول ان يباشر على الفور بما يأتي :

أ- التوقف عن تنفيذ اي عمل، الا إذا كان تنفيذ مثل هذا العمل قد صدرت تعليمات بشأنه من المهندس لغرض حماية الأشخاص أو الممتلكات أو لسلامة الاشغال.

ب- تسليم وثائق المقاول (والوثائق المتعلقة بالعقد) والتجهيزات الآلية و المواد والاشغال الاخرى التي تم دفع مقابلها اليه.

ج- إزالة كل مستلزمات التنفيذ الاخرى عن الموقع، باستثناء ما يلزم منها لامور السلامة، وان ومغادرة الموقع.

٤/١٦ - الدفع عند انتهاء العقد :

يتعين على صاحب العمل، بعد ان يكون الاشعار الصادر بانهاء العقد بموجب الفقرة (٢/١٦) قد اصبح نافذاً، ان يقوم بما يأتي :

أ- اعادة ضمان حسن التنفيذ الى المقاول.

ب- دفع استحقاقات المقاول حسب احكام الفقرة (٦/١٩).

ج- دفع المبالغ الناجمة عن اي ضرر أو خسارة اخرى. تكبدها المقاول نتيجة لهذا الانهاء.

المادة السابعة عشرة : المخاطر والمسؤولية

١/١٧ - الغرامات :

يتعين على المقاول أن يعرض ويحمي من الضرر كلا من صاحب العمل وأفراده ووكلائهم ضد جميع المطالبات والاضرار والاعباء والنفقات (بما فيها اتعاب ونفقات التقاضي)، وذلك فيما يتعلق بما يأتي :

أ- الاصابات الجسدية أو المرض أو الاعتلال أو الوفاة التي تلحق باي شخص مهما كان إذا كانت ناجمة عن أو اثناء أو بسبب تصاميم المقاول (ان وجدت)، أو عن تنفيذ الاشغال وانجازها واصلاح اية عيوب فيها، ما لم تكن معزاة الى الاهمال أو الفعل المتعمد أو نقض العقد من صاحب العمل أو افراده أو اي من وكلائهم. ...

ب- الضرر أو الخسارة التي تلحق بالممتلكات العقارية أو الشخصية (فيما عدا الاشغال) وذلك الى المدى الذي يكون فيه هذا الضرر أو الخسارة:

١- ناجما عن أو اثناء أو بسبب تصاميم المقاول أو تنفيذ واكمال الاشغال واصلاح اية عيوب فيها.

٢- ما لم يكن ذلك و للمدى الذي يعزى الى اي اهمال أو فعل متعمد أو نقض للعقد من صاحب العمل أو مستخدميه واي من وكلائهم أو اي شخص مستخدم من اي منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

و يتعين على صاحب العمل ان يعرض ويحمي المقاول ومستخدميه ووكلائهم ضد اية مطالبات أو اضرار أو خسائر أو نفقات (بما فيها اتعاب ونفقات التقاضي) بخصوص ما يأتي :

- أ- الاصابات الجسدية او المرض او الاعتلال او الوفاة التي تعزى الى الاهمال او الفعل المتعمد او نقض العقد من صاحب العمل او افراده او اي من وكلائهم.
- ب- أية امور اخرى تكون المسؤولية عنها مستثناة من التغطية التأمينية، المنوه عنها في البنود (د-١، ٢، ٣) من الفقرة (٣/١٨).

٢/١٧ - أعتناء المقاول بالاشغال :

يتحمل المقاول المسؤولية الكاملة عن العناية بالاشغال ومستلزمات التنفيذ ابتداء من تاريخ المباشرة وحتى صدور "شهادة الاستلام الأولي للأشغال" (او تعتبر انها قد صدرت) بموجب الفقرة (١/١٠)، حيث تنتقل هذه المسؤولية الى صاحب العمل، وينطبق هذا المفهوم على اي قسم او جزء من الاشغال تم اصدار "شهادة الاستلام الأولي للأشغال" (او تعتبر انها قد صدرت) بخصوصه.

وبعد ان تنتقل المسؤولية الى صاحب العمل وفقا لذلك، يظل المقاول مسؤولا عن العناية باي عمل متبق بالتاريخ المحدد في "شهادة الاستلام الأولي للأشغال" الى ان يتم استكمال هذه الاعمال المتبقية.

إذا لحق بالاشغال او مستلزمات التنفيذ او وثائق المقاول اي ضرر او خسارة خلال فترة مسؤولية المقاول عن العناية بها، لاي سبب من الاسباب (باستثناء المخاطر المبينه في الفقرة (٣/١٧) لاحقا)، فانه يتعين على المقاول ان يصلح تلك الخسارة او الضرر على حسابه الخاص ومسؤوليته، حتى تصبح الاشغال ومستلزمات التنفيذ ووثائق المقاول مطابقة للعقد.

ويظل المقاول مسؤولا عن اي ضرر او خسارة قد تنتج عن افعال المقاول بعد صدور شهادة الاستلام الأولي للأشغال بشأنها، وعن اية اضرار او خسائر قد تحصل بعد اصدار شهادة الاستلام الأولي للأشغال ولكنها ناتجة عن واقعة سابقة كان المقاول مسؤولا عنها.

٣/١٧ - مخاطر صاحب العمل (المخاطر المستثناة) :

أن المخاطر المشار اليها في الفقرة (٤/١٧) والمدرجة لاحقا هي تلك التي لها تأثير مباشر على تنفيذ الاشغال :

- أ- الحرب او الاعمال العدوانية (سواء اعلنت الحرب او لم تعلن) او الغزو، او افعال الاعتداء الاجنبي.
- ب- التمرد او اعمال الارهاب او التخريب من اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول و الثورة او العصيان او الاستيلاء على الحكم بالقوة، او الحرب الاهلية في الدولة.
- ج- الاضرابات او المشاغبات او حركات الاخلال بالنظام داخل الدولة من اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول..
- د- الاعتداء الحربية، او المواد المتفجرة او الاشعاعات الايونية او التلوث بالاشعاعات النووية داخل الدولة، باستثناء ما هو ناتج عن استخدام المقاول لمثل هذه الاعتداء او المواد المتفجرة او الاشعاعات.
- هـ - موجات الضغط الناتجة عن الطائرات ووسائل النقل الجوية المندفعة بسرعة الصوت او بسرعة تفوق سرعة الصوت.

- و- استخدام صاحب العمل او اشغاله لاي جزء من الأشغال الدائمة، باستثناء ما هو منصوص عليه في العقد.
- ز- تصميم اي جزء من الاشغال تم اعداده من مستخدمي صاحب العمل او من اخرين يعتبر صاحب العمل مسؤولا عنهم.
- ح - اي عملية لقوى الطبيعة مما يعتبر امرا غير منظور، او مما لا يمكن توقع اتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة ضده من مقاول متمرس.

٤/١٧ - تبعات مخاطر صاحب العمل :

وإذا نتج عن اي من المخاطر المدرجة في الفقرة (٣/١٧) في اعلاه اية خسارة او ضرر للأشغال او مستلزمات التنفيذ او وثائق المقاول، فانه يتعين على المقاول ان يشعر المهندس بذلك فوراً، ويصلح الضرر او الخسارة الناتجة الى المدى الذي يطلبه المهندس.

وإذا تكبد المقاول تاخرا في التنفيذ و/أو كلفة ما بسبب اصلاح تلك الاضرار او الخسائر، فانه يتعين عليه ارسال اشعار اخر الى المهندس لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (١/٢٠)، بخصوص :

- أ- تمديد مدة الاكمال لقاء ذلك التأخير، إذا كان الاكمال قد تاخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب احكام الفقرة (٤/٨).
- ب- اي كلفة كهذه، لاضافتها الى مبلغ العقد. مع احتساب هامش ربح للحالتين (و، ز) الواردتين في الفقرة (٣/١٧) اعلاه يضاف الى الكلفة.
- ويتعين على المهندس، بعد تسلمه للاشعار اللاحق، ان يتصرف وفقا للفقرة (٥/٣) بالاتفاق عليها او اجراء التقديرات بشأن هذه الامور.

٥/١٧ - حقوق الملكية الفكرية والصناعية :

يعني مصطلح “التعدي” في هذه الفقرة : اي تعد (او ادعاء بالتعدي) على اية حقوق كبراءة الاختراع او التصميم المسجلة او حقوق التأليف او العلامات او الاسماء التجارية او الاسرار التجارية او غيرها من حقوق الملكيات الفكرية او الصناعية المتعلقة بالاشغال، كما يعني مصطلح “مطالبة” اية مطالبة (او اجراءات للمطالبة) بادعاء حصول تعد ما.

إذا لم يرسل اي طرف اشعاراً الى الطرف الاخر حول اية مطالبة خلال (٢٨) يوما من تاريخ تسلم مطالبة ما، اعتبر الطرف الاول (في هذه الفقرة) متنازلا عن حقه في التعويض بموجب احكام هذه “الفقرة”.

يتعين على صاحب العمل ان يعرض المقاول ويحميه من اي ادعاء بالتعدي، إذا كان الادعاء :

- أ- قد حصل نتيجة لامتنال المقاول لاحكام العقد، مما لم يكن بإمكانه تجنبه. او

ب- ناتجا عن استخدام صاحب العمل لاية اشغال :

- ١- لغرض غير المقصود منها، او مما يمكن استنتاجه من العقد، بصورة معقولة. او...
 - ٢- متصلا باي شيء لم يقدّم المقاول بتوريده، الا إذا كان هذا الاستخدام معروفا للمقاول قبل “التاريخ الاساس” او انه منصوص عليه في العقد.
- يتعين على المقاول ان يعرض صاحب العمل ويحميه ضد اية مطالبة اخرى قد تنشأ عن او تكون متعلقة :

- ١- بتصميم أو صناعة او انشاء أو تنفيذ المقاول للأشغال.

٢- عن استخدام معدات المقاول.

٣- عن الاستخدام الأمثل للأشغال.

إذا استحق أي طرف تعويضاً بموجب احكام هذه “الفقرة”، فانه يتعين على الطرف المعوض ان التفاوض على حسابه لتسوية الادعاء بالاجراءات القضائية او التحكيمية التي قد تنجم عنه. وعلى الطرف الاخر ان يساعد في منازعة الادعاء بناء على طلب الطرف المعوض وحسابه. كما يتعين على الطرف الاخر ومستخدميه ان يمتنع عن تقديم اي اقرار يمكن ان يكون مجحفا بحق الطرف المعوض، الا إذا كان هذا الطرف المعوض قد اخفق في اجراء التفاوض او التقاضي او التحكيم بناء على طلب من قبل الطرف الاخر.

٦/١٧ - تحديد المسؤولية :

لا يعتبر اي طرف مسؤولا تجاه الطرف الاخر ازاء فقدان استخدام اي من الاشغال، او فوات ربح عن اي عقد، او فقدان الفرصة للحصول على عقود اخرى، او لاي ضرر او خسارة غير مباشرة او بالتتابع مما قد يلحق بالطرف الاخر بسبب العقد، باستثناء ماتم النص عليه في الغرامات التأخير بموجب الفقرة 7/8 وكلفة اصلاح العيوب بموجب الفقرة (٢/١١)، و الدفع بعد انتهاء العقد بموجب الفقرة (٤/١٥)، الدفع عند الانتهاء بموجب الفقرة (٤/١٦) والغرامات بموجب الفقرة (١/١٧) وتبعات مخاطر صاحب العمل بموجب البند (٤/١٧ - ب) وحقوق الملكية الفكرية والصناعية بموجب الفقرة (٥/١٧).

ان المسؤولية الكلية التي يتحملها المقاول تجاه صاحب العمل بموجب العقد او فيما هو متصل به، يجب ان لا تتجاوز المبلغ الناتج من حاصل ضرب المعامل الذي يزيد او يقل عن واحد في المبلغ المقبول للعقد كما محدد في بيانات العقد او المبلغ المقبول للعقد في حالة عدم الاشارة الى ذلك المعامل في بيانات العقد باستثناء ما يأتي :

- التزويد بالكهرباء والماء بموجب الفقرة (١٩/٤).
 - معدات صاحب العمل و المواد المقدمة مجانا منه، بموجب الفقرة (٢٠/٤).
 - الغرامات، بموجب الفقرة (١/١٧).
 - حقوق الملكية الفكرية والصناعية، بموجب الفقرة (٥/١٧).
- ولا تحد احكام هذه "الفقرة" من مسؤولية الطرف المخل في اي من حالات الغش او التقصير المتعمد او سوء التصرف بالامبالاة منه.

٧/١٧ - استخدام مقرات دوائر وأقامة صاحب العمل :

على المقاول تحمل المسؤولية الكاملة للعناية بمقرات دوائر واقامة ممثلي صاحب العمل في المواقع (إذا وجدت) وكما محدد في المواصفات ابتداء من تاريخ تسليم الموقع للمقاول ولغاية تاريخ الاخلاء بسبب اخلاء الاشغال (أن كان الاخلاء يتم في تاريخ لاحق للموعود المحدد في شهادة الأستلام الأولى للاشغال).

إذا حدث أي فقدان او ضرر في المقرات المشار اليها انفا اثناء سريان مسؤولية المقاول عليها ناتج عن أي سبب مهما كان، الا انه لايعود الى صاحب العمل، يتعين على المقاول وعلى نفقته الخاصة أصلاح الاضرار وتعويض الاجزاء المفقودة وحسب متطلبات المهندس.

المادة الثامنة عشرة: التأمين

١/١٨ - المتطلبات العامة للتأمينات :

يعني مصطلح "الطرف المؤمن" في "هذه الفقرة" – لكل نوع من التأمينات، ذلك الطرف المسؤول عن استصدار وادامة التأمين المنصوص عليه في اي من "مواد" هذه المادة.

حيثما يكون المقاول هو "الطرف المؤمن" فانه يتعين التأمين لدى جهات تامينية وبشروط تامين مقبولة لدى صاحب العمل، بحيث تكون هذه الشروط متوائمة مع أية شروط اتفق عليها الطرفان قبل تاريخ "كتاب الأحالة"، اذ ان لهذه الشروط المتفق عليها الاولوية على ما يرد في هذه "المادة" من احكام.

حيثما يكون صاحب العمل هو "الطرف المؤمن" فانه يتعين ان يتم التأمين لدى جهات تامينية وبشروط مقبولة من المقاول. و يجب ان تكون هذه الشروط متلائمة مع الشروط المتفق عليها من الطرفين قبل تاريخ كتاب الأحالة ويجب ان تكون للشروط المتفق عليها الاولوية على الشروط الواردة في هذه المادة.

وإذا كان مطلوباً في وثيقة التأمين تقديم تعويض لتأمين مشترك (اي للطرفين مجتمعين)، فانه يجب تطبيق التغطية التامينية لكل طرف مؤمن له بصورة مستقلة وكأنه قد تم استصدار وثيقة منفردة له. اما إذا نصت وثيقة التأمين على تقديم تعويضات "لمشتركين اضافيين" اي لاشخاص اخرين غير الطرفين المؤمن لهما بموجب احكام هذه "المادة"، فانه يتعين :

١- ان ينوب المقاول عن هؤلاء المشتركين الاضافيين فيما عدا افراد صاحب العمل اذ يعتبر صاحب العمل نائباً عنهم

٢- لا يعتبر هؤلاء المشتركون الاضافيون مخولين بتسلم الدفعات مباشرة من الجهة التامينية او ان يكون لهم اي تعامل مباشر مع تلك الجهة التامينية.

٣- للطرف المؤمن ان يطلب من جميع هؤلاء المشتركين الاضافيين الالتزام بالشروط الواردة في وثيقة التأمين.

كما يشترط في كل وثيقة تأمين ضد الخسارة او الضرر، ان يتم دفع تعويضاتها بالعملة اللازمة للتعويض عن الخسارة والضرر، وان تستخدم الدفعات التي تقدمها الجهات التامينية لغرض تعويض الخسارة او الضرر.

يتعين على "الطرف المؤمن" ذي العلاقة ان يقدم الى الطرف الاخر، خلال الفترات المحددة في بيانات العقد (والتي يتم احتساب بدايتها من تاريخ المباشرة) ما يأتي :

أ- اثباتا بانه قد تم استصدار وثائق التأمين المطلوبة بموجب هذه المادة.

ب- نسخا من وثائق التأمين المتعلقة بتأمين الاشغال ومعدات المقاول بموجب الفقرة (٢/١٨) والتأمين ضد اصابة الاشخاص وتضرر الممتلكات بموجب الفقرة (٣/١٨).

كما يتعين على "الطرف المؤمن"، عند سداد كل قسط، ان يقدم نسخا من ايصالات السداد الى الطرف الاخر، وعندما يتم تقديم الوثائق او ايصالات السداد الى الطرف الاخر، فانه يتعين عليه اعلام المهندس بذلك.

يتعين على كل طرف ان يلتزم بالشروط المدرجة في اي من وثائق التأمين. كما يتعين على "الطرف المؤمن" ان يعلم الجهة التأمينية بأية تغييرات تحصل في الاشغال وان يتأكد من ادامة سريان الوثائق التأمينية بموجب احكام هذه المادة.

لا يحق لأي طرف ان يجري اي تعديل جوهري على شروط اي من وثائق التأمين بدون الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الاخر. واذا قامت جهة تأمينية باجراء (او حاولت اجراء) اي تعديل على شروط التأمين، فانه يتعين على الطرف الذي اشعرته تلك الجهة التأمينية بامر التعديل أولا ان يعلم الطرف الاخر فوراً بالامر.

إذا تخلف "الطرف المؤمن" عن استصدار وادامة اي من التأمينات المطلوبة منه وفقاً لشروط العقد، او اخفق في تقديم اثبات مقبول ونسخ الوثائق وفقاً لمتطلبات هذه "الفقرة"، فانه يحق للطرف الاخر: (باختياره وبدون اجحاف باي من حقوقه او اجراءاته) ان يستصدر وثائق التأمين بالتغطيات المطلوبة، وان يدفع ما يترتب عليها من اقساط، وعلى الطرف المؤمن له ان يسدد قيمة هذه الاقساط الى الطرف الاخر، ويتم تعديل مبلغ العقد بمقدار المبالغ المدفوعة.

ان اي حكم من احكام هذه المادة لا يشكل تحديداً على اي من واجبات او التزامات او مسؤوليات المقاول او صاحب العمل بموجب اي احكام اخرى في العقد او لغيرها من الاسباب. ويتعين على كل من المقاول و/او صاحب العمل ان يتحمل أية مبالغ لم يتم التأمين عليها او لم يتم تحصيلها من الجهات التأمينية كل حسب ما هو مطلوب منه بموجب هذه الواجبات او الالتزامات او المسؤوليات. باستثناء الحالة التي يخفق فيها "الطرف المؤمن" باستصدار وادامة وثيقة تأمين يمكن استصدارها، وتكون مطلوبة بموجب احكام العقد، ولم يوافق الطرف الاخر على اسقاطها ولم يقم هو الاخر بابرام تأمينات لتغطية هذا الاختلال، فان اي مبالغ كان يمكن استردادها من التأمين لقاء استصدار الوثيقة تلك، يتحملها "الطرف المؤمن".

ان الدفعات التي يدفعها اي طرف للطرف الاخر، يجب ان تكون خاضعة لاحكام الفقرة (5/2) المتعلقة بمطالبات صاحب العمل او الفقرة (١/٢٠) المتعلقة بمطالبات المقاول، حسبما ينطبق.

يحق للمقاول ان يقوم بالتأمين المتعلق بالعقد (متضمناً ولكن ليس محدداً بالتأمين المشار اليه بالمادة الثامنة عشرة لدى شركات التأمين في اية دولة مؤهلة).

٢/١٨ - التأمين على الاشغال ومعدات المقاول :

يتعين على "الطرف المؤمن" ان يؤمن على الاشغال والتجهيزات الالية والمواد ووثائق المقاول بمبلغ لا يقل عن قيمتها الاستبدالية الكاملة، مضافا اليها كلفة الهدم ونقل الانقاض ورسوم الاتعاب المهنية والربح. ويجب ان يسري هذا التأمين اعتباراً من التاريخ المطلوب به تقديم الاثبات بموجب البند (١/١٨-أ) وحتى تاريخ اصدار "شهادة الأستلام الأولي للأشغال".

كما يتعين على "الطرف المؤمن" ان يحافظ على ادامة الغطاء التأميني الى تاريخ اصدار شهادة الأستلام النهائي للأشغال، ضد أية خسارة او ضرر يكون المقاول مسؤولاً عنه لاسباب حدثت سابقاً لصدور شهادة الأستلام الأولي للأشغال، وضد أية خسارة او ضرر قد يتسبب بها المقاول خلال قيامه بعمليات اصلاح العيوب عملاً باحكام المادة الحادية عشرة.

يتعين على "الطرف المؤمن" ان يؤمن على معدات المقاول بمبلغ لا يقل عن كامل قيمتها الاستبدالية بما في ذلك نفقات ايصالها الى الموقع، مع مراعاة ان يكون هذا التأمين نافذاً لكل معدة اثناء نقلها الى الموقع وحتى تنتهي الحاجة اليها كمعدات للمقاول.

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة فان التأمين بموجب هذه الفقرة يجب ان يراعي ما يأتي :

أ- أن يكون التأمين فعالاً ومستداماً من المقاول بأعتباره الطرف المؤمن.

ب- ان يكون التامين باسمي الطرفين مجتمعين، واللذان يستحقان بصورة مشتركة الحصول على مبالغ التامين من الجهات التامينية، و من ثم يتم حفظها أو تخصيصها للطرف الذي سيتحمل كلفة اصلاح الضرر أو الخسارة.

ج- ان تكون مغطية لكل ضرر او خسارة ناتجة عن اية حالة لم ترد ضمن مخاطر صاحب العمل المدونة في الفقرة (٣/١٧).

د- وان تكون مغطية ايضا لكل ضرر او خسارة قد تلحق باي جزء من الاشغال وتعزى الى قيام صاحب العمل باستخدامه او اشغاله لجزء اخر من الاشغال، ولكل ضرر او خسارة متعلقة بالمخاطر المدرجة في البنود (٣/١٧) ج، ز، ح) من مخاطر صاحب العمل، فيما عدا حالات المخاطر التي لا يمكن التامين عليها بشروط تجارية معقولة، مع مبلغ خصم لكل حادث بما لا يزيد عن المبلغ المحدد في بيانات العطاء، (واذا لم يتم تحديد مبلغ ما في بيانات العقد، فان هذه الفقرة (د) لا تنطبق).

هـ- ومع ذلك يجوز استثناء التامين على الضرر او الخسارة او الاستبدال لما يأتي :

١- اي جزء من الاشغال يكون في حالة معيبة بسبب اي عيب في التصميم او المواد او التصنيع (الا انه يجب المحافظة على غطاء تاميني لاية اجزاء اخرى لحق بها ضرر ناتج عن هذه الحالة بصورة مباشرة ولكن ليس عن الاسباب المبينة في البند (٢) لاحقا) .

٢- اي جزء من الاشغال لحق به الضرر او الخسارة بسبب اعادة انشاء اجزاء اخرى من الاشغال، إذا كان هذا الجزء الاخر في حالة معيبة بسبب عيب في التصميم او المواد او التصنيع.

٣- اي جزء من الاشغال كان قد تم تسليمه الى صاحب العمل، باستثناء المدى الذي يكون معه المقاول مسؤولا عن تغطية الضرر او الخسارة.

٤- مستلزمات التنفيذ عندما لا تكون موجودة في الدولة، مع مراعاة احكام الفقرة (٥/١٤) فيما يخص التجهيزات الآلية والمواد المقصود استخدامها في الاشغال.

إذا تبين - بعد مرور سنة واحدة من "التاريخ الاساسي" - بان الغطاء التاميني الموصوف في الفقرة (د) اعلاه لم يعد متوفرا على اسس تجارية معقولة، فانه يتعين على المقاول "كطرف مؤمن" ان يرسل اشعارا الى صاحب العمل بشأن الموضوع، مرفقا به التفاصيل المؤيدة. ويكون صاحب العمل عندئذ :

١- مستحقا - مع مراعاة احكام الفقرة (٥/٢) - الحصول على مبلغ من المقاول مساو لهذه التغطية التامينية التجارية المعقولة التي يكون المقاول قد توقع دفعها مقابل تلك التغطية.

٢- يعتبر صاحب العمل، ما لم يحصل على التغطية التامينية على اسس تجارية معقولة، انه قد صادق على الغائها من التامين بموجب احكام الفقرة (١/١٨).

٣/١٨ - التامين ضد اصابة الاشخاص والاضرار بالاملاكات :

يتعين على "الطرف المؤمن" ان يؤمن ضد مسؤولية كل من الطرفين بسبب اية وفاة او اصابة جسدية او اية خسارة او ضرر يمكن ان يلحق باي ممتلكات مادية (باستثناء الاشغال ومعدات المقاول المؤمنة بموجب احكام الفقرة (٢/١٨) ، او باية اشخاص مؤمنين بموجب احكام الفقرة (٤/١٨) ، وذلك لما يمكن ان ينتج عن عمليات التنفيذ التي يقوم بها المقاول قبل صدور "شهادة الأستلام النهائي للأشغال".

يجب ان لا تقل قيمة هذا التامين لكل حادث عن المبلغ المحدد في بيانات العقد، دون ان يكون هناك حد اقصى لعدد مرات الحدوث، (واذا لم يذكر اي مبلغ بهذا الخصوص في ملحق العطاء فان احكام هذه الفقرة لا تطبق)

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فانه يتعين مراعاة ما يأتي بالنسبة للتأمينات الواردة في هذه "الفقرة":

أ- ان يتم استصدارها وادامتها من المقاول "كطرف مؤمن".

ب- ان يكون التامين باسم الطرفين مجتمعين.

ج- ان يتم توسيع مداها لتشمل المسؤولية ضد الخسارة والضرر الذي يلحق بممتلكات صاحب العمل مما قد ينجم عن تنفيذ المقاول لاشغال العقد، (باستثناء الاشياء التي تم تامينها بموجب الفقرة (٢/١٨) والناجمة عن تنفيذ المقاول للعقد.

د- وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن استبعاد المسؤولية الى المدى الذي قد تنشأ معه عن :

- ١- حق صاحب العمل في ان ينفذ الأشغال الدائمة على او فوق او تحت او عبر اي ارض، وان يقوم بأشغال هذه الارض لأغراض الأشغال الدائمة.
- ٢- الضرر الذي يعتبر نتيجة لا يمكن تفاديها لالتزامات المقاول بتنفيذ الأشغال واصلاح اية عيوب فيها.
- ٣- أية حالة مدرجة ضمن مخاطر صاحب العمل في الفقرة (٣/١٧) ما لم يكن الغطاء التاميني لها متاحا بشروط تجارية معقولة.

٤/١٨ - التامين على مستخدمي المقاول :

يتعين على المقاول ان يستصدر ويحافظ على سريان التامين على المسؤولية ضد المطالبات والاضرار والخسائر والنفقات (بما فيها اتعاب ومصاريف التقاضي) التي قد تنتج عن اصابة مرض او اعتلال او وفاة اي شخص يستخدمه المقاول او اي من العاملين لديه.

يجب ان يشمل التامين صاحب العمل والمهندس عن اية مطالبات عن الغرامات والخسارة والاضرار واية مبالغ ناتجة عن الاصابة أو المرض أو الوفاة أو الموت لاي من منتسبي المقاول، باستثناء ان هذا التامين قد لا يتضمن الخسارة والغرامات الناتجة عن اي تصرف او اهمال من صاحب العمل او ممثليه.

يجب ادامة هذا التامين بشكل فعال ومستمر طيلة المدة التي يكون فيها هؤلاء الاشخاص مشتركين في تنفيذ الأشغال، اما بالنسبة لمستخدمي اي مقاول ثانوي، فان بإمكان المقاول الثانوي ان يقوم بتأمينهم، ولكن يبقى المقاول مسؤولا عن الالتزام باحكام هذه المادة.

المادة التاسعة عشر : القوة القاهرة

١/١٩ - تعريف القوة القاهرة :

يعني مصطلح "القوة القاهرة" في هذه "المادة" اي واقعة أو ظرف استثنائي يتصف بـ :

- أ- انه خارج عن سيطرة أي طرف.
 - ب- لانه لم يكن بوسع ذلك الطرف ان يتحرز منه بصورة معقولة قبل ابرام العقد.
 - ج- انه لم يكن بوسع ذلك الطرف ان يتجنبه أو يتلافاه بصورة معقولة عند حدوثه.
 - د- انه لا يعزى بشكل جوهري الى الطرف الاخر.
- ان القوة القاهرة يمكن ان تشمل، ولكنها ليست محصورة في أي من انواع الوقائع أو الظروف الاستثنائية الاتية، طالما تحققت فيها الشروط المدرجة أعلاه (أ، ب، ج، د) جميعها :
- ١- الحرب أو الاعمال العدوانية (سواء اعلنت الحرب أو لم تعلن)، أو الغزو، أو افعال الاعداء الاجانب.
 - ٢- التمرد أو اعمال الارهاب أو التخريب من قبل اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول الثورة أو العصيان أو الاستيلاء على الحكم بالقوة، أو الحرب الاهلية.
 - ٣- الاضطرابات أو المشاغبات او حركات الاخلال بالنظام، أو الاضرابات أو الحصار من قبل أشخاص من غير افراد المقاول .
 - ٤- الأعتدة الحربية أو المواد المتفجرة أو الاشعاعات الايونية، أو التلوث بالاشعاعات النووية، باستثناء ما يمكن أن يعزى الى استخدام المقاول لمثل هذه الأعتدة أو المتفجرات أو الاشعاعات.
 - ٥- كوارث الطبيعة مثل الزلازل أو الاعاصير أو العواصف العاتية أو النشاط البركاني.

٢/١٩ - الاشعار بوجود القوة القاهرة :

إذا تعذر على أحد الطرفين (أو سيتعذر عليه) اداء أي من التزاماته التعاقدية بسبب حصول القوة القاهرة، فإنه يتعين ان يرسل اشعارا الى الفريق الآخر يعلمه بالواقعة أو الظروف التي تشكل القوة القاهرة، وان يحدد في هذا الاشعار تلك الالتزامات التي

اصبح (أو سيصبح) متعذرا عليه أداؤها. يتعين ان يصدر هذا الاشعار خلال (١٤) يوما من بعد التاريخ الذي أصبح فيه هذا الطرف على دراية (أو يفترض فيه أنه قد درى) بالحدث أو الظرف الذي يشكل القوة القاهرة.

يعتبر الطرف الذي ارسل الاشعار معذورا من اداء الالتزامات المنوه عنها طيلة بقاء مفعول القوة القاهرة المانعة له من اداؤها. وعلى الرغم من أي حكم آخر في هذه المادة يجب أن لا يطبق حكم القوة القاهرة على التزامات أي طرف بأن يدفع الى الطرف الآخر استحقاقاته بموجب العقد.

٣/١٩ - واجب التقليل من التأخر :

يتعين على كل طرف ان يبذل قصارى جهوده المعقولة، في كل الاوقات، للتقليل من التأخر في اداء التزاماته بموجب العقد، كنتيجة للقوة القاهرة.

كما يتعين على كل طرف أن يعلم الطرف الآخر عند توقف تأثره بالقوة القاهرة.

٤/١٩ - تبعات القوة القاهرة :

إذا منع المقاول من أداء أي من التزاماته الجوهرية بموجب العقد نتيجة القوة القاهرة و تم ارسال اشعار بشأنها عملا بأحكام الفقرة (٢/١٩) ، وتكبد بسببها تأخرا في مدة التنفيذ و/أو كلفة ما، يصبح للمقاول، مع مراعاة أحكام الفقرة (١/٢٠) ، مستحقا للمطالبة بما يأتي :

أ- تمديد مدة الانجاز بسبب هذا التأخير، إذا كان الانجاز قد تأخر أو سوف يتأخر، وذلك بموجب أحكام الفقرة (٤/٨) .
و...

ب- استرداد أية كلفة كهذه شاملة كلفة اصلاح او اعادة تنفيذ الاشغال و/او استبدال السلع المتضررة او تعرضت للتلف بسبب اي من القوى القاهرة للمدى الذي لا يمكن تعويضها من خلال وثيقة تامين المشار اليها بالفقرة (٢/١٨) ، إذا كانت الواقعة أو الظرف من النوع الموصوف في أي من البنود (١، ٢، ٣، ٤) من الفقرة (١/١٩) ، وفيما إذا حصل أي من الاحداث الموصوفة بالبنود (2,3,4) في دولة الاشغال

يتعين على المهندس بعد تسلمه هذا الاشعار أن يباشر بموجب الفقرة (٥/٣) بالاتفاق على أو اعداد تقديراته للكلف المذكورة.

٥/١٩ - القوة القاهرة التي تؤثر على المقاول الثانوي :

إذا كان أي مقاول ثانوي مستحقا بموجب أي عقد أو اتفاقية بالاشغال أي أعفاء نتيجة القوة القاهرة بموجب شروط اضافية او شروط أوسع من تلك المحددة في هذه المادة، فان تلك الأحداث أو الظروف الاضافية أو الاوسع للقوة القاهرة لا تعفى المقاول في حالة عدم أدائه ولا تخوله أي اعفاء بموجب أحكام هذه المادة.

٦/١٩ - انتهاء العقد اختياريًا، الدفع والاخلاء من مسؤولية الأداء :

إذا تعذر الاداء في تنفيذ كل الاشغال بصورة جوهرية لمدة (٨٤) يوما باستمرار بسبب القوة القاهرة التي تم ارسال اشعار بشأنها بموجب الفقرة (٢/١٩) أو لفترات متتالية تتجاوز بمجموعها أكثر من (١٤٠) يوما بسبب نفس القوة القاهرة التي تم ارسال الاشعار بشأنها، فعندها يمكن لأي طرف ان يرسل الى الطرف الآخر اشعارا بانتهاء العقد. وفي هذه الحالة، يصبح انتهاء العقد نافذا بعد (٧) أيام من تاريخ ارسال الاشعار، ويتعين على المقاول المباشرة باتخاذ الاجراءات للتوقف عن العمل وازالة معداته، عملا بأحكام الفقرة (٣/١٦) . عند انتهاء العقد بهذه الصورة، يتعين على المهندس ان يقوم بتقدير قيمة الاشغال التي تم انجازها واصدار شهادة دفع تتضمن ما يأتي:

أ- المبالغ الواجبة الدفع مقابل أي عمل تم تنفيذه وله سعر محدد في العقد.

ب- كلفة التجهيزات والآلية والمواد التي جرى تثبيت شرائها والتي تم تسلمها من المقاول أو تلك التي تعاقد على تجهيزها واستلامها: وفي مثل هذه الحالة تصبح هذه التجهيزات والآلية والمواد ملكا لصاحب العمل (وضمن مسؤوليته) حال تسديده لقيمها، ويتعين على المقاول تسليمها ووضعها تحت تصرف صاحب العمل.

ج- التكاليف والاعباء المالية الاخرى التي تكبدها المقاول في تلك الظروف بشكل معقول و ضروري نتيجة توقعه لانجاز الاشغال.

- د- كلفة ازالة الاشغال المؤقتة ومعدات المقاول من الموقع، واعادتها الى مخازنه في بلده (أو الى أي مكان آخر شريطة عدم تجاوز كلفة اعادتها الى بلده). و...
- هـ - كلفة ترحيل مستخدمي المقاول وعماله الذين كانوا قد استخدمهم لتنفيذ الاشغال بصورة متفرغة، وذلك عند انتهاء هذا العقد.

٧/١٩ - الاخلاء من مسؤولية الأداء بموجب القانون :

- على الرغم من اي حكم اخر في هذه المادة، إذا نشأ اي حدث او ظرف خارج عن سيطرة الفريقين (بما في ذلك القوة القاهرة ولكن ليس محصورة بها)، وجعل وفاء احد الطرفين او كليهما بالالتزامات التعاقدية مستحيلا او مخالفا للقانون، او يؤدي بمقتضى القانون الذي يحكم العقد الى اعفاء الطرفين من الاستمرار في تنفيذ العقد.
- عندئذ وبعد اشعار من اي من الطرفين الى الطرف الاخر بذلك الظرف او الحدث :
- أ- يعفى الطرفان من الاستمرار في الاداء، ولكن بدون الاجحاف بحقوق اي منهما بخصوص اي اخلال سابق بالعقد.
- ب- يكون المبلغ الذي يترتب على صاحب العمل ان يدفعه الى المقاول، هو نفس ما يستحق دفعه بموجب احكام الفقرة (٦/١٩) انفا، كما لو ان العقد قد تم انفاؤه بموجب الفقرة المذكورة

المادة العشرون : المطالبات والخلافات والتحكيم

١/٢٠ - مطالبات المقاول :

- إذا كان المقاول يعتبر نفسه مستحقا للحصول على تمديد في "مدة الانجاز" و/او اية دفعة اضافية بموجب اي "مادة" من هذه الشروط، او لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالعقد، فانه يتعين عليه ان يرسل الى المهندس اشعارا مبينا فيه الواقعة او الظرف الذي ادى الى هذه المطالبة. ويتعين ارسال هذا الاشعار في اقرب فرصة ممكنة عمليا، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (٢٨) يوما من تاريخ دراية المقاول او وجوب درايته بتلك الواقعة او الظرف.
- إذا اخفق المقاول في ارسال الاشعار خلال فترة الـ(٢٨) يوما تلك، فانه لن يتم تمديد مدة الانجاز، ولن يكون المقاول مستحقا للحصول على اية دفعة اضافية، وبذلك يعتبر صاحب العمل انه قد اخلت مسؤوليته فيما يتعلق بتلك المطالبة. وفيما عدا ذلك فانه ينبغي تطبيق الاحكام الآتية من هذه "الفقرة".
- كما يتعين على المقاول ايضا ان يرسل اية اشعارات اخرى تكون مطلوبة بموجب العقد، وان يقدم التفاصيل المؤيدة للمطالبة، وذلك لكل ما له علاقة بالواقعة او الظرف المذكورين.
- ينبغي على المقاول ان يقوم بحفظ السجلات المحدثة مما قد تستلزمه الضرورة لتعزيز المطالبة، اما في الموقع او في أي مكان اخر مقبول لدى المهندس.
- ويمكن للمهندس - دون ان يكون مضطرا للاقرار بمسؤولية صاحب العمل عنها - بعد تسلمه لاي اشعار بموجب هذه "الفقرة"، ان يرصد حفظ السجلات و/او ان يوعز الى المقاول بمواصلة تدوين السجلات المحدثة. ويتعين على المقاول ان يتيح للمهندس فرصة الاطلاع على السجلات وتحققها، وان يقدم له نسخا منها (إذا طلب منه ذلك).
- كما ينبغي على المقاول ان يرسل الى المهندس خلال (42) يوما من تاريخ درايته بالواقعة او الظرف الذي ادى الى تكون المطالبة (او من التاريخ الذي كان مفروضا فيه ان يكون قد درى بها)، او خلال اية فترة اخرى يقترحها المقاول ويوافق عليها المهندس، مطالبة مفصلة بصورة وافية وشاملة للتفاصيل المؤيدة لأسس المطالبة وتمديد المدة و/او الدفعة الاضافية المطالب بها. اما إذا كان للواقعة او الظرف الذي ادى الى هذه المطالبة مفعول مستمر، فانه:

أ- تعتبر المطالبة المفصلة التي تم تقديمها مطالبة مرحلية.

ب- يتعين على المقاول أن يواصل إرسال المطالبات المرحلية الأخرى شهريا، مبينا في كل منها مدة التأخر المتراكم و/أو المبلغ المطالب به، وغيرها من التفاصيل المؤيدة حسبما يطلبه المهندس بصورة معقولة.

ج- على المقاول أن يرسل مطالبته النهائية خلال (28) يوما من بعد تأريخ إنتهاء الاثار الناجمة عن الواقعة أو الظرف، أو خلال أي فترة أخرى يقترحها المقاول ويوافق عليها المهندس.

يتعين على المهندس، خلال (42) يوما من تأريخ تسلمه مطالبة ما، أو أية تفاصيل أخرى مؤيدة لمطالبة سابقة – أو خلال أية فترة يقترحها المهندس ويوافق عليها المفاوض – أن يقيم المطالبة ويرد عليها أما بالموافقة، أو عدم الموافقة مع بيان تعليقاته مفصلة عليها، وله أيضا أن يطلب أية تفاصيل أخرى ضرورية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يعتبر ملزما بتقديم رده على أسس المطالبة خلال تلك الفترة المشار إليها انفا.

يتعين على المهندس خلال ٤٢ يوما المشار إليها انفا المضي باجراءات التقديرات بموجب الفقرة (٣/٥) لتحديد أو تقدير ما يأتي :

١ - اي تمديد في مدة الاكمال (سواء قبل او بعد انقضائها) عملا باحكام الفقرة (٤/٨) و/او...

٢ - الدفعة الاضافية (ان وجدت) التي يستحقها المفاوض بموجب احكام العقد.

يجب أن تتضمن كل شهادة دفع تلك المبالغ الخاصة بأية دفعة اضافية ممكن إثبات إستحقاقها بصورة معقولة بموجب أي من أحكام العقد ذات الصلة. وإلى أن يتم تقديم التفاصيل الوافية التي تثبت صحة الإدعاء لكامل المطالبة، فإن إستحقاق المفاوض بشأنها، يكون محصورا بذلك الجزء من المطالبة الذي تمكن من أن يثبت صحة إدعائه بشأنه.

و إذا لم يستجب المهندس ضمن السقف الزمني المحدد في هذه المادة، فيحق لأي طرف اعتبار المطالبة مرفوضة من المهندس ويحق لأي من الطرفين احالة المطالبة الى مجلس فض الخلافات لاتخاذ القرار المناسب عملا باحكام الفقرة (٢/٢٠) .

تعتبر متطلبات هذه “الفقرة” إضافية لتلك الواردة في أي “مادة” أخرى قد تنطبق على المطالبة، وإذا اخفق المفاوض في الالتزام بأحكام هذه “الفقرة” أو أية “مادة” أخرى فيما يتعلق بأية مطالبة، فينبغي أن يؤخذ في الإعتبار مدى (إن وجد) أثر هذا الإخفاق في التقصي المناسب للمطالبة عند تقدير أي تمديد في “مدة الإنجاز” و/أو أية دفعة إضافية بصورة ملائمة، إلا إذا كانت المطالبة قد تم إستبعادها بموجب هذه “الفقرة”.

٢/٢٠ - تعيين مجلس فض الخلافات (المجلس) :

يتم احالة الخلافات الى مجلس فض الخلافات لاصدار قرار بها وفقاً لأحكام الفقرة (٤/٢٠). ويتعين على الطرفين أن يقوموا بتسمية أعضاء المجلس بصورة مشتركة خلال ٢٨ يوما من أشعار أحد الطرفين للطرف الآخر بأنه سيلجأ الى تقديم شكواه الى “مجلس فض النزاعات” عملا بأحكام الفقرة (٤/٢٠).

يتكون “المجلس” كما هو محدد في بيانات العقد، من شخص واحد او ثلاثة أشخاص ذوي تأهيل مناسب (الأعضاء). و يجب ان يجيد كل منهم الاتصالات المحددة في العقد بطلاقة. وان يكون خبيراً في اساليب الانشاء المستخدمة في تنفيذ الاشغال. و كذلك له الخبرة في تفسير وثائق العقد وإذا لم يكن قد تم تحديد عدد الاعضاء ولم يتم الاتفاق من الطرفين على ذلك فان العدد يعتبر ثلاثة.

إذا لم يعين الطرفان مجلس فض الخلافات قبل ٢١ يوماً من التاريخ المحدد في بيانات العقد. وإذا كان “المجلس” يتكون من ثلاثة أعضاء، يقوم كل طرف بتسمية عضو واحد للحصول على موافقة الطرف الآخر عليه، ومن ثم يقترح العضوين المعيّنين العضو الثالث. وعلى الطرفين الاتفاق على العضو الثالث والذي يتم تعيينه رئيساً للمجلس.

و إذا كانت هنالك قائمة حكام مرشحين متفق عليها من الطرفين و مشاراً إليها في العقد، فإنه يتم إختيار أسماء الأعضاء من بين الأسماء الواردة فيها، بإستثناء أي شخص غير قادر أو غير راغب في قبول التعيين كعضو في المجلس.

تتم صياغة الإتفاقية بين الطرفين وعضو المجلس الوحيد (الحكم) أو كل عضو من الأعضاء الثلاثة بحيث يشار الى الشروط العامة المتعلقة “بإتفاقية فض الخلافات” المرفقة كملحق بهذه الشروط العامة للعقد، مع إدخال اية تعديلات يتفق عليها فيما بينهم.

أما بالنسبة لاجور عضو المجلس الوحيد أو كل من الأعضاء الثلاثة واجور أي خبير اخر يقوم “المجلس” بإستشارته، فإنه يجب تحديدها فيما بين الطرفين عند الإتفاق على شروط تعيين “الأعضاء”، كما يتعين على الطرفين أن يدفعوا تلك الاجور مناصفة.

بأماكن الطرفين مجتمعين – إذا تم الاتفاق بينهما في اي وقت – ان يحيل اي امر الى “المجلس” لابداء الرأي حوله، لكنه لا يحق لأي طرف أن يستشير “المجلس” في أي أمر الا بموافقة الطرف الاخر.

إذا عزف اي عضو من الاعضاء مجلس فض الخلافات عن العمل او انه اصبح غير قادر على اداء مهمته بسبب العجز او الوفاة او بسبب الاستقالة او انتهاء التعيين فيتم تعيين البديل بنفس الطريقة التي تم بموجبها تعيين العضو المستبدل او الاتفاق عليه كما موضح بهذه الفقرة

يمكن إنهاء تعيين أي عضو باتفاق الفريقين مجتمعين، و لكن ليس من صاحب العمل أو المفاوض على انفراد. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من الطرفين، فإن مدة تعيين “المجلس” (بما في ذلك كل عضو فيه) تنتهي عندما يصبح “شهادة الحساب النهائي” المنوه عنه في الفقرة (١٢/١٤) من الشروط العامة نافذاً.

٣/٢٠ - الأخفاق في الاتفاق على تعيين (المجلس) :

إذا انطبقت أي من الحالات التالية تحديداً :

أ- لم يتفق الطرفان على تعيين عضو المجلس المنفرد في الموعد المحدد ضمن الفقرة الأولى من الفقرة (٢/٢٠).
(تعيين أعضاء مجلس فض الخلافات)

ب- أخفق أي طرف في تسمية عضو ما (للموافقة عليه من الطرف الآخر) أو أخفق في الموافقة على العضو المقترح من الطرف الآخر لمجلس فض النزاعات المتكون من ثلاثة أعضاء في الموعد المذكور اعلاه.

ج- لم يتفق الطرفان على تعيين العضو الثالث (رئيس المجلس) في الموعد المذكور اعلاه. أو...

د- لم يتفق الطرفان على تعيين أي عضو بديل خلال مده (٤٢) يوماً من أنتهاء مهمة العضو المنفرد للمجلس، أو أحد الأعضاء الثلاثة للمجلس، بسبب امتناعه أو بسبب الوفاة أو العجز عن أداء المهام أو بسبب الاستقالة أو إنهاء التعيين،

فعندها تقوم جهة التعيين أو الشخص المسمى في بيانات العقد - بناء على طلب أي من الطرفين أو كليهما وبعد إجراء التشاور اللازم مع الطرفين - بتعيين عضو المجلس هذا. ويكون هذا التعيين نهائياً وباتاً، كما يتعين على الطرفين أن يدفعوا أجور الجهة أو الشخص الذي قام بالتعيين مناصفة.

٤/٢٠ - اتخاذ القرار من قبل مجلس فض الخلافات (المجلس) :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه :

إذا نشأ خلاف من أي نوع كان بين الطرفين، فيما يتصل أو ينشأ عن العقد أو تنفيذ الأشغال، بما في ذلك أي خلاف حول أية شهادة أو تقديرات أو تعليمات أو رأي أو تحديد قيمة من المهندس، عند ذاك و بعد أن يكون قد تشكل مجلس فض النزاعات بموجب أحكام الفقرتين (٢/٢٠ و ٣/٢٠) فإنه يمكن لأي طرف أحالة الخلاف خطياً الى “المجلس” لدراسته واتخاذ قرار بشأنه، مع إرسال نسختين من ذلك الأشعار الى الطرف الآخر والمهندس، وعلى أن يتم التنويه بأن أحالة الخلاف هذه تتم وفقاً لأحكام هذه “الفقرة”.

وأذا كان “المجلس” مكوناً من ثلاثة أعضاء، فإن المجلس يعتبر أنه قد تسلم أشعار أحالة الخلاف اليه وفقاً لأحكام هذه “الفقرة” في التاريخ الذي يتسلم فيه رئيس المجلس مثل هذا الأشعار.

و يتعين على الطرفين أن يقدموا الى المجلس كل المعلومات الإضافية بدون توان، وأن يوفرأ إمكانية الدخول الى الموقع والتسهيلات المناسبة مما قد يطلبه “المجلس” لغرض تمكين المجلس من اتخاذ قرار بشأن ذلك الخلاف، ويفترض ضمناً أن المجلس لن يعمل كهيئة تحكيم.

كما يتعين على “المجلس” خلال مدة لا تتجاوز (٨٤) يوماً من تاريخ تسلمه أشعار أحالة الخلاف أليه، أو خلال أية فترة أخرى يقترحها المجلس ويوافق عليها الطرفان، أن يتخذ قراره بشأنه. ويشترط في هذا القرار أن يكون معللاً، وأن ينوه فيه على أنه يتم إصداره وفقاً لأحكام هذه “الفقرة” ويعتبر هذا القرار ملزماً للطرفين ويتعين عليهما تنفيذه الأ إذا تمت (أو الى حين أن تتم) مراجعته بطريقة التسوية الودية أو من خلال إجراءات التحكيم كما سيرد لاحقاً، وما لم يكن قد جرى التخلي عن العقد أو نقضه أو أنهائه، فإنه يتعين على المفاوض في مثل هذه الحالة أن يستمر في تنفيذ الأشغال وفقاً لأحكام العقد.

إذا لم يرض أي فريق بقرار “المجلس”، فعليه خلال (٢٨) يوماً من بعد تاريخ تسلمه القرار، أن يرسل أشعاراً الى الطرف الآخر يعلمه فيه بعدم رضاه ورغبته في اللجوء الى التحكيم. وإذا لم يتمكن “المجلس” من إصدار قراره خلال فترة الـ (٨٤) يوماً (أو حسبما يتفق عليه خلافاً لذلك) من تاريخ تسلمه طلب أحالة الخلاف أليه، عندئذ يجوز لأي طرف خلال فترة الـ (٢٨) يوماً التالية لفترة الـ (٨٤) يوماً المقتضية، أن يعلم الفريق الآخر بعدم رضاه ورغبته باللجوء الى التحكيم.

و في أي من هاتين الحالتين، يتعين بيان موضوع الخلاف وأسباب عدم الرضا في ذلك الأشعار، وكذلك التنويه بأنه قد تم إصداره بموجب أحكام هذه “الفقرة” وبإستثناء ما يرد لاحقاً في الفقرتين (٧/٢٠ و ٨/٢٠) فإنه لايجوز لأي طرف المباشرة بأجراءات التحكيم حول الخلاف، الأ إذا تم إصدار الأشعار بعدم الرضا على النحو المحدد في هذه “الفقرة”.

أما إذا قام “المجلس” بأصدار قراره المتعلق بأي أمر مختلف عليه بين الطرفين، ولم يرد اليه أي أشعار بعدم الرضا من أي طرف خلال (٢٨) يوماً من بعد تاريخ تسلمه للقرار، فإن قرار “المجلس” يصبح نهائياً وملزماً لكلا الطرفين.

٥/٢٠ - التسوية الودية :

إذا صدر أشعار بعدم الرضا إعمالاً للفقرة (٤/٢٠) أعلاه، فإنه يتعين على الطرفين محاولة تسوية الخلاف بشكل ودي قبل المباشرة بأجراءات التحكيم. وما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فإنه :

يجوز البدء بأجراءات التحكيم في أو بعد اليوم السادس و الخمسين من تاريخ إرسال الأشعار بعدم الرضا والرغبة في اللجوء الى التحكيم، حتى لو لم تتم محاولة تسوية الخلاف بينهما ودياً.

٦/٢٠ - التحكيم :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة ، و مالم يكن قد تم تسوية الخلاف ودياً فان اي خلاف حول قرار المجلس (ان وجد) بشأنه ، مما لم يصبح نهائياً وملزماً. تتم تسوية النزاع بواسطة التحكيم. ومالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك فإنه:

أ- للعقود مع المقاولين الاجانب يتم التحكيم بموجب إجراءات و قواعد التحكيم العالمية المتبعة من هيئة التحكيم الدولية المحددة في بيانات العقد كتلك الصادرة عن غرفة التجارة العالمية او ينسئرال او غرفة التحكيم العربية للمقاولين.

ب- ما لم ينص على خلاف ذلك، يتم اجراء التحكيم في العراق.

ج- تخضع قرارات التحكيم للقوانين العراقية.

د- يتم اعتماد لغة الاتصالات المحددة بموجب الفقرة (٤/١) (القانون واللغة) في اجراءات التحكيم المتبعة.

هـ- للعقود مع المقاولين المحليين يتم اعتماد قواعد التحكيم وفقاً للقوانين العراقية.

تتمتع هيئة التحكيم بصلاحيات كاملة للكشف و مراجعة وتنقيح أية شهادة أو تقديرات أو تعليمات أو آراء أو تقييم، وأي قرار صدر عن مجلس فض الخلافات فيما يتعلق بالخلاف.

كما ينبغي عدم تقييد أي من الطرفين في الإجراءات أمام هيئة التحكيم بخصوص البيانات أو الحجج التي سبق طرحها أمام “المجلس” قبل اتخاذ قراره، أو الأسباب المذكورة في أشعار عدم الرضا، كما يعتبر أي قرار “للمجلس” بينة مقبولة في التحكيم.

يجوز المباشرة قبل أو بعد أنجاز الأشغال، ويجب أن لا تتأثر التزامات أي من الطرفين أو “المجلس” إذا تمت المباشرة بأجراءات التحكيم أثناء تنفيذ الأشغال.

٧/٢٠ - عدم الأمتثال لقرار (المجلس) :

في حالة اخفاق احد الطرفين بالامتثال للقرار النهائي والملزم الصادر من مجلس فض الخلافات ،يحق للطرف الثاني دون الاجحاف بأي من حقوقه الاخرى احواله عدم الامتثال هذا الى التحكيم بموجب احكام الفقرة 6/20 وفي مثل هذه الحالة لاتطبق احكام الفقرتين (٤/٢٠) (المتعلقة بقرار المجلس) و 5/20 المتعلقة بالتسوية الودية.

٨/٢٠ - أنقضاء فترة تعيين (المجلس) :

إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين فيما يتصل بالعقد أو مما هو ناشئ عنه أو عن تنفيذ الأشغال، و لم يكن هنالك وجود “لمجلس فض الخلافات” سواء بسبب أنقضاء فترة تعيينه، أو لغير ذلك من الأسباب فإنه :

أ- لا يتم تطبيق الفقرة (4/20) المتعلقة بقرار المجلس، ولا الفقرة (5/20) المتعلقة بالتسوية الودية.

ب- يمكن أن يحال الخلاف مباشرة الى التحكيم بموجب أحكام الفقرة (6/20).

القسم الثامن : الشروط الخاصة بالعقد

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

إن الشروط الخاصة المبينة لاحقاً تكون مكملة للشروط العامة للعقد و كلما وحيثما يكون هناك نزاع ، وإن أحكامها تسود على تلك المنصوص عليها في الشروط العامة للعقد.

أ- بيانات العقد

الشروط العامة	رقم الفقرة	البيانات
اسم صاحب العمل و عنوانه	٣/١ و ٢/٢/١/١	(أدخل صاحب العمل) (أدخل عنوانه متضمنا الهاتف ، البريد الإلكتروني، موقعه على الشبكة الدولية والفاكس)
ممثل صاحب العمل	١/٣ و ٤/٢/١/١	(أدخل أسم ممثل صاحب العمل) (أدخل عنوانه و الهاتف و البريد الالكتروني)
مدة أكمال الأشغال	٣/٣/١/١	() يوم إذا كانت الأشغال مقسمة الى عدة أجزاء فيتم الأشارة الى جدول خلاصة بمدة أنجاز كل جزء
فترة الصيانة	٧/٣/١/١	() يوما تقويميا
أجزاء الأشغال	٦/٥/١/١	إذا كانت الأشغال مقسمة الى عدة أجزاء فيتم الأشارة الى جدول أجزاء الأشغال
تقديم العطاءات الكترونيا	٣/١	ادخل (ينطبق ، لا ينطبق)
القانون الذي يحكم العقد	٤/١	(أدخل القانون الذي يخضع له العقد)
اللغة المعتمدة في العقد	٤/١	(ادخل اللغة (اللغات) المعتمدة)
لغة الأتصال	٤/١	
تاريخ أبرام العقد	٦/١	(أدخل التاريخ)
تاريخ تسليم الموقع	١/٢	يجب أن يكون تاريخ أستلام الموقع من تاريخ المباشرة، باستثناء الأجزاء المبينة لاحقاً (إذا كان معمولاً بذلك ، مع وصف تفصيلي لهذه الأجزاء : - ----- يوم بعد تاريخ المباشرة.

ضمان حسن الأداء بصيغة ضمان مصرفي قدره (أدخل النسبة المئوية التي يمثلها من قيمة العقد المقبولة وبنفس العملة (العملات) لقيمة العقد المقبولة	٢/٤	ضمان حسن الأداء	
(أدخل ساعات العمل اليومية)	٥/٦	ساعات العمل اليومية	
في حالة فشل المقاول في تقديم برنامج تقدم العمل ساري المفعول سيتعرض الى الغرامة البالغة (أدخل الغرامة المقترحة)	٣/٨	جدول تقدم العمل	
ومعادلة (أدخل مبلغ الغرامة التأخيرية باليوم احتسابها) إذا تضمن العقد تسليم أجزاء المشروع على مراحل يلاحظ الجدول في نهاية البيانات	١٥/١٤ & ٧/٨ (ب)	تعويضات التأخير (الغرامة التأخيرية)	
----% من مبلغ العقد النهائي	٧/٨	الحد الأعلى للغرامات التأخيرية	
إذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (٨/٨) لمدة تتجاوز () يوما جاز للمهندس ان يصرح للمقاول باستئناف العمل	١١/٨	التعليق الطويل الامد	
(في حالة وجود مبلغ الاحتياطي العام أدخل نسبته من مبلغ العقد)	٥/١٣ (ب) ثانياً	المبالغ الاحتياطية	
إذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (٨/٨) لمدة تتجاوز () يوما جاز للمهندس ان يصرح للمقاول باستئناف العمل	٧/١٣	التعديلات بسبب تغيير التشريعات	
(أدخل يسمح أو لا يسمح) في حالة يسمح ادخل الألية لتعديل الكلفة	٨/١٣	التعديلات بسبب متغيرات الكلفة	
إذا لم يتسلم المقاول أية سلفة مستحقة له بموجب الفقرة (٧/١٤)، فإنه يحق له ان يتقاضى نفقات التمويل عن اية مبالغ يتأخر دفعها له. ادخل (ينطبق) ، لا ينطبق)	٨/١٤	السلف المتأخرة	
مبلغ العقد معفو من الضرائب والرسوم الكمركية (أدخل نعم أم لا)	١/١٤ (ب)	قيمة العقد	
----% من مبلغ العقد (على جهة التعاقد مراعاة النسب المحددة في تعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية السارية والاجراءات الخاصة باستيفاء	٢/١٤	الحد الأعلى للدفعة المقدمة	

هذه السلف (
(أدخل الموعد لأسترداد أول قسط) (أدخل نسبة الأسترداد لكل قسط) (أدخل موعد أسترداد آخر قسط) (على جهة التعاقد مراعاة النسب المحددة في تعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية السارية والاجراءات الخاصة باستيفاء هذه السلف)	٢/١٤	أسترداد الدفعة المقدمة
-----%	٣/١٤	نسبة الأستقطاعات النقدية
-----% من مبلغ العقد المقبول	٣/١٤	حدود الأستقطاعات النقدية
إذا كان ينطبق (أدخل أسم المؤسسة المالية) ، لا ينطبق (٨/١٤	أسم الجهة التي تصدر عنها نسبة الخصم السنوية لأغراض تحديد مبلغ نفقات التمويل عن التأخير في صرف الدفعات المرحلية
يتعين على المقاول ان يقدم الى المهندس خلال فترة لا تتجاوز () يوما من تاريخ تسلمه لشهادة الاستلام الاولي للاشغال كشف السلفة النهائية.	١٠/١٤	السلفة النهائية (عند تسلم الاشغال)
(يتم مراعات التشريعات النافذة في دفع مستحقات المقاول)	٤/١٥	الدفع بعد سحب العمل
ادخل (ينطبق ، لا ينطبق)	٢/١٦	حق المقاول في انتهاء العقد
(أدخل أحد البديلين المبينين لاحقاً) حاصل ضرب (معامل يقل أو يزيد على واحد) في قيمة العقد المقبولة، أو (ادخل قيمة أعلى حد للالتزام المقاول)	٦/١٧	الحد الأعلى للمسؤولية الكلية التي يتحملها المقاول تجاه صاحب العمل
(أدخل الفترة المحددة لتقديم الوثائق بالتأمين، وبوليصة التأمين. الفترة تتراوح بين ١٤-٢٨ يوماً ----- يوم ----- يوم	١/١٨	تقديم وثائق التأمين أ- تأييد أجراء التأمين ب- بوليصات التأمين

(أدخل الحد الأعلى لمبلغ الخصومات)	٢/١٨ (د)	الحد الأعلى لمبلغ الخصومات في التأمين على مخاطر الأضرار الناجمة عن أشغال صاحب العمل لأي جزء من الأشغال
(أدخل مبلغ التأمين عن الطرف الثالث)	٣/١٨	الحد الأدنى لمبلغ التأمين على مخاطر الطرف الثالث
() يوماً من تاريخ المباشرة	٢/٢٠	فترة تعيين مجلس فض الخلافات
() أما (عضو واحد) () أو (ثلاثة أعضاء)	٢/٢٠	تشكيل مجلس فض النزاعات
(عندما يتكون مجلس فض النزاعات من شخص واحد فقط أدرج قائمة بالخبراء المعتمدين: وإذا كان أكثر من شخص واحد)	٢/٢٠	قائمة بأسماء الخبراء المعتمدين لمجلس فض النزاعات
(أدخل اسم الجهة التي يتم اللجوء إليها لترشيح الخبراء لمجلس فض النزاعات)	٣/٢٠	الجهة التي تعين أعضاء مجلس فض الخلافات في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين
(أدخل القواعد المعتمدة للتحكيم)	٦/٢٠ أ	القواعد الإجرائية للتحكيم
(أدخل مكان التحكيم والقانون الحاكم)	٦/٢٠ ب	التحكيم

جدول: خلاصة الأجزاء المكونة للأشغال

أسم الجزء/ وصفه بموجب الفقرة (٦/٥/١/١/١)	تاريخ اكمال الجزء بموجب الفقرة (٣/٣/١/١)	الغرامة التأخيرية بموجب الفقرة (٧/٨)

ب – الشروط الخاصة

المادة ١٤-١ قيمة العقد

(النص البديل للفقرة (هـ))

بالإضافة الى الأحكام المحددة بالفقرة (ب) . تخضع معدات المقاول مع المواد الاحتياطية الأساسية لها المستوردة حصرياً لأغراض تنفيذ المشروع الى الأعفاء المؤقت من الضريبة و الرسوم الكمركية عند دخولها لأول مرة على أن يعهد المقاول لدى الجهات الكمركية عند الموانئ أو النقاط الحدودية كفالة مصرفية بضمان التصدير نافذة لغاية موعد أكمال العقد مضافاً لها ستة أشهر بقيمة مساوية لكامل مبلغ الرسوم الكمركية و الضريبة الواجبة الدفع عن هذه المعدات و المواد الاحتياطية الخاصة بها في حالة عدم قيام المقاول بتصديرها الى خارج العراق عند أكمال العقد ، و على المقاول أيضاً تقديم نسخة من هذه الكفالة مصدقة من هيئة الكمارك الى صاحب العمل حال دخول أي من معدات التنفيذ المختلفة و موادها الاحتياطية العائدة اليه الى العراق . كما يتعين على المقاول حال إعادة تصدير أي من المعدات و المواد الاحتياطية هذه أو عند أنجاز العقد تقديم كشف بقيمة هذه المعدات و المواد الاحتياطية بوضعها اللاحق الى هيئة الكمارك المطلوب أخراجها ، بأعتماد معايير الأندثار و المعايير الأخرى المستخدمة من هيئة الكمارك لهذا الغرض وفق القوانين السارية المفعول.

تتحقق على المقاول الضريبة و الرسوم الكمركية الواجبة الدفع عن معدات التنفيذ و موادها الاحتياطية كما مبين في أدناه:

(أ) عن الفرق بين قيمة المعدات و المواد الاحتياطية بوضعها عند دخولها للعراق لأول مرة و قيمتها عند تصديرها الى خارج العراق .

(ب) و عن قيمة المعدات و المواد الاحتياطية بوضعها عند دخولها للعراق لأول مرة في حالة الأبقاء عليها داخل العراق و عدم تصديرها بعد أنجاز العقد .

في حال دفع الضريبة و الرسوم الكمركية عن أي من المعدات و المواد الاحتياطية من المقاول خلال ٢٨ يوماً من مطالبتة بها من هيئة الكمارك يتم تخفيض مبلغ الكفالة المصرفية لضمان التصدير بنسبة المعدات و المواد الاحتياطية التي تم تصديرها الى خارج العراق ، و بخلاف ذلك يتم الاحتفاظ بمبلغ الكفالة بالكامل من هيئة الكمارك .

المادة ٢٣-٦ منظمات العمل :

(فقرة مضافة الى الفصل السادس من الشروط العامة للعقد)

يتعين على المقاول العمل بالالتزام و التقيد بأحكام قانون العمل و الضمان الاجتماعي النافذ في العراق و يشمل ذلك حقوق العمال للانضمام و اختيار نقاباتهم المهنية.

المادة ٢٤-٦ عدم التمييز و الفرص المتساوية :

(فقرة مضافة الى الفصل السادس)

يتعين على المقاول عدم إصدار قرارات التعيين بالاعتماد على مواصفات الشخصية لا علاقة لها بالمتطلبات المهنية ، و عليه اعتماد مبدأ المساواة في الفرص والعدالة في التعيين للعاملين و عدم التمييز و المحابة في علاقات العمل في كل ما يتعلق بتحديد الأجور أو الحوافز أو ظروف العمل أو فرص التدريب أو الترفيه أو إنهاء العقد أو الأحالة الى التقاعد أو الانضباط . و عليه العمل وفق القوانين الوطنية الخاصة بالعمل لتحقيق متطلبات هذه الفقرة ، أن أي إجراءات تتخذ من المقاول لتصحيح أي من ممارسات المحابة السابقة لن تعتبر حالة تمييز .

القسم التاسع : ملاحق الشروط الخاصة وأستثمارات العقد

لعقود تصميم وتنفيذ الأشغال

- الاشعار بالاحالة
- اتفاقية العقد
- ضمان حسن الاداء
- ضمان الدفعة المقدمة
- ضمان مصرفي مقابل اطلاق نصف الاستقطاعات النقدية الثانية

إشعار بالإحالة

خطاب القبول

{ يكتب على ورق متوج بشعار صاحب العمل }

[ادخل العدد]

[ادخل التاريخ]

الى : (أسم المقاول و عنوانه)

م / أحوالة اشغال [ادخل رقم وتعريف العقد وعنوانه]

نود ان نعلمكم بحصول الموافقة على عطائكم المؤرخ [ادخل التاريخ] لتنفيذ الاشغال [اسم العقد ورقمه
كما محدد في بيانات العقد] وبقيمة العقد المقبولة البالغة [ادخل المبلغ بالارقام والكلمات] [ادخل العملة]
كما تم تصحيحه وتعديله بحسب التعليمات لمقدمي العطاء وقد تم قبوله .

يرجى التفضل بالاطلاع وتزويدنا بضمان حسن الاداء خلال ٢٨ يوماً من تأريخ خطاب القبول أعلاه
وبموجب النموذج المحدد بالقسم التاسع (ملحق الشروط الخاصة بالعقد واستمارات العقد في وثائق العطاء)
ونرفق لكم طياً نسخة من استمارة اتفاقية العقد.

مع التقدير

المرافقات

استمارة اتفاقية العقد

توقيع المخول:

اسم وصفة الموقع:

اسم صاحب العمل.....

اتفاقية العقد

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ [ادخل اليوم ، شهر ، سنة] بين الطرفين الأول [ادخل جهة التعاقد وعنوانها] (الذي يدعى صاحب العمل فيما يلي) والطرف الثاني [ادخل اسم وعنوان المقاول] وحيث ان صاحب العمل يرغب في ان ينفذ المقاول الاشغال المحددة في العقد [ادخل اسم ورقم العقد] وقد وافق صاحب العمل على عطاء المقاول لتنفيذ واكمال هذه الاشغال ومعالجة اي خلل فيها .

فلقد اتفق الطرفان على ما يأتي:

- ١ . معاني الكلمات والعبارات الواردة في هذه الاتفاقية لها نفس المعاني التي وردت ازاءها في وثائق العقد .
- ٢ . كل من الوثائق المدرجة في أدناه تعتبر كأنها تشكل و تقرأ و تفسر ، كجزء لا يتجزأ من اتفاقية العقد هذه ، وان اتفاقية العقد هذه تسود على كل بقية وثائق العقد .
- (١) - خطاب القبول (الاحاله).
- (٢) - الشروط الخاصة بالعقد.
- (٣) - الشروط العامة.
- (٤) - المواصفات .
- (٥) - المخططات . و
- (٦) - الجداول الكاملة.
- (٧) - خطاب العطاء
- (٨) - التعديلات على خطاب العطاء المرقمه(اذا وجدت) .
- ٣ . يتعهد المقاول بتنفيذ الاشغال و اكمالها ومعالجة اي خلل فيها من النواحي كافة بموجب متطلبات وشروط العقد مقابل المبالغ التي ستدفع من صاحب العمل اليه وكما محدد في اتفاقية العقد .
- ٤ . يتعهد صاحب العمل بالدفع للمقاول مقابل تنفيذه و اكماله للاشغال و معالجته اي خلل فيها قيمة العقد او اي مبلغ اخر مستحق بموجب احكام العقد في الاوقات والطرق المنصوص عليها في العقد .

تشهد الاطراف الذين قاموا بعقد هذه الاتفاقية على تنفيذها بموجب القانون العراقي والتشريعات العراقية المنظمة لاجراءات التعاقدات الحكومية

توقيع [ادخل اسم ومنصب وعنوان ممثل صاحب العمل]

توقيع [ادخل اسم ومنصب وعنوان ممثل المقاول]

ضمان حسن الاداء المصرفي

(غير مشروطة)

[يملأ المصرف/مقدم العطاء الفائز، الذي يوفر الضمان، نموذج ضمان حسن الاداء هذا حسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس، إذا كان صاحب العمل يحتاج الى هذا النوع من الضمان]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المُصدر]

المستفيد : [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان حسن الاداء رقم : [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بأن [أدخل اسم المقاول] (يسمى فيما يلي "المقاول") قد تعاقد في عقد رقم [أدخل رقم العطاء] المؤرخ لديكم، لتنفيذ [أدخل اسم العقد ووصف موجز للأعمال المفروضة عليه] (يسمى فيما يلي "العقد")

وعليه، فإننا نعي، بحسب شروط العقد، بأن ضمان حسن الاداء مطلوباً.

يطلب من المقاول، نحن [أدخل اسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنقض بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجموعها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([أدخل المبلغ بالكلمات])^١ ديناراً عراقياً، فور تسلمنا منكم أول طلب خطي مصحوباً بإفادة خطية تفيد بأن مقدم العطاء قد أخل بالتزامه (بالتزاماته) تحت العقد دون الحاجة لأن تثبتوا أو توضحوا الأساس لطلبكم .

تنتهي صلاحية هذا الضمان بعد ٢٨ يوماً من تاريخ إصدار شهادة القبول المحدد في نسخة الشهادة التي ستقدم لنا ، أو في تاريخ [أدخل التاريخ باليوم والشهر والسنة]^٢، أيهما أولاً. وبالتالي، فإن أي طلب للدفع تحت هذا الضمان يجب أن نستلمه في هذا المصرف في ذلك التاريخ أو قبله.

يخضع هذا الضمان للقوانين الموحدة لطلب الضمانات، إصدارات غرفة التجارة الدولية رقم ٤٥٨ ، عدا أن الفقرة الفرعية (٢) من المادة الفرعية ٢٠ (أ) قد تم حذفها هنا.

[توقيع (تواقيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين) من المصرف]

ضمان الدفعة المقدمة

^١ الكفيل (المصرف) سيدخل مبلغاً يمثل نسبة مئوية من قيمة العقد المحددة في العقد.

^٢ أدخل التاريخ لثمانية وعشرين يوماً بعد تاريخ الانتهاء المتوقع. على صاحب العمل أن يعلم بأنه في حال تمديد مدة انتهاء العقد، سيحتاج صاحب العمل إلى طلب تمديد لهذا الضمان من الكفيل. يجب أن يكون هذا الطلب خطياً وقبل تاريخ الانتهاء المنصوص عليه في الضمان. في إعداد هذا الضمان، قد يرى صاحب العمل إضافة النص الآتي إلى النموذج، في نهاية الفقرة قبل الأخيرة: "يوافق الكفيل على تمديد هذا الضمان لمرة واحدة ولفترة لا تتعدى [سنة أشهر] [سنة واحدة]، رداً على طلب صاحب العمل الخطي لمثل هذا التمديد، على أن يقدم مثل هذا الطلب إلى الكفيل قبل انتهاء هذا الضمان."

[يبدأ المصرف/مقدم العطاء الفائز، الذي يوفر الضمان، نموذج الضمان المصرفي هذا بحسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس، إذا ما طلب صاحب العمل هذا النوع من الضمان]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المُصدر]

المستفيد : [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان الدفعة المقدمة : [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بأن [أدخل اسم المقاول] (يسمى فيما يلي "المقاول") قد دخل في عطاء رقم [أدخل رقم العطاء] المؤرخ لديكم، لتنفيذ [أدخل اسم العقد ووصفا موجزا للأعمال] (يسمى فيما يلي "العقد")

إننا نعي، حسب شروط العقد، أنه يجب تقديم دفعة مقدمة مقابل ضمان الدفعة المقدمة بالمبلغ المذكور لاحقا.

بطلب من المقاول، نحن [أدخل اسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنقض بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجموعها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([اكتب المبلغ بالكلمات]^٣) فور تسلمنا منكم أول طلب خطي مرفق ببيان خطي ينص على إن المقاول ممل بالتزامه تجاه العقد لأن المقاول قام باستخدام الدفعة المقدمة لأغراض غير تكاليف الإعداد للأشغال.

يشترط هذا الضمان لدفع أية مطالبة أو دفعة تحت هذا الضمان ضرورة أن يكون المقاول قد استلم الدفعة المقدمة المذكورة سابقا على رقم حسابه [أدخل الرقم] في [أدخل اسم وعنوان المصرف]

سوف يتم تقليص المبلغ الأقصى لهذه الضمانة باستمرار بمقدار المبلغ المسترد من الدفعة المقدمة المعادة من المقاول كما تشير إليها نسخ البيانات المرحلية أو شهادات الدفع التي تقدم لنا. ستتتهي صلاحية هذا الضمان، بحد أقصى، فور استلامنا لنسخة من شهادة الدفع المرحلية التي تشير إلى أن ٨٠ بالمائة من قيمة العقد قد تم المصادقة عليها للدفع، أو بتاريخ [أدخل التاريخ باليوم والشهر والسنة]^٤، أيهما أسبق. وبالتالي، فإن أية مطالبة بالدفع تحت هذا الضمان يجب أن نتسلمها في هذا المكتب في ذلك التاريخ أو قبله.

يخضع هذا الضمان للقانون العراقي عند اتخاذ الاجراءات بحق المتعاقد الممل بالتزاماته،

[أدخل توقيع (تواقيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين) عن البنك]

ضمان إطلاق النصف الثاني من الاستقطاعات النقدية

^٣ الكفيل سيدخل مبلغا يمثل مبلغ الدفعة المقدمة.

^٤ أدخل التاريخ المتوقع لانقضاء وقت الانتهاء. على صاحب العمل أن يعلم بأنه في حال تمديد مدة انتهاء العقد، سيحتاج صاحب العمل إلى طلب تمديد لهذا الضمان من الكفيل. يجب أن يكون هذا الطلب خطيا وقبل تاريخ الانتهاء المنصوص عليه في الضمان. في إعداد هذا الضمان، قد يرى صاحب العمل إضافة النص الآتي إلى النموذج، في نهاية الفقرة قبل الأخيرة: "يوافق الكفيل على تمديد هذا الضمان لمرة واحدة ولفترة لا تتعدى [سنة أشهر] [سنة واحدة]، ردا على طلب صاحب العمل الخطي لمتل هذا التمديد، على أن يقدم متل هذا الطلب إلى الكفيل قبل انتهاء هذا الضمان."

[أدخل أسم المصرف وعنوان فرع أو المكتب المصدر]

المستفيد: [أدخل أسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان مصرفي للإستقطاعات النقدية: [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بان [أدخل أسم المقاول] (يسمى فيما يلي المقاول) قد دخل في العقد المرقم [أدخل الرقم الرمزي للعقد] المؤرخ [أدخل تاريخ توقيع العقد] معكم، لتنفيذ [أدخل أسم العقد ووصفا موجزا للأشغال] (يسمى فيما يلي العقد).

أننا نعي بحسب شروط العقد بأنه متى ما صدرت شهادة الأستلام الأولي للأشغال وحصلت الموافقة على صرف النصف الأول من الأستقطاعات النقدية، وإن اطلاق دفع [أدخل النصف الثاني من الأستقطاعات النقدية أو الفرق بين نصف الأستقطاعات النقدية ومبلغ ضمان حسن الأداء اذا كان مبلغ ضمان حسن الأداء يقل عن نصف الأستقطاعات النقدية بتاريخ شهادة الأستلام الأولي] سيتم مقابل ضمان مصرفي للأستقطاعات النقدية.

بطلب من المقاول، نحن [أدخل أسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنقض بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجملها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] [أكتب المبلغ بالكلمات] فور تسلمنا أول طلب خطي منكم ينص على أن المقاول مغل بالتزاماته بموجب العقد في اصلاح ومعالجة العيوب والنواقص التي تظهر خلال فترة الصيانة (فترة أصلح العيوب) .

كما يشترط لصرف أي تعويض أو دفعة بموجب هذا الضمان أليكم أن يكون المقاول قد أستلم النصف الثاني من الأستقطاعات المشار أليها في أعلاه في حسابه المرقم — المودع في مصرف [أدخل أسم وعنوان المصرف].

أن هذا الضمان نافذ لغاية (٢١) يوما من تاريخ أستلام صاحب العمل لنسخة من شهادة الأداء (شهادة القبول النهائي) الصادرة من المهندس. كما أن أية مطالبة لدفع أية مبالغ مستحقة بموجب هذا الضمان يجب أن ترد الى مصرفنا في موعد لا يتجاوز تاريخ نفاذ هذا الضمان المشار اليه أنفا. يخضع هذا الضمان للقانون العراقي عند اتخاذ الاجراءات بحق المتعاقد المغل بالتزاماته،

التوقيع [أدخل التوقيع "تواقيع"، ممثل "الممثلين"، المخول "المخولين"، عن المصرف]